المملكة العربية السعودية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

عمادة التعليم عن بعد

مقرر الإقتصاد الجزئي

إدارة الاعمال و الاقتصاد

المستوى الثاني

المحاضرة الأولى/ مقدمه

تركز هذه المادة على سلوكيات الفرد كمستهلك وعلى سلوكيات المنتج
.ثم يتبع ذلك تحديد الأسعار ودور الأسواق في تحديد هذا السعر لكل سلعة.

⊙ مواضيع دراستنا /

✎ سلوك المستهلك / نوجد العوامل التي تؤثر في طلب المستهلك، فنبدأ بافتراض أن المستهلك يسعى لتعظيم منفعته فيبذل ما في وسعه لأجل أن يحصل على أعلى مستوى من المنفعة في حدود دخله والأسعار السائدة في السوق.

✎ منحنى الطلب على السلعة / هو خلاصة دراسة سلوك المستهلك من خلال دراسة المنفعة .

✎ طلب الأفراد على سلعة معينة/ (بمعنى نجمع طلبات الأفراد لكي نحدد الطلب الإجمالي على سلعة معينة).

✎ سلوك المنتج / ندرس كيفية توظيف عناصر الإنتاج التوظيف الأمثل لأجل إنتاج السلعة،
فالمنتج سيكون أمامه مزيج محدد من عناصر الإنتاج يختار منها الأنسب لأجل أن ينتج السلعة التي يرغب بانتاجها.

✎ تكاليف الإنتاج /كأجر العامل ورأس المال وعائد رأس المال وبقية عناصر الإنتاج الأخرى.

✎ منحنى عرض المنتج / هو خلاصه دراسة الإنتاج والتكاليف.

✎ هيكل السوق / هو الذي يحدد أنواع الأسواق . ويتحدد نوع السوق بناءا على مدى تأثير المنشأة في السعر .

⊙ فإذا لم يكن للمنشأة تأثير في السعر فيسمى **سوق المنافسة الكاملة** .

⊙و إذا كان لها تأثير بسيط في السعر فيسمى **سوق المنافسة الاحتكارية** .

⊙ وإذا ازداد تأثير المنشأة في سعر السلعة فيسمى **سوق احتكار القلة** .

⊙ وإذا كان التأثير قوي جدا فيسمى **سوق الاحتكار المطلق** (احتكار كامل).

⊙ وجود المشكلة الاقتصادية / هو أساس علم الاقتصاد.

⊙ المشكلة الاقتصادية / هي ندرة الموارد في مواجهة الحاجات والرغبات المتعددة .

⊙ فنحن نعلم أن هناك حاجات ورغبات غير منتهية فطلبات الشخص دائما بازدياد .
وكما في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم لو أن شخص أعطي وادي من ذهب لأراد الآخر.

⊙ عندنا موارد محدودة فلابد أن نستغل هذه الموارد المحدودة لأجل تغطية هذه الحاجات .

الاقتصاد الجزئي يهتم بالفرد فهو يدرس / سلوك المستهلك كفرد وكذلك سلوك المنتج.
وهناك ما يسمى مبادئ الاقتصاد الكلي والذي يدرس الاقتصاد الكلي على مستوى الدولة
فمثلا ندرس الطلب الكلي على جميع السلعة والخدمات وليس الطلب على سلعة واحدة.

⊙ معنى كلمة اقتصاد Economics:

تعريف الإغريق / " الإدارة الرشيدة الواعية المنظمة للبيت والأسرة "

"هو عبارة عن القواعد والقوانين التي يتمكن من خلالها رب الأسرة من إدارة شؤون بيته وأسرته".

⊙ يقول آدم سميث Adam Smith (أب الاقتصاد الحديث) للاقتصاد الرأس مالي في كتابه (ثروة الأمم) Wealth of Nation : أن الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يسعى إلى تحقيق الثراء للشعب والدولة.

⊙ التعريف الذي يتناسب مع التطور الحديث للاقتصاد يقول : أن الاقتصاد هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يبحث في كيفية استخدام الموارد المحدودة في إشباع حاجات إنسانية متعددة وغير محدودة.

☑ لماذا ندرس علم الاقتصاد ؟

لا يظهر علم إلا إذا كانت هناك مشكلة يعني المشاكل الخاصة بالإمراض ظهرت لها علوم الطب.

والمشاكل الخاصة بالحسابات ظهرت لها علوم الرياضيات.

وهكذا والسؤال الآن/ ما هي المشكلة التي كنا نواجهها فظهر علم الاقتصاد لكي يحلها لنا ؟

الإجابة ببساطة شديدة في هذا المثال /

إذا كنت موظف ولديك راتب ٥٠٠٠ ريال هذا الراتب هو كل ما لديك من مال ولكنك تريد أن تشترى أشياء كثيرة جدا تتطلب أضعاف هذا الراتب . فالمشكلة هنا هي كيفية توزيع هذا الراتب المحدود على احتياجاتي الكثيرة يعني اشترى ماذا واترك ماذا. وهذا هو جوهر المشكلة الاقتصادية .

المشكلة الاقتصادية : أن الموارد محدودة والاحتياجات لا محدودة .

ولهذا فان أقوى واشهر تعريف لعلم الاقتصاد : انه العلم الذي يبحث في الكيفية التي يلبى بها الإنسان حاجاته اللامحدودة باستخدام موارده المحدودة.

إذا ندرس علم الاقتصاد لأجل حل مشكلة اقتصادية.

س: هل من الممكن إشباع كل هذه الرغبات دفعة واحدة؟

مما لاشك فيه أننا نعيش في عالم الواقع وليس الخيال، وهذا الواقع إنما يضعنا أمام حقيقتين هامتين هما **لب المشكلة الاقتصادية** :

١) إن الحاجات الإنسانية المراد إشباعها متعددة وغير محدودة.

٢) إن الموارد المتاحة لإشباع الحاجات الإنسانية محدودة.

أولاً: الحاجات الإنسانية Human Needs :

⊙ تتمثل في الشعور بالحرمان مصحوب برغبة Desire معينة لدى الفرد في الحصول على وسائل الإشباع المختلفة لإزالة هذا الحرمان.

✍ والحاجات الإنسانية/ إما فطرية يولد بها الإنسان ويحتاجها تلقائيا: كالحاجة إلى الغذاء والمأوى والملبس.

وإما مكتسبة تتطور وتظهر مع نمو الإنسان وتغير ظروفه، كالحاجة إلى مختلف السلع، الكمالية والخدمات.

☑ خصائص الحاجات والرغبات الإنسانية:

١. التعدد: فهناك الحاجة إلى مختلف أنواع الطعام والشراب و الملبس والمسكن وسلع كثيرة يصعب حصرها.

٢.التنافس: وهي خاصية تنتج عن محدودية وسائل الإشباع، إذ تتنافس الرغبات فيما بينها حول الموارد المحدودة وذات الاستعمالات البديلة. فالرغبة في شرب القهوة قد تتنافس مع الرغبة في شرب الشاي، بالتالي تختار أحدهما.

٣.التكرار: تميل معظم الحاجات التي نرغب في إشباعها إلى التكرارية، فبعد كل إشباع تحتاج إلى آخر وهكذا.

مثال : الحاجة إلى الطعام لا تشبع مرة واحدة وإنما تتكرر وبصفة دورية مستمرة، وكذلك الحاجة إلى الملابس والتعليم وغير ذلك.

٤.التجدد: تتجدد الحاجات الإنسانية وتتغير من فترة لأخرى مع نمو الإنسان وتطور رغباته وميوله وذوقه.

٥. التكامل: هناك رغبات تتماشى مع بعضها البعض، حيث تسوق كل منها إلى الرغبة في الأخرى، وإن إشباع رغبة لا يحدث إلا بإشباع رغبة أخرى. فالرغبة في الشاي قد لا تشبع بدون وجود سكر، والحاجة إلى السيارة لا تشبع إلا بوجود البنزين .

٦.القابلية للإشباع: فالحاجات الإنسانية عادة قابله للإشباع، وإن كانت الطاقة الإشباعية تختلف من فرد لآخر. فقد يقف الأفراد عند حد معين من الإشباع بينما يمر آخرون لفترة أطول حتى يحصل على الإشباع المطلوب

٧.النسبية: تتصف الحاجات الإنسانية بالنسبية لكونها تختلف من شخص لآخر ومن مكان لآخر ومن زمن لآخر.. فالحاجة إلى الملابس الصوفية قد تكون أكثر إلحاحا في البلدان الباردة منها إلى الحارة، وفي فصل الشتاء أكثر منها في الصيف. بل وما يحتاجه شخص منها قد لا يكون كذلك بالنسبة لشخص آخر.

ثانيا: الموارد Resources :

هي الشق الثاني من المشكلة الاقتصادية وهي تعتبر الموارد محدودة وبالتالي لابد أن توجه هذه الموارد التوجيه الصحيح لأجل إشباع الرغبات المتعددة.

✍ يتضح لنا أن هناك حاجة إنسانية تتحول إلى رغبة تتطلب الإشباع، وهناك وسائل كفيلة بإشباع هذه الرغبات. هذه الوسائل/ هي الموارد Resources والمتمثلة في السلع Goods والخدمات Services المختلفة.

◈ السلعة / هي كل شيء له القدرة على الإشباع بغض النظر عن نوعها. فمنها ما هو مادي كالمواد الغذائية والملابس والأدوات.. إلخ. ومنها ما هو **غير مادي وغير ملموس**، ويعرف بـ" الخدمات " كالتعليم والصحة والنقل وخلافه.

وهناك تقسيمات متنوعة للسلع كما يلي:

تسلسل التقسيم	نوع التقسيم للسلعة	تعريفه	أمثله
١	السلع الاقتصادية Economics Goods (موارد اقتصاديه)	هي التي لا توجد في الطبيعة إلا بكميات محدودة بالنسبة للرغبة فيها، ويخصص في سبيل إنتاجها قدر معين من الموارد.	
	السلع الحرة Free Goods (موارد حره)	وهي التي توجد في الطبيعة بكميات كبيرة، ولا يبذل الإنسان أي جهد في سبيل الحصول عليها، كما لا يخصص لإنتاجها أي قدر من الموارد.	الهواء – الماء(أحيانا)
٢	السلع الضرورية Necessary Goods	التي تشبع حاجات الإنسان البيولوجية.	كالحاجة إلى الطعام والشراب والملبس والمسكن.
	السلع الكمالية Luxurious Goods	هي التي يرى غالبية الناس أن الحاجة إليها على أدنى درجة من الإلحاح. أي أن حاجة الشخص لها ليست ماسة.	
٣	السلع العادية Ordinary Goods أو Normal Goods	هي التي يزيد الطلب عليها كلما زاد دخل المستهلك، ويقل الطلب عليها عندما يقل دخل المستهلك. فهي علاقة طرديه بالنسبة للدخل.	
	السلع الدنيا (الرديئة)Inferior Goods	هي التي تشبع حاجة إنسانية مباشرة ولكنها على درجة منخفضة من الجودة يقل إقبال الفرد عليها عندما يرتفع دخله ليتحول إلى استهلاك سلعة أخرى أكثر جودة. ترتبط بعلاقة عكسية مع الدخل.	مثال : الدجاج عندما يزيد دخل الشخص يعتبر الدجاج سلعة دنيا فينتقل إلى بديل أفضل أسماك أو لحم.
٤	السلع الفانية Perishable Goods	هي التي تستنفذ قدرتها الإشباعية بمجرد استعمالها مرة واحدة	المواد الغذائية
	أما السلع المعمرة Durable Goods	السلع التي تحقق سلسلة من الإشباعات دون أن تفقد قدرتها الإشباعية دفعة واحدة .	الملابس و الآلات والمعدات
٥	السلع المكملة Complementary Goods	هي السلع التي لا تستخدم إحداها إلا بوجود الأخرى لإشباع حاجة معينة	كالورق والقلم، السيارة والبنزين، الشاي والسكر
	السلع البديلة Substitute Goods	هي السلع التي يمكن إحلال احدها محل الأخرى لإشباع حاجة معينة	مثل الشاي والقهوة، واللحوم والأسماك
٦	السلع الاستهلاكية Consumption Goods	هي السلع التي تُنتَج بغرض الاستهلاك النهائي، أو هي التي تشبع الحاجة الإنسانية مباشرة دون إجراء عمليات تحويلية عليها	كالملابس والغذاء.
	السلع الرأسمالية Capital Goods	هي السلع التي لا يمكن استخدامها مباشرة في إشباع الحاجات الإنسانية إنما بطريق غير مباشر	كالمعدات والآلات نستخدمها في إنتاج السلع الاستهلاكية.

المشكلة الاقتصادية مشكلة ندرة:

و المقصود هو الندرة النسبية *Proportional Scarcity*، وليست الندرة المطلقة *Absolute Scarcity* ، فالموارد متوفرة وليست نادرة الوجود، ولكن نظراً لزيادة الحاجات فإن هذه الموارد تصبح نادرة بالنسبة للحاجة إليها.

⊙ و نجد أن الأنظمة الاقتصادية تحاول أن تعالج مسألة الندرة بزيادة الموارد باستغلال الموارد المتاحة وتنميتها من أجل تغطية الحاجات المتعددة، ولابد من الاعتراف بأنه مهما عمل الإنسان من جهد فإن الندرة ستكون موجودة إذا كانت في مقابل الحاجات والرغبات المتنوعة التي لا تنتهي للشخص.

المشكلة الاقتصادية مشكلة اختيار:

⊙ إن تزايد الحاجات وتعددها مع محدودية الموارد يضع حدوداً أمام ما يمكن للفرد الحصول عليه من سلع وخدمات مما يجعل عملية الاختيار أمراً لا مفر منه.

⊙ إذا واجه الفرد مشكلة الاختيار، وتمكن من اختيار أحد البدائل المتاحة، فقد اتخذ قراراً اقتصادياً. فاختيار سلعة أو خدمة معينة إنما يعني التضحية بأخرى.

⊙ تسمى تكلفة الاختيار المتمثلة فيما تم التضحية به (تكلفة الفرصة البديلة *Opportunity Cost*).

مثلاً عندما تضحي بإنتاج الشعير فتنتج القمح كبديل له، أو تقلل من الشعير وتزيد من القمح لأن مساحة الأرض لديك محدودة.

لحل المشكلة الاقتصادية فإنه ينبغي الإجابة على الأسئلة الأساسية التي تواجه أي مجتمع كان، وتتطلب الإجابة عليها /

س١: **ماذا ننتج؟** أي تحديد ما هي السلع والخدمات التي يتعين على المجتمع إنتاجها الملابس أم المواد الغذائية أم الآلات؟

س٢ **كيف ننتج؟** أي تحديد الكيفية التي ينتج بها تلك السلع. وهذه العملية تتطلب حصر كل الموارد المتاحة للإنتاج بحيث نحقق أقصى استغلال ممكن، وتحديد الأسلوب الفني والتقني الأمثل لإنتاج السلع والخدمات المطلوبة.

س٣: **لمن ننتج؟** أي الكيفية التي يتم بها توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين به.

النظم الاقتصادية والمشكلة الاقتصادية /

المشكلة الاقتصادية / تعني ندرة الموارد الاقتصادية في مواجهة الرغبات اللامحدودة.

أما الرغبات فهي غير محدودة، فلو كان لابن آدم واد من ذهب لتمنى أن يكون له واديان وهذا يدل على تعدد الرغبات لا يمكن لأي مجتمع أن يحقق كل الرغبات لجميع الأفراد بل يتحتم عليه أن يتبنى سلماً للأولويات على المستوى الفردي والمستوى الجماعي. بسبب هذه المشكلات كل مجتمع يحاول أن يجيب على الأسئلة: ماذا تنتج؟ وكيف تنتج؟ ولمن تنتج؟

كيف واجهت الأنظمة الاقتصادية مشكلة الندرة/

ت	النظام	تعريفه	عيوبه
١	النظام الرأسمالي	هو نظام يعتمد على الحرية المطلقة للسوق فهو الموكَل إليه في تحديد ماذا ينتج؟ وكيف ينتج؟ ولمن ينتج؟ فالحرية تعتمد على جهاز الاثمان للاجابه على هذه الاسئله إذ عن طريق السوق الحر ونظام الأسعار يتم ترتيب الأولويات وتوجيه الموارد إلى أهم الرغبات. فالتركيز على مسألة النمو والإنتاجية من بديهيات هذا النظام. أي أن المجتمع يسخر جميع موارده في إنتاج السلع والخدمات التي يطلبها الأغنياء ويضحي بحاجة ورغبة الطبقة الفقيرة.	⊙ النظام الرأسمالي يترك لجهاز الأثمان ولحرية السوق تحديد ماذا ينتج المجتمع، فالذي لديه القوة الشرائية هو الذي يحدد ماذا ينتج المجتمع، وهم قلة، ووفقا لهذا النظام نجد أن السلعة التي تنتج فعلاً هي السلعة التي تلبي حاجات الأغنياء وهي السلع الكمالية على حساب السلع الضرورية التي يحتاج إليها بقية أفراد المجتمع. ⊙ سيادة الاحتكار وعدم وجود السوق الحر. ⊙ توزيع الإنتاج بالنسبة لنظام الرأس المالي هو يعطى الإنتاج لمن ساهم في العملية الإنتاجية أما من لم يساهم في العملية الإنتاجية كالصغار والعجزة فليس لهم أي نصيب من الإنتاج.
٢	النظام الاشتراكي	هو نظام يسلب الفرد حريته بالكامل ويجعل الدولة هي التي تمتلك الموارد وتقوم بترتيب أولويات الإنتاج فهي تحدد ماذا ينتج المجتمع اعتمادا على ما ترى أنه يمثل مصلحة المجتمع ثم توجه تلك الموارد نحو الاستخدام الذي يحظى بالأولويات . معنى أخر : الدولة هي التي تحدد ما ينتج المجتمع، فهي تمثل السواد الأعظم، وهي التي تخطط وتحدد ماذا ينتج المجتمع قد يحقق بعض رغبات الشعب وقد يتعارض معها. وبما أن الدولة هي المسيطرة والمهيمنة على الاقتصاد، فهي أيضاً التي تحدد المزيج المناسب لعناصر الإنتاج.	⊙ يسلب الفرد حريته ويسلبه الحافز، فليس لديه الحافز على الإنتاج والإبداع لعلمه أن مكافأته تساوي تقريباً مكافأة المتقاعس. ⊙ إلغاء الحافز سيؤدي سلباً على الأوضاع الاقتصادية في الدول الاشتراكية، وهذا يعتبر سبب جوهري في عملية انهيار النظام الاشتراكي. ⊙ يوزع الإنتاج بالتساوي، بغض النظر عن الإنتاجية وبغض النظر عمن هو الذي بذل جهداً وأبدع في العملية الإنتاجية، فعملية التوزيع تكون بالتساوي ⊙ يركز على مبدأ المساواة في توزيع الإنتاج.

النظام الاقتصادي المختلط / والذي أشرنا إليه قبل قليل وقلنا أنه لا يوجد فعلاً نظام رأس مالي بهذا المسمى الآن ونظام اشتراكي وإنما هنالك تنظيم لهذه الأنظمة سواء النظام الرأسمالي أو النظام الاشتراكي، هذا الترميم جعل هنالك ما يسمى بالنظام الاقتصادي المختلط فهو يأخذ شيئاً من النظام الرأسمالي وشيئاً من الاشتراكي وما إلى ذلك.

النظام الاقتصادي الإسلامي:

⊙ هل تتنافى فرضية وجود مشكلة اقتصادية مع الاعتقاد الصحيح المسلم؟

الرأي الأول :

يعتقد البعض بأن القول بوجود المشكلة الاقتصادية يستلزم وجود شبهه فحواها أن الله عندما خلق هذا الكون قصّر فلم يخلقه على الوجه المطلوب، ويستدلون بعدم جواز القول بمثل ذلك قول الله تعالى: ((وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً)) لقمان ٣٠. وقوله ((وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا)) إبراهيم ٣٤. وقوله ((وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا)) فصلت ١٠

الرأي ثاني: وهو أن هنالك أدلة شرعية وعقلية تقتضي وجود المشكلة الاقتصادية من ذلك:

◈ هنالك أدلة على اتصاف هذا العالم بالندرة في الموارد. قال تعالى ((وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ)) الشورى ٢٧.

فعملية بسط الرزق وقبضه هذه تخضع لإرادة الله عز وجل ففي بعض الأحيان الله سبحانه وتعالى يبسط الرزق لمن يشاء في بعض الأحيان، وفي بعض الأحيان الأخرى يقبض الرزق وليس معنى ذلك بأن بس الرزق لفئة من الناس أن ذلك يدل على رضا الله عز وجل عنهم، لكن هذه من حكمة الله عز وجل

وقوله ((وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ.)) الحجر ٢١، فدل على أن الموارد في الأصل غير متاحة لبني البشر بالطبيعة ولكن الله ينزل ما يشاء وكيف يشاء ومتى يشاء ينزلهم بقدر معلوم وهذا وصف قريب لواقع الموارد في فرضية الندرة. كنزول الأمطار –والتي تعتبر عنصر أساسي لقيام الزراعة وحياة البشر–، فهي من إرادة الله عز وجل وتقسيمها كيفما يشاء. والله سبحانه وتعالى عندما ينزل من الخير ينزله بقدر معلوم وحسب مشيئته عزل وجل، كنزول.

⊙ أن الأوامر الشرعية التي تنظم الاستهلاك تحث على الاقتصاد في الموارد والابتعاد عن التبذير والإسراف حتى ولو كان المسلم يتوضأ من نهر جار، ولو كانت الموارد غير محدودة لما برزت الحاجة إلى مثل هذا السلوك. إن التبذير والإسراف في استخدام الموارد بدون حاجة سيؤدي إلى تخصيص غير أمثل لها وحرمان أشخاص آخرين أو أجيال أخرى منها .

⊙ من ناحية عقلية نجد أن الغني لا يستطيع توفير الموارد لتحقيق كل رغباته فلو كان لابن آدم واد من ذهب لتمنى أن يكون له واد آخر.

⊙ المشكلة الاقتصادية هي مشكلة الندرة النسبية. فالموارد الاقتصادية الكامنة وإن كانت بشكل إجمالي كافية لكل الناس لكن الأمر يختلف عندما تؤخذ حالة كل مجتمع خلال فترة معينة على انفراد.

⊙ لو كانت الموارد الاقتصادية متاحة بلا حدود، لما احتاجت المجتمعات إلى تعيين حدود الملكية ولما اقتضى الأمر تبني ترتيبات منظمة لتوزيع الموارد ولتوزيع الإنتاج.

أبرز حلول الاقتصاد الإسلامي للمشكلة الاقتصادية هي:

أ- المحافظة على الموارد / الدليل: ((وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ)) لأن في ذلك تظالماً وإضاعة للمال، وقال تعالى ((وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ)) النساء ٥. لأنهم سيستخدمونها بما لا ينفع .

ب – تنمية وتطوير الموارد/

- حث الإسلام على إقامة المرافق العامة، ففي الحديث: سبع يجري أجرهن للعبد بعد موته..فعد منهن:(من كرى نهراً أو حفر بئراً أو غرس نخلاً)... الحديث.
- وكذلك إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من إحدى ثلاث وذكر منها صدقة جارية –وهذا ما يعرف بالوقف في الإسلام-.
- حث الإسلام على عمارة الأرض: ((هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا)) هود ٦١.
- شجع الاقتصاد الإسلامي على صيانة الموارد الاقتصادية وذلك بإحياء الأرض : من أحيا أرضا ميتة فهي له.
- حصر الموارد الموجودة في باطن الأرض بملكية عامة لكي توجه لخير المجتمع كله.
- حفظ الأصول المنتجة، قال صلى الله عليه وسلم: (إياك والحلوب) لمن أراد أن يذبح شاة.

ج – حرية السوق:

⊙ **الأصل هو عدم التسعير** وذلك لأن حرية السوق تؤدي إلى تحقيق الكفاءة والتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وذلك كطريقة فعالة لمواجهة المشكلة الاقتصادية.

جهاز الثمن يوجه الموارد نحو الاستخدام الذي يحقق رغبات المجتمع ضمن القيود التي حددها الإسلام على أنواع السلع وأنماط الاستهلاك.

و الفرق هنا أن من يتحكم بتفضيلات المجتمع وباختيار السلع التي ينتجها المجتمع هو ليست الطبقة الغنية فقط بل الطبقة الفقيرة لها دور في ذلك بحكم إن لم يكن لديها قوة شرائية من تلقاء نفسها فيجب أن تحصل على قوة شرائية من خلال أنظمة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي وعلى رأسها الزكاة، فإعادة توزيع الأموال من الأغنياء إلى الفقراء سيولد لدينا طبقة قادرة على شراء السلع والخدمات وبالتالي يكون المجتمع المسلم ينتج السلع الضرورية لأن الطلب عليها كبير بحكم ما وفرته هذه الأنظمة التوزيع للطلب على هذه السلع وهذا من نقاط الاختلاف بين الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الإسلامي. (تعريف جهاز الاثمان في صفحة رقم ١٠)

⊙ الأصل عدم الاحتكار يقول الرسول الكريم: (من احتكر حكرة يريد أن يغلي بها على المسلمين فهو خاطئ).

⊙ نهى عن تلقي الركبان وذلك لأنه ينافي توافر المعلومات الكافية لأطراف العقد عن أحوال السوق ومستويات الأسعار.

د- تكييف الحاجات وعدم المبالغة في الرغبات:

١- اقتصار الاستهلاك على الطيبات.

٢- النهي عن التبذير بقول النبي صلى الله عليه وسلم (ليس الغني عن كثرة العرض ولكن الغني غنى النفس)

وذكر الراغب الأصفهاني: إن غنى النفس هو قلة الحاجات.

هـ – الاستعانة بالتقوى والدعاء: الدعاء سلاح ماض ضد الندرة قال تعالى: ((فقلت اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً * يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً). وقال: ((وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنْ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ)) الأعراف ٩٦، ربط الله سبحانه وتعالى بين الإيمان والتقوى وبين ما ينزل المولى من خيرات مباركة من السماء والأرض.

✍ في النظام الاقتصادي الإسلامي:

◈ ماذا ينتج المجتمع؟

آلية السوق من خلال جهاز الأثمان تحدد ماذا ينتج المجتمع، ولكن هنا الطلب لا يقتصر على تفضيلات الطبقة الغنية ولكن لابد من أخذ أيضاً تفضيلات الطبقة الفقيرة في الاعتبار لأن هؤلاء الطبقة الفقيرة لهم مقدرة شرائية من خلال ما يحصلون عليه من نظم التوزيع الاقتصاد الإسلامي وعلى رأسها الزكاة.

◈ كيف ينتج المتجمع؟

آلية السوق تقوم بتحديد المزيج المناسب من عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية.

◈ لمن ننتج؟

عملية المساهمة في العملية الإنتاجية لها دور مهم وبارز في تحديد نصيب كل عنصر إنتاجي، هنا لا يستفرد المنتجون القادرون على الإنتاج بأخذ الغلة، فلا بد من أن يعطى جزء منها للطبقة المحتاجة حسب أنظمة التوزيع المعتبرة في النظام الاقتصاد الإسلامي، فمن سمات العملية الإنتاجية أن الفرد يأخذ نصيبه بناءاً على مساهمته وبناءاً على إنتاجيته لكن بعد ذلك يكون عليه واجبات وحقوق ومنها دفع الزكاة لهذه الطبقة الفقيرة، وبالتالي الطبقة الفقير تحصل على قوتها الشرائية
ويكون لها فعلاً دور في تحديد ماذا يطلبه المجتمع في السؤال الأول.

✍ تعريف جهاز الثمن أو(آليات السوق) أو (نظام الأسعار) /

⊙ في النظام الراسمالي تعتبر الأسعار داخل السوق / هي المؤشر لاتخاذ قرار البيع والشراء حيث لكل سلعة أو خدمة سعر

وبشكل مبسط نقول :

✍ هل لاحظت أن اجر لاعب الكرة أعلى من المحاسب ؟

✍ هل لاحظت أن ثمن الذهب أعلى من الفضة ؟

✍ هل لاحظت أن ثمن الغرفة المطلة على الحرم أغلى من الغرفة غير المطلة؟

◈ السؤال / هل هناك قانون أو تشريع ينص على أن ثمن الذهب لابد أن يكون أغلى من الفضة أو أن اجر اللاعب يجب أن يكون أعلى من المحاسب ؟

✍ الإجابة / لا يوجد .

⊙ إذن من جعل هذا أغلى من ذاك ؟ الإجابة / جهاز الثمن أو ما يسمى قوى العرض والطلب داخل السوق.

فجهاز الثمن يضع بشكل تلقائي أسعار مرتفعة للسلعة أو الخدمة النادرة وأسعارا اقل للسلعة الأقل ندرة.
فخدمات لاعب الكرة أكثر ندرة من خدمات المحاسب وسلعة الذهب أكثر ندرة من سلعة الفضة وهكذا .

⊙ من شروحات شاهين.

⊙ منحنى إمكانيات الإنتاج:

هذا المنحنى يوضح لنا قدرات المجتمع على إنتاج المزيد من السلع، فقد نختار سلعتين أو قطاعين
ثم يقوم المجتمع بتسخير جميع موارده وعناصر الإنتاجية المتاحة لديه وبأعلى أسلوب فني لديه من أجل اختيار المزيج المناسب من السلع.

منحنى امكانات الإنتاج /

هذا المنحنى / هو أول أداة نتعرف عليها من أدوات علم الاقتصاد تعلمنا كيف يتخذ المجتمع قراراته من بين البدائل المتاحة أمامه.

مثال لتقريب الفكرة:

◈ نفرض أن هناك طالب بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – قسم محاسبة . و هذا الطالب كان بارعا في كرة القدم لدرجة أن جميع الأندية كانت تعرفه و قد كان يحلم وهو صغير أن يكون رئيسا لأكبر دولة في العالم (أمريكا).

وعندما أنهى دراسته كانت أمامه الفرص التالية/

الأولى: العمل ببنك الراجحى براتب شهري : ١٠٠٠٠ ريال .

الثانية : اللعب لنادى ليفربول براتب شهري :مائة ألف ريال بدون مزايا أخرى.

الثالثة: اللعب لنادى مانشستريونايتد براتب شهري: تسعون الف ريالا بالإضافة لبعض المزايا العينية تعادل ١٠٠٠٠ ريال.

هذه الفرص المتاحة فعلا

الرابعة : هي رغبة و أمنية أن يكون رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية.

السؤال/ ألان ما هو الاستغلال الأمثل لقدرات هذا الطالب وكيف تصف الفرص المتاحة أمامه ؟

الفرصة الأولى: (بنك الراجحى) فرصة ممكنة (يستطيع أن يحققها بإمكاناته المتاحة) ولكنها تعبر عن استغلال غير امثل لقدراته. الفرصة الثانية : (ليفربول) فرصة ممكنة وتعبر عن استغلال امثل لقدرات هذا الشاب.

الفرصة الثالثة : (مانشستر) فرصة ممكنه وهى أيضا استغلال امثل لقدرات الشاب .

أما الفرصة الرابعة : (رئيس أمريكا) وهي فرصة غير ممكنة لا يستطيع أن يصل إليها في ظل قدراته (موارده) الحالية.

⊙وهذه هي فكرة منحنى امكانات الإنتاج:

فهذا المنحنى يوضح لنا ما هى أفضل الفرص لاستغلال موارد المجتمع الاستغلال الأمثل وتكون هي النقط التي تقع على المنحنى نفسه (مثل فرصة ليفربول و مانشستريونايتد).

وما هي الفرص التي يمكن ان يحققها المجتمع ولكنها لا تمثل استغلال امثل لموارده وهى جميع النقاط على يسار المنحنى (مثل فرصة محاسب ببنك الراجحى).

وما هي الفرص التي لا يستطيع أن يصل إليها المجتمع في ظل موارده الحالية وهى جميع النقاط على يمين المنحنى (رئيس الولايات المتحدة)

⊙ شرح الأستاذ شاهين

مثال على منحنى إمكانيات الإنتاج /

نفترض:
- محدودية عناصر الإنتاج (ثابتة).
- ثبات مستوى التقنية

*لماذا نفترض ذلك؟

لأنه لو زادت لانتقل المنحنى إلى مستوى آخر.

Production Possibilities Frontier

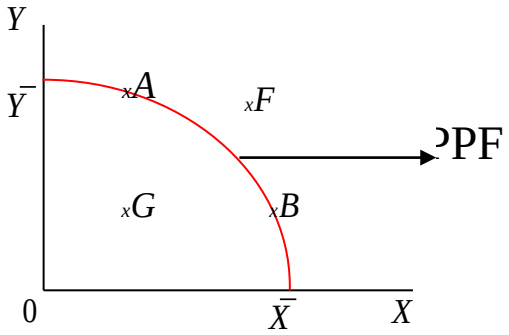

- لنفترض أنه Y = السلع الغذائية و X = الملبوسات
- نقول عند $\bar{Y}$ / المجتمع يسخر جميع عناصره أو موارده في إنتاج السلعة Y يعني (x=0)
- ونقول: عند $\bar{X}$ / المجتمع يسخر جميع عناصر في إنتاج السلعة X يعني (Y=0)
- $\bar{Y}$ هي أقصى إنتاج من السلعة Y
- $\bar{X}$ هي أقصى إنتاج من السلعة X
- يمكن أن يختار المجتمع بين السلعتين، في أي نقطة بينهما على المنحنى الموضح أعلاه .
- مثلاً النقطة A تعني أن المجتمع يستطيع أن ينتج جزءاً كبيرة من Y وكمية قليلة من X.
- عناصر الإنتاج المتاحة لا تستطيع أن تنتج إلا على المنحنى نفسه أو أقل من ذلك، ولكن أعلى منه فهو غير ممكن.

ولهذا قد يرغب المجتمع أن يكون عند هذه النقطة F مثلاً ولكنه لا يستطيع لأن موارده محدودة،

وبالتالي لا يستطيع أن ينتج عند هذه النقطة.

لكن لو أتتنا نقطة داخل منحنى إمكانيات الإنتاج، نقطة G فمعنى ذلك واحد من ثلاثة احتمالات:

- أننا لم نوظف جميع عناصر الإنتاج المتاحة (بطالة).
- وظفنا جميع عناصر الإنتاج المتاحة ولكننا لم نستخدم عناصر الإنتاج بأعلى كفاءة ممكنة.
- قد يكون عندنا شيئاً من البطالة وأننا لم نستخدم عناصر الإنتاج بأعلى كفاءة ممكنة.

ملخص القول:

- منحنى إمكانية الإنتاج يوضح أقصى ما يمكن إنتاجه من السلعتين X و Y عند توظيف جميع عناصر الإنتاج المتوفرة والمتاحة لديه بأقصى كفاءة ممكنة.
- مع مرور الوقت قد يتحسن المستوى التقني وبالتالي تزيد الإنتاجية لعناصر الإنتاج فينتقل من مرحلة إمكانية إنتاج إلى أعلى فيتحسن المستوى المعيشي للمجتمع.
- مع مرور الوقت أيضاً قد تزيد كمية عناصر الإنتاج المتاحة وبالتالي ينتقل من مرحلة إمكانية إنتاج إلى أعلى.
- تطبيقات الاقتصاد على منحنى إمكانية الإنتاج كثيرة، فتأتي مثلاً في الاقتصاد الدولي نجد للرسم تطبيقات واسعة حيث أنه يبين مقدرة الدولة على الإنتاج ثم التخصص، ثم بعد ذلك التبادل لتحسين مستوى المعيشي لأفراد المجتمع.
- الانتقال إلى اليمين أو الأعلى بسبب التحسن التقني أو زيادة عناصر الإنتاج، نرسم له منحنى أعلى من المنحى السابق ويمثل هذا التطور.
- في بعض الأحيان قد ينتقل المنحنى إلى أعلى ولكنه متحيز إلى السلعة X بمعنى أن أقصى كمية يمكن إنتاجها من السلعة X تكون أكبر، ويرجع سبب ذلك أن سبب الأسلوب التقني يخدم إنتاج السلعة X أكثر من السلعة Y.
- وقد يكون العكس تماماً يحدث بعض الأحيان نمو أو انتقال للمنحنى لنفس السبب السابق، وقد يكون فعلاً غير منحاز لا للسلعة X ولا للسلعة Y فبالتالي يكون الانتقال بهذا الشكل تقريباً:

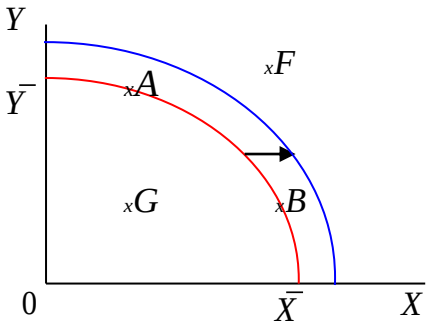

الانتقال إلى أعلى بسبب التحسن التقني أو عناصر الإنتاج

يسعى المجتمع دائماً إلى أن ينتج على نفس منحنى إمكانيات الإنتاج، ليس أسفل منه، فغير ممكن الإنتاج أعلى المنحنى في ظل الموارد المحدودة، وأسفل المنحنى يعتبر إهداراً للموارد .

أن وجود المشكلة الاقتصادية يتطلب فعلاً عملية الاختيار/ يعني تختار نقطة على منحى إمكانية الإنتاج لأن أعلى من منحنى إمكانية الإنتاج غير متاح، وعملية الاختيار تخضع لعوامل الطلب:

فقد نختار كمية أكبر من سلعة X أو كمية من سلعة Y بناءاً على الطلب.

مسألة منحنى إمكانيات الإنتاج وعملية انتقاله، إما أن ينتقل بشكل موازي إذا كان مستوى النمو التقني موازٍ للسلعتين، يعني غير متحيز لواحدة ضد الأخرى، وقد ينزحف أكثر للسلعة X إذا كان التقدم التقني منحاز السلعة X أو ينزحف أكثر إلى السلعة Y إذا كان التقدم التقني لصالح السلعة Y.

المحاضرة الخامسة

⊙ بعض التطبيقات على رسم منحنى إمكانية الإنتاج(Production Possibilities Curve)

الشرطين اللازمين لصحة الرسم أن: تكون جميع الموارد المتاحة موظفة، والشرط الثاني: أن تستخدم بأقصى كفاءة ممكنة.

التطبيق الأول / الجدول التالي يوضح الإنتاج الكلي من الغذاء والملابس في مجتمع معين، وذلك بافتراض الاستخدام الأمثل للموارد، والمطلوب:

١.رسم منحنى إمكانية الإنتاج. ٢. هل يمكن لهذا المجتمع، أن ينتج (٧) وحدات من الغذاء، و(٥) وحدات من الملابس؟ ولماذا؟

٣.هل يمكن إنتاج (٦) وحدات الغذاء و(٨) وحدات ملابس؟ ولماذا؟

الغذاء X	١٠	٩	٨	٦	٤	٠
الملابس Y	٠	٢	٤	٧	٩	١٢

الحل:

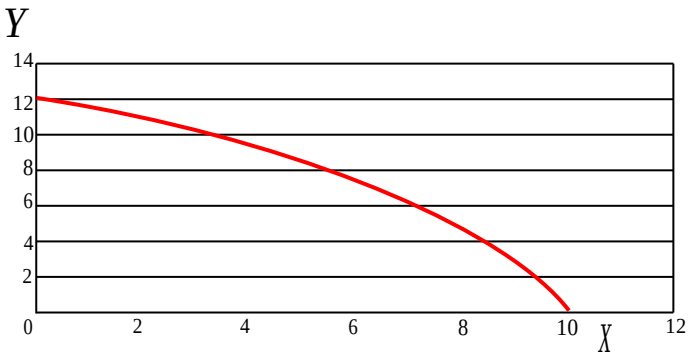

المجموعات المختلفة التي أشـرنا إليها في الجدول، هي نقاط على هذا المنحنى، فأي نقطة على هذا المنحنى سـواء التي أشـرنا إليها أو غيرها هي نقاط ممكنة للمجتمع و يمكن للمجتمع أن ينتج هذه النقاط.

عملية اختيار أي نقطة على هذا المنحنى تخضع لعوامل الطلب (عوامل الرغبة، وما هي المجموعات التي يرغب المجتمع في استهلاكها).

النقاط التي داخل منحنى إمكانية الإنتاج تعني أحد أمرين: إما أن جميع عناصر الإنتاج ليست موظفة –يعني هناك بطالة أو أنه لم يُستخدم الأسلوب التقني الأفضل، أو قد يكون كلا الأمرين.

الاحتمال هو النقاط الأخرى على المنحنى وتعني استخدام جميع الموارد الموظفة وبأعلى كفاءة ممكنة.

⊙ فقرة ٢: هل يمكن لهذا المجتمع أن ينتج (٧) وحدات من الغذاء و(٥) وحدات من الملابس؟ ولماذا؟

في الجدول إذا أنتج (٧) وحدات من الملابس يعني يمكن أن ينتج (٦) وحدات من الغذاء :

لكن لو أنتج المجتمع (٧) وحدات من الغذاء و(٥) وحدات من الملابس هل هذا ممكن ؟ فلو عكسـنا وأردنا أن ننتج (٧) وحدات من الغذاء فقد يمكننا إنتاج (٥) وحدات من الملابس أو أكثر . يعني **تعتبر نقطة ممكنة** ولكن قد لا تعني أننا استخدمنا جميع عناصر الإنتاج بكفاءة.

⊙ فقرة ٣: هل يمكن إنتاج (٦) وحدات غذاء و(٨) وحدات ملابس ولماذا؟

منحنى إمكانية الإنتاج في الجدول يبين إذا أنتجنا (٦) وحدات من الغذاء فان أقصـى ما يمكن إنتاجه من الملابس هو (٧) وحدات، أي **لا نسـتطيع إنتاج (٨) وحدات من الملابس، بمعنى أن هذه النقطة ستكون فوق منحنى إمكانية الإنتاج**، بمعنى أن المجتمع لا يستطيع أن يصل إليها.

التطبيق الثاني/

الجدول التالي يبين حالة مجتمع يمكنه إنتاج النحاس أو الحديد، التوليفات من أ إلى هـ تعبر عن الإمكانات الإنتاجية من السلعتين.

التوليفات	A	B	C	D	E	F	G
نحاس X	٠	٢	٦	٨	١٢	١٤	١٥
حديد Y	٢٢	٢٠	١٦	١٤	٨	٤	٠

المطلوب: أولاً: ارسم منحنى إمكانية الإنتاج.

ثانياً: افترض حدوث تقدم تقني كان من شأنه زيادة إنتاج الحديد بمقدار ٤ وحدات إضافية لكل توليفه،
ماذا يحدث لشكل منحنى إمكانية الإنتاج؟

ثالثاً: لو كان التقدم التقني في صالح السلعتين بحيث زاد كلٌ من إنتاج الحديد والنحاس بمقدار ٢ وحده لكل توليفة،
كيف سيكون شكل المنحنى عندئذ؟

الحل: أولا /

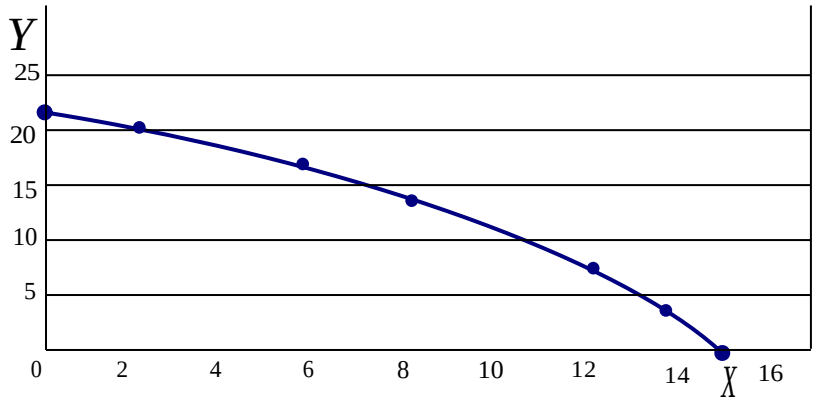

إذا رسمنا هذا المنحنى سيكون عندنا منحنى إمكانيات الإنتاج بهذا الشكل، جميع النقاط ستجدها موضحه في الجدول أعلاه.

ثانياً:

سيكون التقدم التقني متحيز للسلعة Y والرسم سيكون موضح أدناه، فأقصى ما يمكن إنتاجه من السلعة Y أصبح ٢٦ كان في السابق ٢٢ ثم بعد ذلك نلاحظ أن X لم يتغير إنتاجه لأن التقدم التقني كان متحيزاً للسلعة Y هنا الآن نلاحظ أن منحنى إمكانيات الإنتاج انتقل بشكل متحيز للسلعة Y. ونطبق على كل التوليفات بزياده ٤ وحدات.

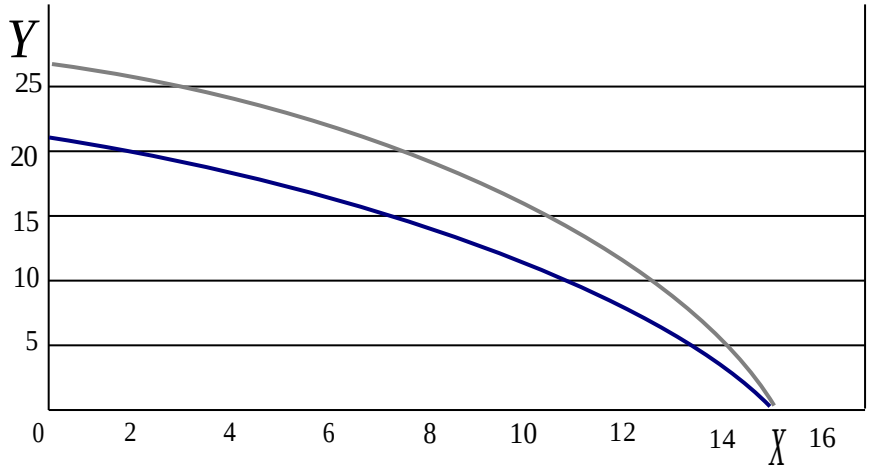

ثالثاً :

نضيف إلى كل النقاط (A B C D E F وG) وحدتين لكل: سلعة X و سلعة Y، بمعنى أن هذا التقدم التقني صب في مصلحة السلعتين معاً، وبالتالي انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج سيكون بشكل موازي بمعنى لن يكون على حساب سلعة ضد الأخرى ولكن كلا السلعتين ستزيدان بنفس المقدار.

هذا الجدول بعد الإضافة:

التوليفات	A	B	C	D	E	F	G
نحاس X	٢	٤	٨	١٠	١٤	١٦	١٧
حديد Y	٢٤	٢٢	١٨	١٦	١٠	٦	٢

والرسمة: نفس الرسمة الأولى لكن بزيادة قيمتين لكل قيمة ليكون المنحنى موازٍ للمنحنى السابق.

بعض التقسيمات والمفاهيم الاقتصادية :

أولاً: التحليل الاقتصادي الجزئي Micro-economic Analysis (الاقتصاد الوحدي):

هو التحليل الذي يتناول دراسة الوحدات الاقتصادية والفردية في المجتمع،

كالمستَهلك الفرد والمنْتج الواحد والسِلعة والسوق الواحد .

ثانياً: التحليل الاقتصادي الكلي Macro-economic Analysis

هو التحليل الاقتصادي الذي يتناول دراسة الموضوعات المتعلقة بالاقتصاد القومي في مجموعة، بغض النظر عن سلوك الوحدات الفردية في هذا الاقتصاد، فهو يدرس السلوك الاقتصادي لوحدات الاقتصاد القومي ككل، مثل الناتج القومي والدخل القومي والاستهلاك الكلي والتوظف والبطالة والمستوى العام للأسعار والأجور.

⊙ في الاقتصاد الكلي نأخذ استهلاك جميع السلع والخدمات، و نأخذ متوسط أسعار السلع ككل، ولهذا نتحدث عن التضخم في الاقتصاد الكلي الذي يصيب جميع أسعار السلع أو أن متوسط أسعار السلع ككل يرتفع. كذلك عندما نتلكم عن الدخل في الاقتصاد الكلي نتكلم عن دخل المجتمع الكلي.

ثالثاً: السوق : هو عبارة عن المكان الذي تلتقي فيه قرارات البائعين والمشترين بشأن تبادل السلع.

فقد لا يشترط له مكان معين، مثال: التعاملات الالكترونية، فتجد أن الشخص يجري عمليات كثيرة من خلال جهاز الكمبيوتر الخاص به بدون أي حضور للسوق.

السوق هو العملية التي يتم من خلالها تحديد الأسعار والكميات المتبادلة من السلع والخدمات المختلفة.

العوامل التي تؤثر في مقدرة المنشأة في التأثير في السعر:

☑ العامل الأول/ تجانس السلعة: هوعامل مهم في تحديد نوع السوق، فكلما كانت السلعة متجانسة كلما اقتربنا من سوق المنافسة الكاملة، إما إذا كان التجانس بعيداً فإننا نبتعد عن سوق المنافسة الكاملة وندخل في أسواق أخرى منها ما يعرف بالسوق الاحتكارية. وما يهم في الواقع في عملية تحديد السوق، هو مسألة توفر المعرفة الكاملة لدى البائع والمشتري، كلما توفرت المعلومات لدى البائع والمشتري كلما اقتربنا من سوق المنافسة الكاملة.

☑ العامل الثاني/ عدد البائعين وعدد المشترين: فكلما ازداد عدد البائعين وعدد المشترين كلما اقتربنا من سوق المنافسة الكاملة، وكلما قل العدد كلما اقتربنا من سوق الاحتكار.

فهذه العوامل وغيرها التي تؤثر في مقدرة المنِشأة في التأثر في السعر هي فعلاً المحك الأساسي في تحديد نوع السوق.

أؤكد مرة أخرى أن درجة مقدرة المنشأة في التأثير في السعر هو الذي يعول عليه في تحديد نوع السوق.

ماذا يعنى تجانس السلعة ؟ توضيح الأستاذ شاهين

مثال : إذا ذهبت لشراء جهاز تليفون محمول فسوف تجد العديد من الأجهزة : نوكيا، موتورلا، سامسونج ، اى فون...الخ.

إذا افترضنا أن جميع هذه الأجهزة كان لها نفس المواصفات تماما من حيث الإمكانيات.

☑ السؤال / هل يعنى هذا أنها بالنسبة لك متماثلة بنسبة ١٠٠% ؟

الجواب بالطبع لا. لان هناك من يفضل أجهزة نوكيا بصرف النظر عن الإمكانات وهناك من يفضل ماركات أخرى وهكذا .

في هذه الحالة نقول أن سلعة التليفون المحمول داخل السوق هي **سلعة غير متجانسة** .

نعم كل التجار يبيعون التليفون المحمول ولكن هذا يبيع نوكيا وهذا يبيع سامسونج...الخ

⊙ نقول أن تجانس السلعة / يعنى أن السلعة التي عند هذا التاجر بديل كامل للسلعة التي عند هذا التاجر والأمثلة على هذا كثيرة :

الزجاج مثلا سلعة متجانسة حينما نشتريه من اى محل لا يعنينا بقدر كبير ما هي الشركة التي صنعته . وهكذا فالسلع المتجانسة نشتريها من اى بائع ولا نشعر بفرق حتى مع اختلاف الشركة المصنعة.

أما السلع غير المتجانسة هي كثيرة :

المشروبات الغازية ناس تبحث عن بيبسى فقط أو كوكاكولا فقط

السيارات: ناس تبحث عن مرسيدس ولا تعتبر تويوتا مثلا بديلا كاملا للمرسيدس عندهم .

الملابس: البعض يبحث عن ثوب الدفة ولا تعتبر بقيه الأنواع بديلا كاملا عنده.

⊙ وعدم التجانس لا نعنى به اختلاف الماركات فقط فإذا كان جميع التجار يبيعون أجهزة نوكيا ولكن لدى كل تاجر نوع معين منها لا يبيعه غيره هنا نقول أيضا أن السلعة غير متجانسة .

الخلاصة / أن تجانس السلعة داخل السوق يعنى أن جميع التجار يبيعون سلعا لا يوجد بينها اى فروق بالنسبة للمستهلك (بدائل كاملة)

⊙ طيب الآن ما الذى نستفيده من معرفة تجانس السلع من عدمه داخل السوق ؟

نستطيع أن نحدد بالاستعانة بمفهوم التجانس ما هو نوع السوق الذي نحن فيه.

حيث قسم علماء الاقتصاد الأسواق لخمسة أنواع كما سنرى بالرسم لكل منها مجموعه من الشروط .

⊙ جدول يبين الأشكال المختلفة لأسواق السلع و السوق :

شكل السوق	خصائص السوق		
	عدد البائعين	تجانس السلعة	القدرة على التأثير في الأسعار من قبل البائع
المنافسة الكاملة	كبير	متجانسة	لا يوجد
المنافسة الاحتكارية	كبير	غير متجانسة	يوجد قدرة ضئيلة على التأثير في السعر
احتكار القلة المتجانس	قليل	متجانسة	يوجد قدرة تأثيريه اكبر من المنافسة الاحتكارية بسبب قلة البائعين
احتكار القلة غير المتجانس	قليل	غير متجانسة	يوجد قدرة تأثيريه اكبر من احتكار القلة المتجانس ولكن ليس تحكم كامل
الاحتكار التام	واحد فقط	لا يهم	مقدرة كاملة على التحكم في السعر ١٠٠ %

تزايد القدرة التأثيرية

شرح أنواع (أشكال) السوق:

أولاً/ سوق المنافسة الكاملة Perfect Competition:

هي السوق التي تتوفر فيها أربع خصائص تميزها عن سائر الأشكال الأخرى فإذا تخلف أي واحد منها انتفى سوق المنافسة التامة (الكاملة). وهذه الخصائص هي:

١. كثرة عدد البائعين والمشترين: فليس هناك أي قدرة للبائع (المِـنـتِج) في التأثير في السعر فإذا كثرت أعداد المنتجين –أي أعداد البائعين– فإن مقدرة هذا المنتِج في التأثير في السعر معدومة.

ولهذا نَعتبر في حالة سوق المنافسة الكاملة نجد أن المنتج أو المنشأة هي متلقية وآخذة للسعر *Price taker* السائد في السوق وليست صانعة له.

المنشأة / تعتبر جزء بسيط أو واحدة من آلاف المنشئات في السوق، فليس لها أي قدرة تأثيرية في السعر.

الصناعة (السوق ككل) –الذي نسميه العرض/ له تأثير في السعر.

إذن المنشأة لوحدها ليس لها أي مقدرة تأثيرية في السعر بل هي آخذة للسعر ولهذا نسميها Price taker.

٢. تجانس السلعة تجانساً تاماًHomogeneous: لا بد أن تكون السلعة متجانسة تجانساً تاماً، بحيث يمكن إحلال أي سلعة منها محل الأخرى في إشباع نفس الحاجة لدى المستهلك، فهو الحَكم في ذلك.فالمستهلك هو الذي فعلاً من خلال ذوقه وتفضيلاته يحكم هل السلعة فعلا متجانسة أم لا، فإذا رأى أنها غير متجانسة

فهي كذلك وإن كان الواقع قد يخالف ذلك.

٣. حرية الدخول والخروج من السـوق: فلا يوجد أي قيود (Restrictions) أو حواجز(Barriers) إدارية أو قانونية أو اقتصادية تمنع منشأة جديدة من الدخول إلى السوق أو منشأة قائمة من الخروج.

فكل منشأة ترى أن من مصلحتها الدخول فلها الحق بالدخول بدون أي قيد

وإذا رأت أنه ليس من مصلحتها البقاء فهي تخرج بدون أي قيود .

٤. العلم التام بأحوال السوق: حيث يشترط توافر كامل البيانات والمعلومات لدى جميع البائعين والمشترين، سواء بالثمن السائد أو أي أمور أخرى تتعلق ببيع وشراء السلعة في السوق. فليس هناك أي غرر، وبالتالي مع توفر المعلومات سواءاً لدى البائع أو المشتري فالمشتري يستطيع فعلاً أن يشتري وهو يعرف السعر وكذلك المنتِج.

تلخيص

فإذا توفرت كلها أصبح عندنا ما يسمى بسوق المنافسة الكاملة، أما إذا اختل شرط منها فهذا يعني أن ليس هناك سوق منافسة كاملة، بل أننا دخلنا في سوق يختلف عن سوق المنافسة الكاملة، وكلما كان الابتعاد كبيراً عن هذه الخصائص كلما كان مسمى السوق يبتعد كثيراً عن المنافسة الكاملة.

ثانياً/ سوق الاحتكار التام Monopoly / وهو السوق النقيض لسوق المنافسة الكاملة).

المحتكر: هو المنتج الذي يقوم بالاستحواذ والسيطرة على جميع مخرجات صناعة معينة دون سواه.

تعريف الدكتور : هو المنتج الذي يقوم بعرض أو إنتاج سلعة ليس لها بديل قريب.

الاحتكار المطلق يشترط أن تكون السلعة ليس لها بديل قريب فلو كان لها بديل قريب لم يكن احتكاراً مطلق لأن المستهلك يستطيع أن يترك هذه السلعة ويذهب إلى البديل.

⊙ الشروط التي يجب أن تتوفر في الاحتكار المطلق:

١.أن يكون هناك مُنتِج واحد للسلعة أو الخدمة.

٢.أن يقوم هذا المنتِج ببيع سلع ليس لها مثيل في السوق.

٣.عدم إمكانية دخول منتجين آخرين للصناعة والسوق.

فالمحتكر يعتبر صانعاً للسعر (Price Maker).

☑ بعض المصطلحات المتعلقة بالاحتكار:

⊙احتكار البيع Selling monopoly: هو السوق الذي يتولى فيه منتج أو بائع واحد بيع سلعة ليس لها بديل في السوق.

⊙احتكار الشراء Monopsony: هو قيام مستهلك واحد بشراء سلعةٍ ليس لها مثيل في السوق فيعتبر هذا محتكر للشراء.

⊙الاحتكار المزدوج Bilateral monopoly: إذا تقابل محتكر البيع مع محتكر الشراء يسمى بالاحتكار المزدوج.

ثالثاً / سوق المنافسة الاحتكارية Monopolistic competition:

يأخذ شيئاً من المنافسة وشيئاً من الاحتكار و يأخذ بعض الخصائص في المنافسة الكاملة مثل خاصية:

١. وجود عدد كبير من المنتجين والبائعين/ المنشأة لها قدرة تأثيره في السعر ولكنها قدرة ضئيلة .

٢. تماثل السلع مع شيء من التمايز بينها / في ظل المنافسة الاحتكارية نجد أن هناك شيء من التميز بينها في بعض الفروقات البسيطة بين هذه المنتجات وإن كانت تعتبر بدائل قريبة جداً.

٣. حرية الدخول والخروج من السوق/ فليس هناك أي عوائق فنية و قانونية من عملية الدخول في السوق، متى ما وجدت المنشأة أن لها مصلحة من الدخول بأنها ستحقق أرباح سوف تدخل، ومتى ما رأت أنها تحقق خسائر سوف تخرج من السوق بدون أي قيود، هذا كما نلاحظ سوق المنافسة الاحتكارية له مقدرة على التأثير في السعر ولكنها مقدرة بسيطة ومقدرة ضئيلة.

رابعاً/ سوق احتكار القلة Oligopoly/

هو الذي يأخذ أكثر صفات الاحتكار ولكنه احتكار قلة (يعني عدد قليل من المنتجين هم الذين ينفردون في إنتاج هذه السلعة، وبالتالي يكون لكل مُنتج مقدرة تأثيرية في السعر).

وبالتالي نجد أن هذا النوع من المنشئات ليست متلقية للسعر ولكن لها قدرة تأثيرية كبيرة في السعر، ولا تستطيع أن تكون صانعة للسعر مئة بالمائة لأن هناك منشئات أخرى، وبالتالي قرارها في وضع السعر لابد أن يأخذ في الاعتبار مرئيات هذه المنشأة حول قرارات المنشئات الأخرى.

⊙ الباب الثاني / العرض و الطلب والتوازن.

الطلب Demand /هو الكميات التي يكون المستهلكون راغبين وقادرين على شرائها من السلعة أو الخدمة عند مختلف الأثمان المفترضة لها. وبذلك يكون الطلب هو الرغبة المدعمة بالقدرة على الشراء. (تعريف من المحاضرة مباشرة).

تعريف الدكتور: هو الذي يبين الكميات التي يرغب ويستطيع المستهلكون شرائها عند الأسعار المختلفة.

☑ محددات الطلب (العوامل المؤثرة في الطلب)/ العوامل التي تؤدي إلى زيادة الطلب أو انخفاضه، وأبرزها:

١. السعر Price: هو عامل مهم في تحديد الكمية المطلوبة من السلعة، وعندما نتحدث عن العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة نجد حسب القانون العام للطلب هناك **علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة وسعر السلعة** . فكلما ازداد سعر السلعة كلما انخفضت الكمية المطلوبة منها، وكلما انخفض سعر السلعة، كلما ازدادت الكمية المطلوبة منها.

٢. دخل المستهلك Income: هو عامل مهم وأساسي كمحدد للطلب، فهناك أنواع من السلع إذا زاد الدخل زاد الطلب عليها وإذا انخفض الدخل انخفض الطلب عليها، وهي السلع العادية التي يزيد الطلب عليها مع زيادة الدخل وينخفض الطلب عليها مع انخفاض الدخل. **أي هناك علاقة طردية يسيران بنفس الاتجاه،**

أي الكمية المطلوبة من هذا النوع من السلع تسير في نفس اتجاه الدخل.

وهناك **السلع الدنيا التي ترتبط بعلاقة عكسية مع الدخل**، بمعنى إذا زاد الدخل انخفض الطلب عليها، وإذا انخفض الدخل زاد الطلب عليها .

٣. أثمان السلع الأخرى المرتبطة بهذه السلعة The Prices of Other Goods: سواء السلع البديلة أو السلع المكملة، فلا شك أن ارتفاع أسعار السلع البديلة لهذه السلعة سيزيد الطلب على هذه السلعة، لأن السلع البديلة لها مرتفعة وبالتالي ستجد أن المستهلكين الذين كانوا يستهلكون السلع البديلة سيأتون لهذه السلعة فسيزيد الطلب عليها.

بينما السلع المكملة إذا ارتفعت أسعار السلع المكملة للسلعة سنجد أن الطلب على هذه السلعة سينخفض، فمثلاً لو أرتفع سعر السكر مثلاً ستنخفض الكمية المطلوبة من السكر وكذلك الكمية المطلوبة من الشاي – لدى الذين يستهلكون السكر والشاي معاً – كسلع مكملة.

٤. التوقعات: عندما يكون هناك توقع في ارتفاع السعر فإن المستهلكين يتسارعون في شراء السلعة إذن سيزيد الطلب عليها مع حدوث هذه التوقعات.

٥. الذوق (تفضيلات المستهلكين): الذوق يعتبر عامل محدد في الطلب على السلعة، فرغبة المستهلك للسلة تجعله يطلبها

٦. عدد السكان : الذوق يعتبر عامل محدد في الطلب على السلعة، فرغبة المستهلك للسلة تجعله يطلبها

المحاضرة السابعة

☑ شرح محددات الطلب (العوامل المؤثرة في الطلب)/ العوامل التي تؤدي إلى زيادة الطلب أو انخفاضه:

أولاً / سعر السلعة Price: هو السعر التي تباع به السلعة. فكلما ارتفع ثمن السلعة، تنخفض الكمية التي يرغب المستهلك في شرائها منها، وكلما انخفض الثمن زادت الكمية المطلوبة منها.

✎ إذا أردنا أن نوضح العلاقة بين الكمية المطلوبة والسعر من خلال الرسم، نضع السعر(Price) ونرمز له بالرمز P على المحور الرأسي.

✎ و نضع الكمية (Quantity) ونرمز لها بالرمز Q على المحور الأفقي.

⊙ العلاقة بين السعر و الكمية علاقة عكسية حيث أن انخفاض السعر سيؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة، وارتفاع السعر سوف يؤدي إلى تخفيضها:

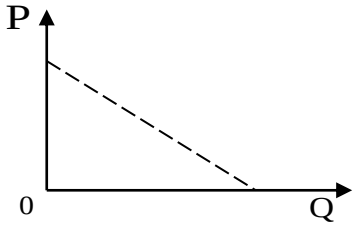

☑ لو أخذنا أيضاً مثال آخر بالأرقام يوضح العلاقة بين **الكمية المطلوبة وسعرها** نجد أننا نستطيع أن نرسم منحنى الطلب وننظر إلى المجموعات أو النقاط المختلفة التي تجمع بين السعر والكمية .

⊙ منحنى الطلب العادي(مارشال) يحكي العلاقة بين الكمية المطلوبة وسعرها (Normal Demand)/

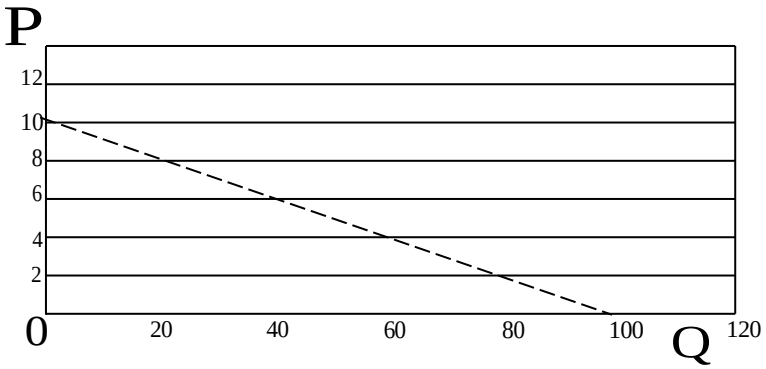

⊙نلاحظ ان منحنى الطلب يتقاطع مع المحور الرأسي عند النقطة (١٠) فإذا كان السعر يساوي (١٠) فإن المستهلك سيطلب (٠) من الكمية. ثم إذا انخفض السعر من (٨) فنجد المستهلك سوف يشتري (٢٠) وحدة من السلعة.ولهذا النقطة التي تجمع بين (٨) و (٢٠) هي نقطة على منحنى الطلب. وإذا انخفض إلى (٦) نجد أن المستهلك سوف يشتري (٤٠) وحدة، وهكذا . وإذا كان السعر (٠) فالكمية المطلوب هي (١٠) وسعر (٠) هو سعر افتراضي ليس واقعياً، ولكن هذا يعني نقطة تقاطعه مع المحور الأفقي هو عند (١٠٠) من الكمية و(٠)

من الأسعار هذا هو منحنى الطلب.

ثانياً/ دخل المستهلك Income: إذا زاد دخل المستهلك فإنه سيزيد طلبه على جميع السلع العادية، فهناك علاقة طردية بين الدخل والطلب على السلع العادية .

أما السلع الدنيا، فالمتوقع أنه إذا زاد دخله فإن الكمية المطلوبة من السلع الدنيا سوف تقل، وإذا انخفض دخله فإن الكمية المطلوبة من السلع الدنيا سوف تزيد .

⊙ لو أردنا أن نوضح العلاقة الطردية بين **الكمية المطلوبة و الدخل** من السلع العادية (منحنى الطلب إنجل).

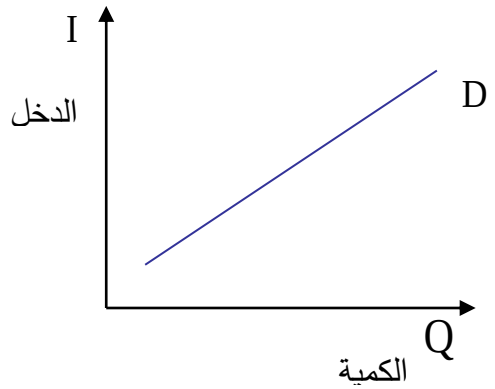

⊙ لو أردنا أن نوضح العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة و الدخل ، بمعنى إذا ارتفع دخل المستهلك فإن الكمية المطلوبة من السلعة سوف تقل

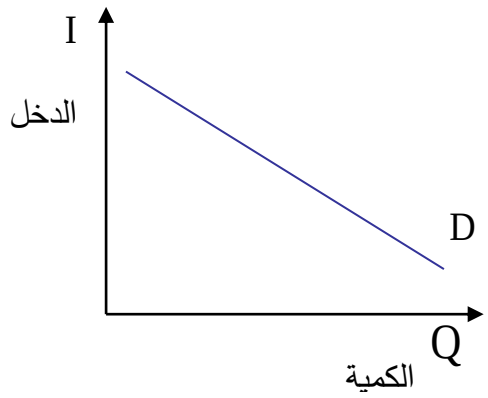

ثالثاً/ أثمان السلع الأخرى المرتبطة بالسلعة (The prices of other goods):

هناك نوعين من السلع: ١.السلع المكملة: وهي التي تكمل بعضها البعض في الاستهلاك.

العلاقة بين الكمية المطلوبة من السعلة وثمن السعلة المكملة لها، علاقة عكسية سالبة.

(بمعنى أن المستهلك لا يستطيع أن يستهلك (X) إلا مع وجود السلعة (Y))

◈ مثال: لا يمكن أن يشرب الشاي إلا مع وجود السكر، وأيضاً بعض الناس لا يمكن أن يشرب القهوة إلا مع وجود المبيض أو الحليب، فأذواق الناس مختلفة مثل هؤلاء الناس نجد أنه يعتبر السلعتين مكملتين لبعضهما البعض القهوة و الحليب .

٢. السلع البديلة: هي تلك التي يمكن إحلال إحداها محل الأخرى.

فثمن أحدها والكمية المطلوبة من الأخرى على علاقة طردية موجبة. فالمستهلك يمكن أن يستخدمها أو يستهلكها عوضاً عن السلعة الحالية . فإذا ارتفع سعر السلعة (X) يمكن أن يذهب إلى السلعة (Y) لأنها بديل مناسب له.

مثال : عند بعض الناس أن القهوة بديل للشاي فلو ارتفع سعر الشاي نجد أن المستهلك سينتقل من استهلاكه للشاي إلى القهوة وهكذا.

للتوضيح:

P= السعر

Q= الكمية

X= الشاي

y= القهوة (سلعة بديلة)

Py=سعر القهوة

Qx= كمية الشاي

⊙ كيف تؤثر أسعار هذه السلع على منحنى الطلب؟

مع السلع البديلة/

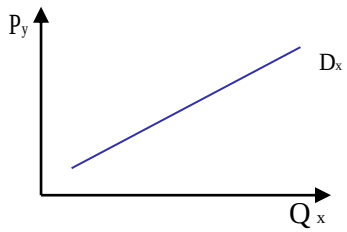

إذا ارتفع سعر السلعة (Y) (القهوة) فإن الكمية المطلوبة من الشاي سوف تزيد.

هذا المنحنى يحكي العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة (X) وسعر السلعة البديلة (Y).

بينما منحنى الطلب العادي الذي مر يحكي العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة (X) مثلاً وسعرها.

⊙ مع السلع المكملة/

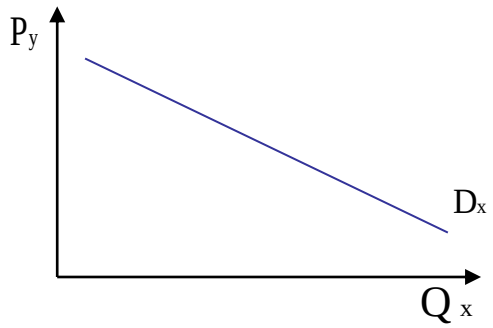

إذا افترضنا أن السلعة (X) هي الشاي والمكملة لها هي السكر(Y)،

فنجد أن هناك علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة و سعر السلعة المكملة لها .

⊙ لماذا العلاقة عكسية؟ لأنه إذا ارتفع سعر السكر ، فالمستهلك سوف يقلل طلبه على السكر ولأنه يستخدمه مكملاً للشاي أيضاً سيقلل طلبه على الشاي وبالتالي الطلب على كلا السلعتين المكملتين لبعضهما البعض سوف يقل نتيجة لارتفاع سعر أحدهما. و أما إذا انخفض سعر السكر فنجد أن المستهلك سوف يقوم بزيادة طلبه على السكر وكذلك زيادة طلبه على الشاي.

رابعاً/ الذوق (التفضيلات) Consumer Taste: كلما زاد أو مال ذوق المستهلك إلى سلعة معينة فإن الطلب على هذه السلعة سيزيد وبالتالي فإن منحنى الطلب سوف يزيد.

⊙ الذوق/ يشمل المتغيرات أو العوامل التي لا يمكن قياسها سواء بوحدات عينية معينة أو نقدية، إنما يمكن توصيفها فقط –كالعادات والتقاليد والتفضيلات المختلفة للمستهلك– ذوق المستهلك (Consumer taste).

خامساً/ التوقعات Expectations: التوقعات بارتفاع سعر سلعة معينة فإذا كان هناك إشاعة عامة بأن سعر سلعة معينة سوف يرتفع تجد أن الناس يتهافتون على شراء هذه السلعة وبالتالي سيزيد الطلب على هذه السلعة وسيرتفع ثمنها، سواء كانت هذه التوقعات صحيحة أم خاطئة . و كذلك لو كانت التوقعات تشير ان هناك انخفاض في السعر فتجد الناس أنهم يحاولون إرجاء طلبهم على السلعة فيقللون الطلب ما أمكن لأجل الاستفادة من انخفاض السعر لاحقاً.

سادساً/ عدد السكان: عدد السكان عامل مهم في تحديد الطلب، فلو زاد عدد السكان في قرية معينة أو مدينة معينة، نجد أن الطلب على كل السلع بشكل عام سوف يزيد، فعدد السكان عامل مهم ومؤثر في زيادة الطلب.

المحاضرة الثامنة

⊙ رسم منحنى الطلب – الذي يوضح العلاقة بين الكمية المطلوبة وسعر السلعة و العوامل التي تؤدي إلى انتقال هذا المنحنى :

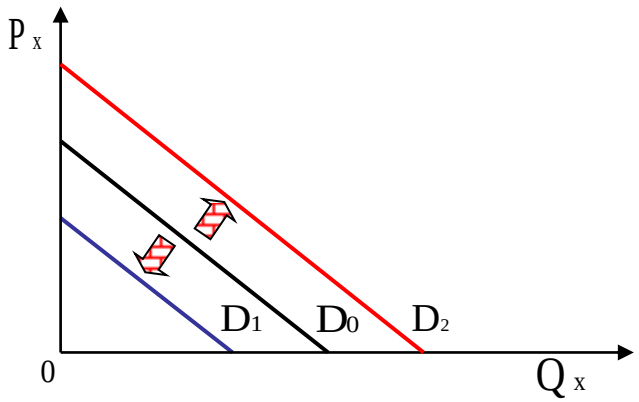

للتوضيح:

Px= سعر السلعة أكس

Qx= الكمية المطلوبة

D_0 = منحنى الطلب الاصلي

هذا الرسم (منحنى الطلب) يحكي العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها (علاقة عكسية).

(D_0) / منحنى الطلب الأصلي، وميله سالب أي إذا ارتفع سعر السلعة، الكمية المطلوبة سوف تنخفض، وإذا انخفض السعر الكمية المطلوبة سوف تزيد.

⊙ الآن ننظر للعوامل التي ذكرناها كيف تؤثر على منحنى الطلب؟

أولا/ سعر السلعة : ارتفاع سعر السلعة يعني انتقال من نقطة إلى نقطة أخرى على نفس المنحنى، فنجد أن الكمية المطلوبة من السلعة سوف تنخفض، أما منحنى الطلب فلن ينتقل، لماذا لن ينتقل المنحنى؟ لأن التغير حدث في سعر السلعة نفسها، وسعر السلعة نفسها موجود لدينا في الرسم على المحور الرأسي، وهنا إذا تغير الموجود على المحور الرأسي أو على المحور الأفقي منحنى الطلب لن يتغير، فنسير على نفس منحنى الطلب باللون الأسود الموجود في الوسط (D_0) هذا فيما يخص تغير السعر. إذاً تغير السعر لا يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب، وإنما يعني الانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى الطلب.

ثانياً/ الدخل: أن زيادة الدخل ستؤدي إلى انتقال منحنى الطلب إلى أعلى (اليمين) – فسوف ينتقل من (D_0) إلى (D_2).
و انتقل منحنى الطلب بسبب زيادة الدخل، فزيادة الدخل تعني أن مقدرة المستهلك على شراء هذه السلعة بشكل أكبر.
ولو انخفض الدخل؟ سيكون العكس تماماً، سينتقل المنحنى إلى الأسفل(اليسار) من (D_0) إلى (D_1) . فمقدرة الشخص الآن على شراء السلعة أقل من قبل. (إذا زاد دخل المستهلك يزيد الطلب عليها وإذا انخفض دخل المستهلك قل الإقبال عليها).

ثالثاً/ أسعار السلع الأخرى، بديلة أو مكملة/ لنقل أن السلع البديلة هي (Y)، و سعر السلعة (Y) ليس موجود على المحور الرأسي؟ فالموجود هو سعر السلعة (X). والمحور الأفقي يمثل الكمية المطلوبة للسلعة (X). إذاً يعتبر عامل نقل للمنحنى، وبالتالي إذا ارتفعت أسعار السلع البديلة فمعنى هذا أن منحنى الطلب سينتقل إلى أعلى، لأنه إذا ارتفعت أسعار السلع البديلة سوف يقوم الأفراد بترك هذه السلع

البديلة ومن ثَمَّ تستفيد السلعة (X) من ارتفاع أسعار السلع البديلة وسيزيد الطلب عليها لأن ثمنها لم يتغير ولم يرتفع وبذلك سينتقل منحنى الطلب إلى أعلى (إلى اليمين).

وإذا انخفضت أسعار السلع البديلة سوف ينتقل منحنى الطلب إلى الأسفل (إلى اليسار). لأن المستهلك سوف يذهب إلى السلع البديلة التي انخفض ثمنها، وسيقلل من استهلاكه لها، لأن سعرها أقل وبذلك سوف ينخفض الطلب عليها.

⊙ أسعار السلع المكملة أيضاً ليست موجود في المحور الرأسي وغير موجود في المحور الأفقي، إذا يعتبر عامل نقل لمنحنى الطلب.

ولا يعني الانتقال من نقطة إلى نقطة على نفس منحنى الطلب.

فإذا ارتفعت أسعار السلع المكملة للسلعة (X) سوف ينتقل منحنى الطلب من (D_0) إلى أسفل إلى (D_1) .

✎ لأنه لو ارتفعت أسعار السلع المكملة فالمستهلك سوق يقلل من استهلاك السلع المكملة وبما أن السلعة (X) مكملة لها سيقلل منها أيضاً، وبالتالي ردت فعل المستهلك عند ارتفاع أسعار السلع المكملة هو تخفيض الكميات المطلوبة من كلتا السلعتين المكملتين لبعضهما البعض.

✎ وإذا انخفضت أسعار السلع المكملة، فسوف ينتقل في هذه الحالة منحنى الطلب الأصلي (D_0) إلى الأعلى إلى (D_2) .

لأنه إذا انخفض سعر السلع المكملة سوف يرتفع منحنى الطلب.

ونلاحظ أن تأثير أسعار السلع المكملة هو تماماً عكس تأثير أسعار السلع البديلة.

رابعاً/ ذوق المستهلك / قد يزيد أو يتغير الذوق تجاه سلعة معينة بحيث يزيد الطلب عليها لأن ميول الناس اتجهت أكثر إلى هذه السلعة بسبب الإعلانات مثلاً . في هذه الحالة سوف نجد أن منحنى الطلب يتحرك من مكانه الطبيعي (D_0) إلى الأعلى (D_2).

✎ أما إذا اتجهت أذواق المستهلكين بعيداً عن هذه السلعة نجد أن منحنى الطلب يتجه من مكانه الطبيعي (D_0) إلى الأسفل (D_1).

والانتقال يكون من منحنى إلى منحى آخر، وليس من نقطة إلى نقطة على نفس منحى الطلب.

خامساً/ التوقعات/ إذا كانت هناك توقعات تشير إلى أن سعر السلعة (X) سوف يرتفع فيعني أن منحنى الطلب سوف ينتقل من (D_0) إلى الأعلى (D_2). فزيادة الطلب عليها ستؤدي إلى ارتفاع سعرها. أما إذا كانت التوقعات تشير إلى أن أسعار السلعة (X) سوف تنخفض، فإن ما يحدث هو العكس، منحنى الطلب سينتقل إلى الأسفل إلى (D_1) .

سادساً/ عدد السكان / يجب علينا أن نفرق بين عدد المستهلكين وعدد السكان لأن عدد المستهلكين إذا انخفض ستؤدي إلى انخفاض الطلب على السلعة وتكون السلعة رخيصة مما يؤدي إلى مجيء مستهلكين جدد لها. أما عدد السكان فلو انتقلت هذه السلعة من هجرة إلى مدينة مثلاً، فسوف يرتفع الطلب على السلعة. وسوف ينتقل منحنى الطلب إلى أعلى من (D_0) إلى (D_2) أما إذا كان هناك نزوح من مدينة إلى هجرة وبالتالي عدد السكان سوف يقل وبالتالي منحنى الطلب سوف ينتقل إلى الأسفل من (D_0) إلى (D_1).

⊙لاحظ أن كل العوامل المؤثرة في الطلب تؤدي إلى نقل المنحنى ماعدا عامل واحد وهو سعر السلعة

فيعني الانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى الطلب،

⊙ دالة الطلب السعرية Price Demand Function /

هي عبارة عن العلاقة الرياضية التي تربط الكمية المطلوبة من السلعة بسعرها.

ويمكن التعبير عن دالة الطلب في أبسط صورها (الصورة الخطية) على النحو التالي:

$$Qd=a+bP$$

Qd= الكمية المطلوبة من السلعة P=ثمن السلعة b مضروبة في P الذي هو السعر.

a= مقدار ثابت / يعبر عن الكمية المطلوبة من السلعة عندما يكون ثمنها صفراً (هي الكمية المطلوبة التي لا تتأثر بالثمن).

b = ميل الدالة .مقدار التغير في الكمية المطلوبة من السلعة والناتج عن تغير الثمن بوحدة واحدة. وتحسب بالطريقة التالية:

$$b = \frac{\Delta Q}{\Delta P}$$

(رياضياً نقول التغير في Q مقسوم على التغير في P)

وبالنسبة لمنحنى الطلب P يفترض أن تكون إشارتها بالسالب حتى تكون العلاقة بين الكمية المطلوبة وسعر السلعة بالسالب.

لو أخذنا دالة الطلب بشكل عام نستطيع أن نمثل الكمية المطلوبة كدالة تعتمد على عوامل كثيرة هي العوامل الستة التي ذكرناها.

مثال :

إذا كانت الكمية المطلوبة من سلعة معينة عند الثمن صفر تساوي ١٢ وحدة، وأدت زيادة الثمن بريال واحد إلى انخفاض الكمية المطلوبة من هذه السلعة بمقدار وحدتين، فما هي دالة الطلب الممثلة للعلاقة السابقة؟

الحل/

المعطيات : عند الثمن = صفر ، الكمية المطلوبة(Qd) = ١٢

عند زيادة ريال ، الكمية المطلوبة (Qd) = -٢

إذاً هذه كما نلاحظ P تساوي -٢ بحكم العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة وسعر السلعة نفسها:

$$Qd=12-2P$$

المحاضرة التاسعة

⊙ يوجد هناك علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة وسعر السلعة، ولكن هناك حالات استثنائية للطلب بمعنى أن القانون العام للطلب لا ينطبق على هذه الحالات وبالتالي قد يأخذ شكل منحنى الطلب شكلاً مغاير.

☑ جدول الطلبDemand Schedule / عباره عن قائمة توضح الكميات التي يطلبها المستهلك من السلعة عند أسعار مختلفة.

P	Qd
صفر	١٢
١	١٠
٢	٨
٣	٦
٤	٤
٥	٢
٦	صفر

كما هو موضح جانباً نجد أننا وضعنا جدول ووضعنا السعر والكمية المطلوبة Qd، ثم وضعنا بعض القيم للسعر وللكمية.

هذا الجدول منبثق من المعادلة الرقمية التي ذكرناها فلو طبقت الجدول هذا ســـتجد أنه يتطابق مع المعادلة الرياضية Qd=12-2P . مثال /إذا كان السعر يساوي صفر فالكمية المطلوبة تساوي ١٢. و هكذا

- وإذا ارتفع السعر إلى ١ فالكمية المطلوبة تنخفض إلى ١٠
- وإذا ارتفع السعر إلى ٢ فالكمية المطلوبة سوف تنخفض إلى ٨
- وإذا ارتفع السعر إلى ٣ فالكمية المطلوبة سوف تنخفض إلى ٦
- وإذا ارتفع السعر الى٤ فالكمية المطلوبة سوف تنخفض إلى ٤
- وإذا ارتفع السعر إلى ٥ فالكمية المطلوبة سوف تنخفض إلى ٢
- وإذا ارتفع السعر إلى ٦فالكمية المطلوبة سوف تنخفض إلى صفر

وهكذا بحكم العلاقة العكسية: إذا ارتفع السعر تنخفض الكمية المطلوبة.

—

☑منحنى الطلب Demand Curve: هو عبارة عن المنحنى الواصل بين النقاط المختلفة والتي تمثل الأثمان المختلفة المفترضة للسلعة أو الخدمة والكميات المطلوبة عند كل ثمن.

✍ ما الفرق بين التغير في الطلب والتغير في الكمية المطلوبة؟

◈ التغير في الكمية المطلوبة / يعني الانتقال من نقطة إلى نقطة أخرى على نفس منحنى الطلب . فعندما يتغير ســعر الســلعة نفسها فإن الكمية المطلوبة سوف تتغير وستنتقل من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى الطلب. مع افتراض بقاء العوامل الأخرى

◈ التغير في الطلب / يعني عدم بقاء العوامل الأخرى على حالها، و انتقال منحنى الطلب،بأكمله إما لجهة اليمين أو إلى جهة اليسار.

⊙الطلب الكلي (طلب السوق) Market Demand:

هو مجموع الكميات المطلوبة من السلعة لإجمالي المستهلكين عند الأسعار المختلفة.

مثال: يوضح الجدول أدناه الكميات التي يطلبها إجمالي المستهلكين (أ،ب و ج)من سلعة ما، ثم الطلب الكلي على هذه السلعة:

ثمن السعلة	طلب المستهلك (أ)	طلب المستهلك (ب)	طلب المستهلك (ج)	طلب الكلي (طلب السوق)
٢	٨	٦	١١	٢٥
٤	٦	٥	٩	٢٠
٦	٤	٤	٧	١٥
٨	٢	٣	٥	١٠
١٠	صفر	٢	٣	٥

نفترض أن هناك ثلاث مستهلكين، ونرمز للمستهلك الأول (أ) و الثاني (ب) و الثالث (ج) ويمكن أن ترسم منحنى طلب يمثل منحنى طلب المستهلك (أ) لوحده، و منحنى طلب للمستهلك (ب) لوحده، ومنحنى (ج) لوحده.

أما طلب السوق (الطلب الكلي) فإننا نجمع طلبات الأفراد عند الأسعار المعطاة. فلو أخذنا مثلاً السعر ٢ نجد أن المستهلك (أ) يطلب ٨ وحدات والمستهلك الثاني (ب) يطلب ٦ وحدات والمستهلك الثالث (ج) يطلب ١١ وحدة، طيب هذه لو جمعناها نجد أن طلب السوق أو الطلب الكلي (مجموع طلبات الأفراد) ٨+٦+١١=٢٥، إذاً هنا نجد ٢٥وحدة وهي تمثل طلب السوق على هذه السلعة. و هكذا مع باقي القيم

⊙ إذا يمكن أن نرسم رسم مستقل يمثل العلاقة بين الطلب الكلي على هذه السلعة أو طلب السوق من سعر السلعة فنضع نقاط تجمع بين السعر / (٢ و٢٥)،(٤ و٢٠)،(٦و١٥)،(٨و١٠)،(١٠و٥). إذا وصلت بين هذه النقاط سيتكون لديك (منحنى طلب السوق) على هذه السلع.

وخلاصة القول:

⊙طلب السوق /هو إجمالي الكميات التي يطلبها المستهلكون الثلاثة عند كل ثمن من الأثمان المفترضة للسلعة.

⊙منحنى طلب الســـوق: هو عبارة عن تمثيل بياني لمجموع النقاط التي تمثل أجمالي الكميات التي يطلبها الأفراد عند كل ثمن، أي الجمع الأفقي لمنحنيات الطلب الفردية لأننا نجمع الكميات.

⊙ الأصل حسب القانون العام للطلب أن يكون ميل منحنى الطلب هو ميل سالب.

⊙الحالات الاستثنائية للقانون العام للطلب/

أن القانون العام للطلب يقول أن هناك علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة وسعر السلعة نفسها، وهذه العلاقة حسب القانون العام للطلب في ظل الظروف العادية ستكون موجودة لكن في بعض الظروف نسميها ظروف استثنائية فهذه الحالات لا ينطبق عليها قانون الطلب بكل تأكيد لأن قانون الطلب العام يقول في العلاقة العكسية وسعرها وفي هذه الحالات الاستثنائية لا تقول بذلك، ونجد أن من أهم هذه الحالات:

⊙الحالة الأولى: السلع التي تطلب لذاتها، ولكونها باهظة الثمن. كسلع الرفاهية من مجوهرات وأحجار كريمة وتحف نادرة.

نجد أن العلاقة طردية كلما ارتفع سعرها كلما زاد الطلب عليها. والتبرير المنطقي لهذه الحالة أن مثل هؤلاء المستهلكين الأغنياء أو الأثرياء لا يشترون السلعة فقط لذاتها أي لأجل المنفعة منها وإنما يحسون بمنفعة أو لذة أخرى من خلال استبعاد الآخرين من استهلاك هذه السلعة، يعني تميزهم عن الآخرين، ومع ارتفاع سعرها نجد أنه يزيد الطلب عليها لأجل أن يتميزوا عن الآخرين الذين لا يقدرون على شرائها، وإذا انخفض ثمنها تجدهم يتركونها لأن مسألة التميز بالنسبة لهم صارت أقل وبالتالي يقل الطلب عليها مع انخفاض سعرها وتكون العلاقة طردية خلافا للمعتاد، يعني هذا لا يعتبر استثناء للقانون العام للطلب.

⊙ الحالة الثانية: السلع التي يعتقد الأفراد أن ارتفاع ثمنها دليلاً على جودتها، كأدوات التجميل والمساحيق مثلاً.

تجد هنا أن بعض الناس يقيم السلعة بناءاً على سعرها، فكلما ارتفع سعرها يرون أنها أفضل جودة وبالتالي يزيد الطلب عليها وهذا قد يكون عند بعض الأشخاص ليس كلهم. لكن هناك فعلا من يقيم السلعة بناءاً على ثمنها.

⊙الحالة الثالثة: السلع التي يزيد الطلب عليها عند ارتفاع ثمنها خوفاً من ارتفاع أكبر في المستقبل ويحدث ذلك غالباً في أوقات الحروب والأزمات لان المستقبل يعتبر غامض بالنسبه لهم و خاصة السلع الاستهلاكية.

الحالة الرابعة: سلع "جيفن".

سميت سلع ((جيفن)) لأنه اسم لشخص وسميت هذه السلع باسمه، وهذه الأنواع من السلع العلاقة فيها طردية بين الكمية المطلوبة وسعر هذه السلعة. وقد لاحظ هذا الشخص جيفن أنه خاصة في الحالة الثالثة مع الأزمات أن سعر البطاطس يزيد الطلب عليها مع ارتفاع ثمنها لأنها سلعة ضرورية جدا لأن المستقبل غامض بالنسبة للناس وغير واضح.

✍ وهذه الاستثناءات لا تقلل من أهمية القانون العام للطلب، وهذه الاستثناءات قد تولد علاقة ليست عكسية بالكمية المطلوبة وسعرها، وإنما هي علاقة قد تكون في بعض الأحيان علاقة طردية، بالإضافة إلى هذه الاستثناءات في حالات أخرى قد يكون فيها منحنى الطلب عمودياً، بمعنى أن الكمية المطلوبة مع تغير سعر السلعة مثل السلع الضرورية جداً، نجد أنه مهما تغير سعرها نجد أن الطلب عليها ثابت ومحدوداً ولو أخذنا مثلاً الأدوية الضرورية نجد أنها لا تتأثر بسعرها وكذلك المستهلك لا يريد الزيادة منها لأنها إذا زادت ضرت بالمستهلك ولذلك هي محدودة وإذا احتاجها سوف يشتريها مهما ارتفع سعرها.

الحلقة العاشرة

نبدأ بتطبيقات على دالة الطلب ونأخذ التطبيق التالي:

تطبيق ١/ إذا كانت دالة الطلب هي: Q =175-5P فأكمل الجدول التالي، ثم ارسم منحنى الطلب الذي يمثل هذه العلاقة.

(Q رمز للكمية، و P رمز للسعر). هناك علاقة عكسية بين الكمية والسعر من خلال الناقص الموجود الذي يسبق الخمسة.

Qd	P
١٧٥	صفر
١٥٠	٥
١٢٥	١٠
١٠٠	١٥
٧٥	٢٠
٥٠	٢٥
٢٥	٣٠

الحل: نعوض فالمعادلة للحصول على النتائج أعلاه باللون الأحمر .

إذا أردنا أن نرسم الجدول السابق بيانيا فسيكون P المحور الرأسي الذي يمثل السعر، والكمية Q على المحور الأفقي في الأسفل.

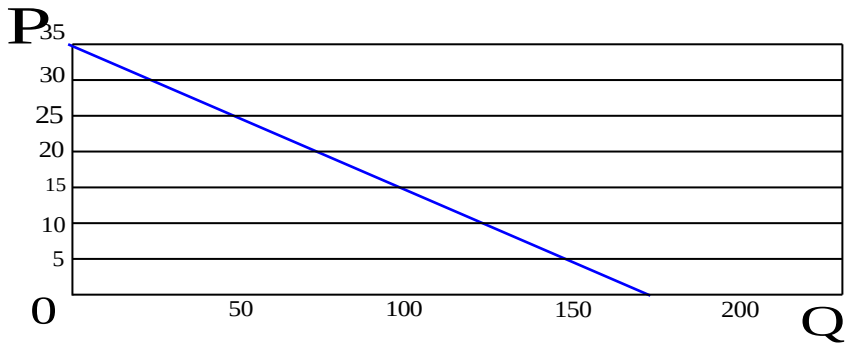

فإذا كانت الدالة على شكل خط مستقيم، يكفي تحديد نقطتين فقط تجمع بين الكمية والسعر.

مثلا النقطة الأولى (٠ ،١٧٥) إذا هذه نقطة تقاطعه مع المحور الأفقي.

يمكن أن نختار نقطة ثانية لو كانت الكمية تساوي صفر أو بتعبير آخر لو كان السعر يساوي ٣٥ فعوض ٣٥ في المعادلة فتصبح :

٠ = (٣٥×٥) – ١٧٥

إذا عندما يكون السعر يساوي ٣٥ تكون الكمية عندها تساوي صفر، ولهذا هذه نقطة تقاطعه مع المحور الرأسي.

إذا وصلنا بين هذه النقطتين بخط مستقيم جميع النقاط التي ذكرناها في الجدول ستكون على نفس الخط.

لك الخيار أن تختار أي نقطتين ولست ملزماً باختيار نقطة تقاطع مع المحور الرأسي، أو نقطة تقاطع مع المحور الأفقي فأي نقطتين تختارهما من الجدول وتمد الخط على استقامته ستجده سيقطع محور السعر عند ٣٥ ومحور الكمية عن ١٧٥.

هذا يمثل منحنى الطلب وكما تلاحظ ذو علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة والسعر.

تطبيق ٢ / ما هي الدالة التي تمثل البيانات الواردة بالجدول التالي:

الثمن P	صفر	١٠	٢٠	٣٠	٤٠	٥٠
الكمية المطلوبة Qd	٦٤	٥٦	٤٨	٤٠	٣٢	٢٤

الجدول هنا معطى ليس مجهولا والمطلوب تكوين معادلة، ما هي الدالة التي تمثل البيانات الواردة بالجدول التالي؟

الحل:

⊙الصيغه الخطيه لمعادلة الطلب :

$$Qd=a+bP$$

⊙ قيمة P يفترض أن تكون أقل من الصفر (سالب) ، حسب القانون العام للطلب.

⊙ قيمة a = القيمة التي تكون عندها الكمية عندما يكون(السعر = صفر)= ٦٤

⊙ نستخرج ميل الدالة b حسب القانون:

$$b=\frac{\Delta Q}{\Delta P}$$

⊙ نأخذ أي تغير في الكمية واقسم على التغير في السعر. فلو أخذنا مثلا / الكمية ٤٨ -٥٦=-٨

والسعر ٢٠-١٠=١٠

الميل = التغير في الكمية / التغير في السعر

$$b=\frac{48-56}{20-10}=\frac{-8}{10}=-0.8 \qquad \text{ا}=\frac{\Delta Q}{\Delta P}<0$$

$$Qd=64-0.8P$$

✍ علامة دلتا Δ / ترمز للتغير في الكمية مقسوما على التغير في السعر .

$$Q_d=64-0.8P$$

⊙ مرونة الطلب Elasticity of Demand /

هي العلاقة الدالّية بين الطلب كمتغير تابع والعوامل المؤثرة فيه كمتغيرات مستقلة.

✍ تعريف مرونة الطلب بشكل عام هي:

هي قياس مدى استجابة تغير الكمية نتيجة لتغير أحد المتغيرات المستقلة أو العوامل المستقلة التي تؤثر في الكمية المطلوبة.

و نلاحظ أننا نركز على التغير النسبي (نسبة) ١٠% ٢٠% ٣٠%...وهكذا ولا نركز على التغير المطلق:

$$Ed = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبه}}{\text{التغير النسبي في السعر}}$$

⊙ أنواع مرونة الطلب:

✍ أولاً / مرونة الطلب السعرية price elasticity of demand

هي درجة الاستجابة النسبية للكمية المطلوبة من السلعة للتغيرات النسبية التي تحدث في ثمن السلعة.

مثلا إذا ارتفع السعر بمقدار ١٠% مع مقدار التغير في الكمية المطلوبة فنقول أن الكمية المطلوبة سوف تنخفض.

فقد يكون الانخفاض بنفس النسبة ١٠% وقد يكون بنسبة أكبر ٢٠% وقد يكون بنسبة أقل ٥% وهكذا.

◈ رياضياً هي:

✍ رمز مرونة الطلب السعرية هو / Ep

$$Ep = \frac{\Delta Qd}{\Delta P} \times \frac{P}{Q}$$

(التغير في الكمية المطلوبة ÷ التغير في السعر) × (السعر ÷ الكمية).

✍ وهذا يعطيك مقدار المرونة .

⊙ أنواع مرونة الطلب السعرية:

١- الطلب لانهائي المرونة Infinitely Elastic: هي الحالة التي يؤدي فيها التغير في ثمن السلعة إلى تغير لا نهائي في الكمية المطلوبة منها.

شرح / أي أن المستهلكين مستعدون لشراء كل الكمية التي يمكنهم شرائها من السلعة عند ثمن معين، ولكنهم غير مستعدين لشراء أي كمية منها إذا ارتفع ثمنها ولو بنسبة ضئيلة جداً لأنهم سينتقلون إلى المنافس الآخر الذي يبيع بنفس السعر .

⊙ تمثل مرونة الطلب: $Ep = \infty$ أي تساوي لانهائيه.

✓ إذا منحنى الطلب عندما يكون لانهائي يكون على شكل خط مستقيم يوازي المحور الأفقي. ويمكن تمثيله بالرسم التالي:

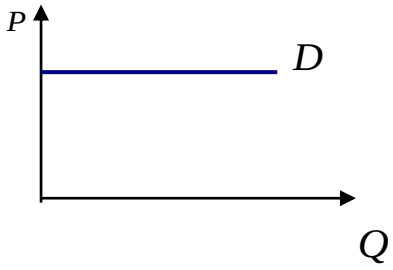

نجد أن المنحنى يقطع المحور الرأسي عند سعر محدد فلو رفع المنتج السعر سوف يفقد كل المستهلكين لن يشتري منه أحد. فاستجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر استجابة كبيرة جدا.

٢- الطلب المرن: هي الحالة التي تتغير فيها الكمية التي يطلبها المستهلكون من السلعة بنسبة أكبر من نسبة التغير الذي يحدث في ثمنها أي أن القيمة المطلقة للمرونة:

$$1 < Ep < \infty$$

أي أن القيمة المطلقة للمرونة تكون أقل من مالا نهاية وأكبر من الواحد.

والطلب المرن يعني/ أن نسبة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر استجابة كبيرة .

✓ مثال : لو ارتفع السعر بمقدار ١٠% . فإن الكمية المطلوبة سوف تنخفض . فإذا كان الطلب مرناً يجب أن يكون انخفاض الكمية المطلوبة أكبر من ١٠% .

وحتى يكون مرن فـ ١١%، ١٥%، ٢٠%، ٣٠%، ٤٠%، ٥٠% يعتبر طلب مرن لأن نسبة استجابة الكمية المطلوبة أكبر من نسبة التغير في السعر، فالسعر تغير بنسبه ١٠% . وستكون القيمة المطلقة للمرونة أقل من لانهائي وأكبر من الواحد.

٣- الطلب المتكافئ المرونة: هي الحالة التي تتغير فيها الكمية المطلوبة من السلعة بنفس نسبة التغير في الثمن.

⊙ أي أن القيمة المطلقة للمرونة : Ep = 1 .

في بعض الأحيان يسمى الطلب آحادي المرونة لأن القيمة المطلقة للمرونة ستساوي واحد . أي القيمة الحقيقية للمرونة تساوي (-١).

مثال : لو ارتفع السعر مرة أخرى بمقدار ١٠% فالكمية المطلوبة يجب أن تنخفض بمقدار ١٠% بنفس النسبة

فيكون منحنى الطلب متكافئ المرونة يكون بالشكل التالي:

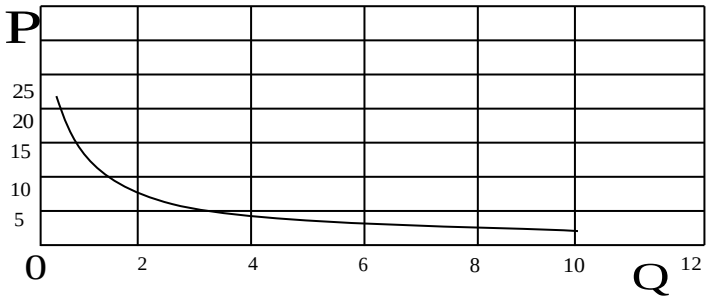

✓ لو أخذت هذه النقاط ستجد أن الطلب متكافئ المرونة.فتكون مرونة الطلب ثابتة وتساوي -١ أي القيمة المطلقة تساوي ١.

٤- الطلب غير المرن: هو الذي تتغير فيه الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة بنسبة أقل من نسبة التغير في الثمن.عكس المرن تماما.

1 > EP > صفر

⊙ منحنى الطلب الغير مرن فهو أقل انبساطا.أي أن استجابة الكمية المطلوبة ضعيفه للتغير في السعر.

مثال : لو ارتفع السعر بمقدار ١٠% نجد أن الكمية المطلوبة ستنخفض بمقدار أقل من العشرة قد يكون ٩%، أو ١٠% أو ٧% . أي نسبة تعتبر هنا أقل وهكذا .

٥- الطلب عديم المرونة: يعني أن الكمية المطلوبة عديمة الاستجابة لتغيرات الثمن . Ep = 0

ونرسمه على الشكل التالي:

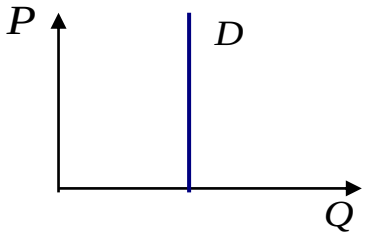

و يرسم على شكل خط مستقيم موازي للمحور الرأسي كما في الشكل السابق.

⊙ هنا الآن الكمية المطلوبة لا تتغير سواء كان السعر منخفض أم مرتفع. وهذا ينطبق على السلع الضرورية جدا.

ملحوظة / نستنتج أن كل هذه الأنواع تقيس مدى الاستجابة النسبية لتغير الكمية عندما يتغير السعر.

المحاضرة الحادية عشر

⊙العوامل المؤثرة في مرونة الطلب السعرية:

تتوقف درجة حساسية الطلب على السلعة نتيجة للتغيرات التي تطرأ على ثمنها على عدد من العوامل منها:

١- أهمية السلعة وضرورتها للمستهلك :

فكلما كانت السلعة مهمة وكانت السلعة ضرورية كلما صار الطلب أقل مرونة، أي أن استجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر ضعيفة وعلى ذلك يكون الطلب غير مرن في حالة السلع الضرورية، ومرناً في حالة السلع الكمالية لأن الكمالية ليست ذات أهمية كبيرة للمستهلك

٢-مدى توافر بدائل للسلعة:

كلما كان هناك بدائل أكثر للسلعة كلما كان الطلب أكثر مرونه و يمكن للمستهلك الاستغناء عن كمية أكبر منها عند ارتفاع ثمنها، والاستعاضة عنها بسلعة أخرى بديلة.

٣-تعدد استعمالات السلعة:

كلما كانت السلعه ذات استعمالات متعددة كلما كانت مرونتها منخفضة.وبالتالي تكون أقل مرونة للتغيرات التي تحدث في ثمنها.

٤-مستوى الدخل:

كلما زاد مستوى الدخل تقل المرونة. فذوي الدخل المنخفض فإن ارتفاع الثمن يؤثر على الكمية التي يطلبونها من السلعة وبشكل واضح. (إذا الدخل يعتبر عامل مؤثر في تحديد مرونة الطلب، هل الطلب مرن أو غير مرن).

٥- نسبة ما ينفق على السلعة من الدخل:

إذا كانت السلعة باهظة الثمن ويشكل ما ينفق عليها نسبة كبيرة من دخل المستهلك، فإن أي تغير في ثمنها سوف يؤثر على الكمية المطلوبة منها بشكل كبير. فإذا كانت تحتل نصيب كبير من إنفاق المستهلك فيكون الطلب عليها أكثر مرونة. إذن مرونة الطلب تزيد كلما زادت النسبة المنفقة على السلعة من الدخل، والعكس فالسلعة التي لا يشكل الإنفاق عليها سوى نسبة ضئيلة جداً من الدخل يكون الطلب عليها منخفض المرونة.

٦-الفترة الزمنية:

كلما طالت الفترة الزمنية كلما كان الطلب أكثر مرونة، وكلما قلت كان الطلب أقل مرونة. أي أن: كلما طالت الفترة الزمنية كلما تمكن المستهلك من تغير عاداته الاستهلاكية، و أصبح أكثر قدرة على تغيير الكمية المطلوبة من السلعة التي تغير ثمنها. حيث يتطلب تغيير عادات الفرد الاستهلاكية فترة من الزمن يتكيف فيها مع استهلاك كمية أقل من سلعة معينة أو الاستعاضة بسلعة أخرى محلها. لذلك نقول بأن مرونة الطلب تزيد مع زيادة مرور الزمن.

⊙أهمية حساب المرونة:

علاقة مرونة الطلب والإيراد الكلي للمنتج :

إن المبلغ الكلي الذي ينفق على شراء السلعة : يطلق عليه الإنفاق الكلي للمستهلكين (المشتريين). و الإيراد الكلي للمنتجين (البائعين).

⊙ أي السعر مضروباً في الكمية التي يشتريها، بفرض عدم وجود ضرائب حكومية أو إعانات، لأنه بوجود ضرائب أو إعانات فسيختلف الإيراد الكلي عن الإنفاق الكلي، إذاً وجود الضرائب والإعانات

يعني أن الإيراد الكلي لا يتطابق مع الإنفاق الكلي، وتختلف علاقة المرونة بالإيراد الكلي حسب نوع مرونة الطلب كما يلي:

	حالة الطلب	الشرح	التوضيح بالرسم	المرونة و الإيراد الكلي
١	لا نهائي المرونة	الحالة التي يؤدي فيها أي تغير طفيف في السعر إلى تغير لا نهائي في الكمية $Ep = \infty$	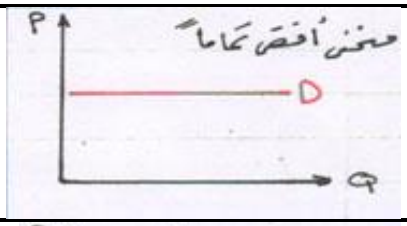	**رفع الثمن** : يصل الإيراد إلى صفر **تخفيض الثمن** : يزيد الإيراد إلى ما لانهاية.
٢	مرن	الحالة التي فيها تكون نسبة التغير في الكمية المطلوبة اكبر من نسبة التغير في السعر $1 < Ep < \infty$	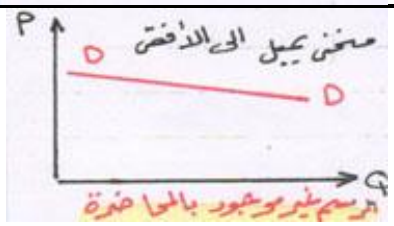	**رفع الثمن** : يؤدي لانخفاض الإيراد الكلي. **تخفيض الثمن** : يؤدي لزيادة الإيراد الكلي. علاقة عكسية بين ثمن السلعة والإيراد الكلي
٣	متكافئ المرونة	نسبة التغير في الكمية تكون مساوية تماما لنسبة التغير في السعر Ep = 1	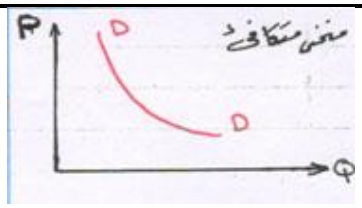	**رفع الثمن**: لا يؤثر على الإيراد الكلي. **تخفيض الثمن** : لا يؤثر على الإيراد الكلي.
٤	غير مرن	نسبة التغير في الكمية المطلوبة تكون أقل من نسبة التغير في السعر صفر < EP < 1	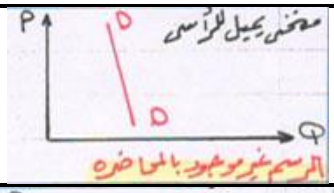	**رفع الثمن** : يزيد الإيراد الكلي **تخفيض الثمن** : ينخفض الإيراد الكلي.
٥	عديم المرونة	نسبة تغير الكمية المطلوبة نتيجة تغير السعر = صفر Ep = 0	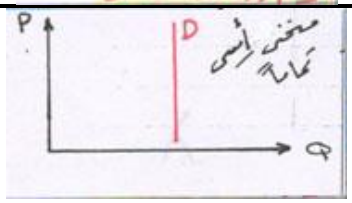	**رفع الثمن** : يزيد الإيراد الكلي بنفس نسبة زيادة الثمن. **تخفيض الثمن**: ينخفض الإيراد بنفس نسبة تخفيض الثمن. يزداد الإيراد الكلي بنفس نسبة زيادة الثمن وينخفض بنفس نسبة انخفاضه

*الجدول من إعداد الأستاذ / شاهين

مثال/ إذا كانت الكمية التي يطلبها المستهلكون من سلعة معينة هي ١٠٠ وحدة، بسعر الوحدة ٥ ريالات، وعندما قام المنتج برفع ثمنها إلى ٦ ريالات، انخفضت مبيعاته منها لتصبح ٩٠ وحدة بدلاً من ١٠٠. فهل يعتبر رفع الثمن قراراً حكيما من المنتج أم لا؟ ولماذا؟

⊙ لمعرفة أثر زيادة سياسة رفع الثمن على الإيراد الكلي للمنتج لابد من قياس مرونة الطلب بالقانون التالي

$$Ep = \frac{\Delta Qd}{\Delta P} \times \frac{P}{Q}$$

$$Ep = \frac{90-100}{6-5} \times \frac{5}{100} = \frac{-10}{1} \times \frac{1}{20} = -0,5$$

☐ إذاً القيمة المطلقة 0.5 =-0.5 ✎ يعني أن الطلب غير مرن.

☐ إذا عرفنا أن الطلب غير مرن من خلال قياس المرونة ، أو من خلال النظر. نجد أنه عندما ارتفع السعر من ٥ إلى ٦ فأن الإيراد الكلي قد زاد (أي علاقة طردية) .

و العلاقة الطردية بين الإيراد الكلي والسعر لا تحدث إلا إ ذا كان الطلب غير مرن.

⊙ ثانياً/ مرونة الطلب الداخلية :

هي درجة الاستجابة النسبية للكمية المطلوبة من السلعة للتغيرات النسبية التي تحدث في دخل المستهلك.

إذاً: مرونة الطلب الدخلية = نسبة التغير في الكمية المطلوبة / نسب التغير في دخل المستهلك

$$\text{مرونة الطلب الداخلية} = \frac{\Delta Qd}{\Delta I} \times \frac{I}{Qd}$$

حيث أن : Δ التغير في الكمية المطلوبة . و Qd = الكمية المطلوبة و الدخل = I (Income)

⊙ مرونة الطلب الداخلية قد تكون + فيعني أن العلاقة طردية بين الكمية المطلوبة والدخل و أن السلعة عادية .

وقد تكون – فيعني أن السلعة هي سلعة دنيا .

⊙قانون إنجل:

١- تنخفض نسبة الدخل المخصصة للإنفاق على المواد الغذائية كلما زاد الدخل. مثلا إذا كان المستهلك ينفق ٢٠% من دخله على المواد الغذائية، و زاد دخله فإن النسبة تنخفض إلى ١٩%.

٢- تظل نسبة الدخل المخصصة للإنفاق على الملبس والمسكن والتدفئة والإضاءة ثابتة مع زيادة الدخل. أي إذا كان الشخص ينفق على ما ذكر ٣٠% من دخله، نجد أن هذه النسبة ثابتة حتى مع زيادة الدخل. لأن نوع الملبس سيتغير مع زيادة الدخل وأسلوب التدفئة والإضاءة أيضاً.

٣- تزداد نسبة الإنفاق على الحاجيات الأخرى كالتعليم والترفيه والسياحة والادخار مع زيادة الدخل. أي نسبة ما ينفق على السلع الكمالية يزيد مع زيادة الدخل.

⊙ ثالثاً/ مرونة الطلب المتقاطعة Cross Elasticity of Demand:

هي التي تقيس نسبة استجابة الكمية المطلوبة من سلعة نتيجة للتغير النسبي في سعر السلعة الأخرى المرتبطة بها.

- فلو أخذنا سلعتين x و y و نريد معرفة نسبة التغير في x عند تغير سعر السلعة y ؟
- و نقيس دائماً مرونة الطلب المتقاطعة في حالة وجود علاقة بين السلعتين إما مكملة أو بديلة.

$$\text{مرونة الطلب المتقاطعة} = \frac{\Delta Qx}{\Delta Py} \times \frac{Py}{Qx}$$

ΔQx = التغير في الكمية المطلوبة من السلعة x

ΔPy = التغير في سعر السلعة الأخرى y

Py = سعر السلعة y

Qx = الكمية المطلوبة من x

⊙تكون الإشارة موجبة في حالة السلعة البديلة، لكون العلاقة بين الكمية المطلوبة X من السلعة وثمن السلعة البديلة Y لها علاقة طردية.

⊙ أما في حالة السلع المكملة فالإشارة تكون سالبة حيث أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة X وثمن السلعة المكملة لها Y علاقة عكسية.

تطبيق١

أ/ إذا قام البائع بتخفيض ثمن كيلو التفاح من ٦ إلى ٤ ريالات، فزادت الكمية التي يبيعها من ٨٠ إلى ٩٠ كيلو، فهل يعتبر الطلب على التفاح مرناً أم غير مرن؟

نجيب على السؤال بطريقتين /

⊙ قياس المرونة مباشرة:

التغير في الكمية / ٩٠-٨٠= ١٠

التغير في السعر / ٤ -٦= -٢

التغير في الكمية / $\frac{10}{-2}$ = -٥

ثم نضرب الناتج في السعر ٤ ريال مع استخدام الكمية = ٩٠

$$\frac{-2}{9} = \frac{-20}{90} = \frac{-5*4}{90}$$

وبما أن الناتج بالسالب فالطلب غير مرن.

⊙ عن طريق (ماذا يحدث في الإيراد الكلي):

الإيراد في المرة الأولى: ٦ × ٨٠ = ٤٨٠

الإيراد في المرة الثانية : ٤ × ٩٠ = ٣٦٠

⊙ وذلك يعني انخفاض الإيراد الكلي نتيجة انخفاض السعر. العلاقة بين السعر والإيراد الكلي علاقة طردية.

ولن تكون العلاقة طردية إلا إذا كان الطلب غير مرن.

ب/ هل يعتبر قرار البائع بتخفيض ثمن التفاح لزيادة مبيعاته قراراً في صالحه أم لا؟

أثبت إجابتك بحساب الإيراد الكلي الناشئ عن البيع في الحالتين.

قرار البائع خطأ. لإثبات الإجابة كما لاحظنا في الإجابة السابقة عندما حسبنا الإيراد الكلي.

ج/ إذا أدى تخفيض ثمن التفاح إلى تخفيض الكمية المطلوبة من البرتقال،

فهل يعتبر البرتقال في هذه الحالة بديلاً أم مكملاً للتفاح؟ ولماذا؟

إذا انخفض ثمن التفاح فإن من المتوقع أن الكمية المطلوبة من التفاح سوف تزيد.

إذا أدى تخفيض الكمية المطلوبة من البرتقال الذي هو تخفيض ثمن التفاح فهذا يعني أن السلعتين بدائل لأنه زاد استهلاكه من التفاح وخفض من البرتقال. إذا يكون بديلاً، لأنه عندما خفض سعر التفاح نجد أن الكمية المطلوبة من البرتقال انخفضت.

تطبيق٢/

إذا كان أحمد يستهلك ١٠ كيلو من الأرز شهرياً، وبافتراض أن ثمن الكيلو هو ٨ ريالاً، فما درجة تأثر طلب أحمد على الأرز بتغيرات دخله إذا علمت أن زيادة دخله الشهري من ٤٠٠٠ إلى ٤٥٠٠ ريال قد أدت إلى زيادة الكمية التي يستهلكها من الأرز بمقدار كيلوين شهرياً، هل ينطبق قانون إنجل في هذه الحالة أم لا؟ ولماذا؟

الإجابة/ ☐ قانون إنجل يناقش نسبة ما ينفق على السلع /فبعضها يبقى ثابتا وبعضها ينخفض وبعضها يزيد.

المطلوب في السؤال أن نحسب نسبة ما ينفقه المستهلك في المرة الأولى.

كان ثمن الرز = ٨ ريال × ١٠ كيلو = ٨٠ ريال وهذا ما ينفقه على الأرز عندما كان دخله ٤٠٠٠ ريال

نسبة ما ينفقه في المرة الأولى: $\frac{80}{4000} = 0.02 \times 100 = 2\ \%$

وبعد الزيادة صار استهلاكه: ٨كيلو +٢ كيلو=١٠ كيلو

صار ثمن الرز = ١٠ ريال × ١٠ كيلو = ١٠٠ ريال وهذا ما ينفقه على الأرز عندما كان دخله ٤٥٠٠ ريال

نسبة ما ينفقه في المرة الثانيه: $\frac{100}{4000} = 0.022 \times 100 = 2.2\ \%$

ننظر ماذا يحدث في كلتا الحالتين ثم نقرر هل هو من أنواع السلع الأولى أو الثانية أو الثالثة بناءاً على ما يحدث في نسبة إنفاقه على الأرز.

⊙ العرض / Supply

هو الكميات التي يكون المنتجون مستعدون لبيعها في السوق من السلعة أو الخدمة عند مختلف الأثمان المفترضة لها.

✓ (الطلب يمثل سلوك المشترين، والعرض يمثل سلوك المنتجين)

⊙ القانون العام للعرض/ هناك علاقة طردية بين السعر والكمية المعروضة .

بمعنى أن المنتج يزيد من عرضه لكمية السلع عندما يرتفع ثمنها، ويقلل عرضه من السلع عندما ينخفض ثمنها.

أي أن السعر والكمية يسيران في نفس الاتجاه (طردية).

☐ المحور الرأسي يمثل السعر و المحور الأفقي يمثل الكمية والمنحنى الذي في العرض يمثل العلاقة الطردية بين السعر والكمية.

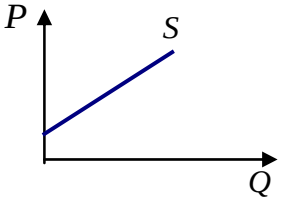

⊙ محددات العرض: هي العوامل المؤثرة التي تؤثر في الكمية التي يرغب المنتِج في عرضها من السلعة أو الخدمة، ومن أهمها:

١.ثمن السلعة: العلاقة طردية بين الكمية المعروضة و ثمنها. فكلما ارتفع الثمن زادت الكمية التي يرغب المنتِج في عرضها وبالعكس

٢.أثمان عناصر الإنتاج: العلاقة عكسية بين أثمان عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلعة والكمية المعروضة . فكلما زادت أثمان عناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم) التي تستخدم في إنتاج السلعة كلما أدى إلى زيادة تكاليف إنتاج السلعة، وبالتالي انخفضت الكمية المعروضة من السلعة.

٣.أثمان السلع الأخرى: العلاقة عكسية بين ثمن السلعه و ثمن السلعة البديلة لها في الإنتاج، وعلاقة طردية مع السلعة المكملة لها في الإنتاج. فمثلاً لو ارتفع ثمن اللبن الرائب فإن الكمية المعروض من الحليب ستنخفض، لكون اللبن الرائب بديل للحليب في الإنتاج. أما لو ارتفع ثمن الزبدة فإن الكمية المعروضة من الحليب ستزيد لأن الزبدة مكملة في الإنتاج للحليب.

٤.حالة الفن الإنتاجي: يؤثر المستوى الفني والتقني للإنتاج على كمية ونوعية السلع المنتجة، وكذلك على تكاليف الإنتاج. لذلك فكلما تحسن الأسلوب الفني والإنتاجي المستخدم كلما زادت الكمية المعروضة من السلعة والعكس بالعكس.

٥. توقعات الأسعار لدى المنتجين: يعتبر عامل مهم كمحدد أو كمؤثر في العرض فإذا كان المنتجين يتوقعون أن سعر السلعة سيرتفع تجدهم يبادرون إلى تخزين هذه السلع حتى يرتفع ثمنها وبالتالي سنجد أن منحنى العرض سيرتفع إلى أعلى مشيراً إلى ارتفاع الأسعار.

٦.الإعانات والضرائب: فالإعانات الحكومية التي تقدم سنجد أنها ستؤدي إلى نقل منحنى العرض إلى الأسفل (زيادة في العرض) لأنه جزء من سعر السلعة ستدفعها الحكومة . فيرى المنتج أن تكلفة إنتاج هذه السلعة انخفض بالنسبة له، فيزيد من إنتاج السلعة وبالتالي ينتقل منحنى العرض إلى أسفل (زيادة الكمية المعروضة عند السعر السائد). الضرائب تعتبر من محددات العرض فكلما زادت الضرائب . نجد أن المنتج يحسب هذه الضرائب من تكاليفه فكان فرض الضريبة على المنتج الذي ينتجه كان زيادة في تكاليفه وبالتالي نجد أن منحنى العرض ينتقل إلى الأعلى كأنه زيادة في التكاليف.

كل العوامل تؤدي إلى نقل منحنى العرض ماعدا العامل الأول (ثمن السلعة).

المحاضرة الثالثة عشر

⊙ دالة العرض السعرية: هي العلاقة الرياضية التي توضح العلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة وثمنها، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى المؤثرة في العرض على حالها.

$$Qs=a+bP$$

- Qs = الكمية المعروضة
- a = المقدار الثابت
- b ميل دالة العرض = $\frac{\text{الكمية في التغير مقدار}}{\text{السعر في التغير مقدار}}$

يفترض أن تكون العلاقة طردية حسب القانون و قيمة b تكون أكبر من الصفر .

⊙ كلما كبرت هذه القيمة فإن استجابة الكمية المعروضة في تغير السعر ستكون استجابة كبيرة .

وبالتالي سيكون الميل كبير أما السعر فكما نلاحظ هنا الآن بين الكمية المعروضة والسعر، أي الكمية المعروضة دالة معتمدة على السعر تتغير وتتأثر عند تغير السعر .

مثال/ لو كان ثمن السلعة في السوق= صفر ، وكان المنتِج لا يرغب في عرض أي كمية من سلعته عند هذا الثمن، بل كانت الكمية التي يعرضها هي (-٣). وأن تغير الثمن بريال واحد يؤدي إلى تغير الكمية المعروضة بمقدار ٣ وحدات. فما هي دالة العرض الممثلة للعلاقة السابقة؟

المعطيات / a = - ٣ قيمة ثابته إذا كان السعر = صفر فإن الكمية المعروضة تساوي -٣ و له مدلول رياضي وإن كان اقتصادياً لا يساوي شيئاً

b= ٣ هو ميل الداله و اذا ارتفع السعر بمقدار ريال نزيد الكمية المعروضه بمقدار٣

إذاً دالة العرض تكون: $Qs=-3+3P$

⊙ بما أنه لو ارتفع السعر بمقدار ريال، فإن الكمية المعروضة ستزيد بمقدار ٣.

⊙ جدول العرض :

هو عبارة عن القائمة التي توضح الكميات التي يرغب المنتج في عرضها من السلعة أو الخدمة عند الأثمان المختلفة.

ولتكوين جدول العرض نعوض في المعادلة .(مثال لجدول عرض)

الثمن (ث)	صفر	١	٢	٣	٤	٥
الكمية المعروضة Qs	-٣	صفر	٣	٦	٩	١٢

⊙منحنى العرض: هو عبارة عن التمثيل البياني لجدول أو دالة العرض.

⊙ تغير الكمية المعروضة وتغير العرض/

التغير في الكمية المعروضة هو الانتقال من نقطة إلى أخرى على منحنى العرض نتيجة لتغير ثمن السلعة، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى (ظروف العرض الخمسة) وبقائها دون تغير.

ولكن إذا تغير أحد العوامل المؤثرة في العرض ماعدا الثمن فإن منحنى العرض ينتقل بأكمله تعبيراً عن تغير في العرض بأكمله وليس الكمية المعروضة فقط.

العرض الكلي (عرض السوق): هو عبارة عن مجموعة الكميات من السلعة أو الخدمة التي يقوم جميع المنتجين بعرضها عند مستويات الثمن المختلفة.

وبذلك يكون منحنى عرض السوق هو التمثيل البياني لمجموع النقاط التي تمثل مجموع الكميات التي يعرضها المنتجون عند كل ثمن من الأثمان.

(في المحاضرة يوجد توسع في ذلك لمن أراد عند الوقت ٩:١٢ المنقضي من المحاضرة إلى ١٢:٣٦)

⊙ مرونة العرض Elasticity Of Supply :

هي درجة استجابة الكمية المعروضة من السلعة أو الخدمة نتيجة للتغيرات التي تحدث في ثمنها، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها.

مرونة العرض السعرية / تقيس نسبة استجابة الكمية المعروضة مقسوماً على نسبة التغير في السعر.

	حالة العرض	الشرح	معامل المرونة
١	لا نهائي المرونة	حالة يؤدي فيها تغير بسيط في ثمن السلعة إلى تغير بمقدار لا نهائي في الكمية المعروضة منها، أي أن نسبة التغير في الكمية المعروضة أكبر من نسبة تغير الثمن .	$P=\infty]$
٢	مرن	تتغير الكمية المعروضة بنسبة أكبر من التغير الذي يحدث في الثمن. ومنحنى العرض يكون منخفض الميل أي أقرب إلى أن يكون موازياً للمحور الأفقي ولكنه لا يوازيه.	$١ < م\ ع < \infty$
٣	متكافئ المرونة	عندما يتغير الثمن بنسبة معينة فتتغير الكمية المعروضة من السلعة بنفس النسبة يكون العرض متكافئ المرونة. ومنحنى العرض عبارة عن خط ٤٥ درجة الذي يقسم الزاوية القائمة إلى نصفين.	م ع = ١
٤	غير مرن	يؤدي التغير في ثمن السلعة بنسبة معينة إلى تغير بنسبة أقل في الكمية المعروضة من السلعة. ومعامل المرونة في هذه الحالة تتراوح قيمته بين الواحد الصحيح والصفر ومنحنى العرض الغير مرن يكون أقرب إلى أن يوازي المحور الرأسي ولكنه لا يوازي.	$م\ ع < ١$
٥	عديم المرونة	الحالة التي لا تتأثر فيها الكمية المعروضة من السلعة بأي تغيرات تحدث في الثمن، أي أن العرض عديم الاستجابة لتغيرات الثمن. ومنحنى العرض يكون عبارة عن خط مستقيم يوازي المحور الرأسي.	[م =صفر]

العوامل المؤثرة في مرونة العرض:

١.القابلية للتخزين: فكلما كانت السلعة قابلة للتخزين وبتكلفة معقولة،
كان عرضها أكثر مرونة للتغيرات التي تحدث في الأسعار.
ولكن إذا كانت السلعة سريعة التلف وغير قابلة للتخزين (كالخضروات) فإن عرضها يكون غير مرن.

٢.قابلية النقل: عندما تكون السلعة قابلة للنقل من مكان لآخر وبتكاليف مناسبة، فإن هذا يعني أن مرونتها تكون أكبر.
فإذا انخفض سعر السلعة في المنطقة وكانت السلعة قابلة للانتقال تمكن المنتج من نقلها وبيعها في منطقة أخرى لم تنخفض فيها الأسعار.

٣.طبيعة العملية الانتاجية: كلما كان هناك إمكانية لتغيير حجم الإنتاج بنفقات أقل وبطريقة أسهل،
كلما كان عرض السلعة أكثر مرونة.
كما أن سهولة تغيير عوامل الانتاج المستخدمة وسهولة إحلالها ببعضها البعض وتعدد أوجه استخدامها،
يزيد من مرونة السلعة، والعكس بالعكس.

٤.التوقعات المستقبلية للأسعار: إذا كانت التوقعات توحي بأن الارتفاع الحالي للأسعار سيستمر، فإن العرض يكون أكثر مرونة مما لو كانت التوقعات تشير إلى إنه ارتفاع مؤقت يتبعه انخفاض في الأسعار.

٥.الفترة الزمنية: مع مرور الوقت وطول الفترة الزمنية يتمكن المشروع من تغيير حجم إنتاجه بشكل أكثر مرونة عند حدوث تغيير في ثمن السلعة التي ينتجها.
فمثلاً لو ارتفعت الإيجارات لن تزيد الشقق المعروضة للإيجار بسرعة وفي نفس الفترة، بل تحتاج لفترة زمنية حتى تزيد.
هذا ما يدعونا إلى القول بأن العرض في المدى القصير غير مرن، وأنه كلما طالت الفترة الزمنية كلما زادت مرونة العرض.

تطبيقات / على دالة العرض . طريقة كتابة دالة العرض و حساب مرونة العرض :

يمثل الجدول التالي الكمية التي يعرضها أحد مراكز التسويق من السلعتين X و Y عند مستويات مختلفة للأسعار. والمطلوب:

أولاً/ إيجاد دالتي عرض السلعتين X و Y

ثمن الوحدة المباعة P	الكمية المعروضة من X	الكمية المعروضة من Y
٠	١٠٠-	٥٠
٥	٠	١٠٠
١٠	١٠٠	١٥٠
١٥	٢٠٠	٢٠٠
٢٠	٣٠٠	٢٥٠
٢٥	٤٠٠	٣٠٠

⊙ إذا كان السعر صفر فالكمية المعروضة من x= – ١٠٠. أي a= -١٠٠

فلو أردنا كتابة دالة العرض للسلع الأولى نجد أننا نكتب

⊙ P هو الميل = $\frac{\text{مقدار التغير في الكمية المعروضة}}{\text{مقدار التغير في السعر}} = \frac{٢٠٠-١٠٠}{١٥-١٠} = \frac{١٠٠}{٥} = ٢٠$

فإذا كان على شكل خط مستقيم سيكون الميل ثابت وبالتالي سواء اخترناه عند أي نقطتين سيكون نفس الشيء.

⊙ نستطيع الان ان نكتب دالة العرض للسلعة X /

$$Qs=a+bP$$

$$Q = -100 +20\ P$$

نفس الطريقة لايجاد دالة العرض على السلعة Y:

⊙ إذا كان السعر صفر فالكمية المعروضة من x= ٥٠ . أي a= ٥٠

فلو أردنا كتابة دالة العرض للسلع الأولى نجد أننا نكتب

⊙ P هو الميل = $\frac{\text{مقدار التغير في الكمية المعروضة}}{\text{مقدار التغير في السعر}} = \frac{١٥٠-١٠٠}{١٥-١٠} = \frac{٥٠}{٥} = ١٠$

بمعنى إذا تغير السعر بمقدار ريال واحد فإن الكمية المعروضة سوف تزيد بمقدار ١٠ وحدات.

⊙ نستطيع الان ان نكتب دالة العرض للسلعة Y /

$$Qs=a+bP$$

$$Q = 50 +10\ P$$

ثانياً/ حساب مرونة عرض كل من X و Y عندما يتغير ثمن كل منهما من ١٠ إلى ٢٠ ريال

☐ للسلعة X / كانت الكمية المعروضة عند ١٠ = ١٠٠ و عندما ارتفع السعر إلى ٢٠ = ٣٠٠ .

لحساب المرونة :

⊙ مرونة العرض = $\frac{\text{مقدار التغير في الكمية المعروضة}}{\text{مقدار التغير في السعر}} \times \frac{\text{السعر}}{\text{الكمية}} = \frac{١٠٠-٣٠٠}{١٠-٢٠} \times \frac{١٠}{١٠٠} = \frac{٢٠٠}{١٠} \times ٠,١ = ٢$

ملاحظة /أخذنا السعر الأساسي ١٠ للتعويض.

الناتج = ٢ أي أن العرض مرن بالنسبة للسلعة X .

☐ للسلعة Y / كانت الكمية المعروضة عند ١٠ = ١٥٠ و عندما ارتفع السعر إلى ٢٠ = ٢٥٠ .

لحساب المرونة :

⊙ مرونة العرض = $\frac{\text{مقدار التغير في الكمية المعروضة}}{\text{مقدار التغير في السعر}} \times \frac{\text{السعر}}{\text{الكمية}} = \frac{١٥٠-٢٥٠}{١٠-٢٠} \times \frac{١٠}{١٥٠} = \frac{١٠٠}{١٠} \times ٠,٠٦ = ٠,٦$

ملاحظة /أخذنا السعر الأساسي ١٠ للتعويض.

الناتج = ٠,٦ أي أن العرض مرن بالنسبة للسلعة Y .

ثالثاً/ أي السلعتين أسرع تلفاً وأقل قابلية للتخزين؟ ولماذا؟

نقارن المرونة إذا كانت المرونة ضعيفة تكون هذه السلعة أسرع تلفاً وأقل قابلية للتخزين.

أما إذا كانت المرونة كبيرة بالمقارنة بين السلعتين نجد أن السلعة ستكون أقل تلفاً وأفضل قابلية للتخزين.

رابعاً/ ارسم منحنى عرض السلعتين وقارن بينهما.

نختار أي قيمتين من الجدول للسلعة X :

فنأخذ مثلا عند السعر = صفر ، الكمية المعروضة =-١٠٠

عند السعر = ٥ ، الكمية المعروضة = ٠

⊙ منحنى العرض يعطينا علاقة طردية بين الكمية المعروضة والسعر، فكلما ارتفع السعر كلما زادت الكمية المعروضة

⊙ نلاحظ أن المنحنى خط مستقيم أي أن الميل ثابت، ولكن المرونة متغيرة، و المنحنى أكبر مرونة من منحى العرض الآخر للسلعة Y كما سنلاحظ.

Qs=-100+20P

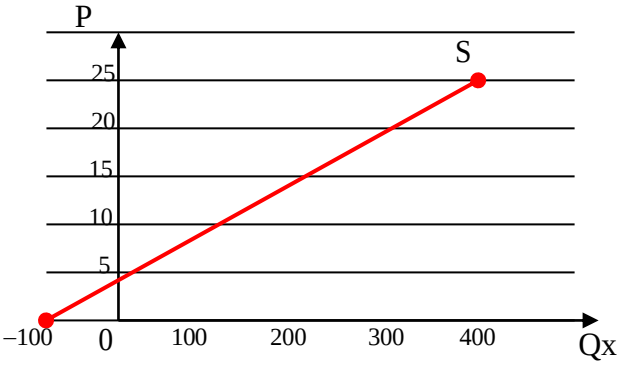

Qs=50+10P

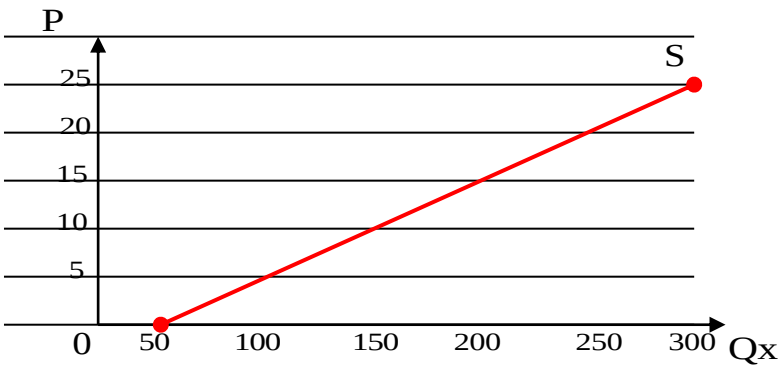

⊙ رسم منحنى العرض للسلعة Y

نجد أنه منحى ينطلق من المحور الأفقي : عندما

السعر = صفر و الكمية المعروضة = ٥٠

عندما السعر = ١٠ و الكمية المعروضة = ١٥٠

☐ نوصل بين النقطتين فيعطينا منحى العرض (أي نقطتين تختارهما توصل بينهما ستكون بهذه الصورة)

⊙ نلاحظ أن العلاقة طردية بين السعر وبين الكمية المعروضة . فإذا ارتفع السعر زادت الكمية المعروضة .

⊙ و نلاحظ أن ميل خط المستقيم دائماً ثابت، أما مرونة العرض وإن كان على شكل خط مستقيم ليس ثابتة.

⊙توازن السوق:

⊙ هو الوضع الذي تم التوصل إليه فلا يوجد ما يدعو إلى تغييره ما لم تحدث تغيرات خارجية تؤدي إلى ذلك.

⊙ ثمن التوازن / هو الثمن المتحقق في السوق، بتساوي الكمية التي يكون المستهلكون مستعدون لشرائها من السلعة أو الخدمة، مع الكمية التي يكون المنتجون مستعدين لعرضها منها.

☐ الطلب يمثل رغبات المستهلكين ☐ العرض يمثل رغبات المنتجين

☐ التوازن هو التقاء رغبات المستهلكين مع رغبات المنتجين

☐ نقطة التوازن / نقطة تقاطع المنحنيين منحى الطلب ومنحى العرض. فالمستهلكون مقتنون لأن رغباتهم متحققة، والمنتجون مقتنعون أيضاً لأن رغباتهم متحققة . فليس هناك أي قوى تدفع بالتغيير .

⊙ إذاً هي نقطة التقاطع الوحيدة التي تحقق طلبات كلا من (المنتجين والمستهلكين) فيكون السعر توازني والكمية توازنية.

بمعنى ان الكمية المعروضة تساوي الكمية المطلوبة.

⊙ لايجاد التوازن نضع معادلتين : دالة الطلب و دالة العرض ونوجد الحل الجبري لهما .إما نوجد الشكل البياني أو مساواة الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة .

مثال : إذا كانت دالة الطلب : $Qd = 12 - 2P$

ودالة العرض:

$$Qs = -3 + 3P$$

✓ نقوم بحل المعادلتين جبريا لنساوي الكمية المطلوبة مع الكميه المعروضة كالتالي :

$$12-2P = -3+3P$$
$$12+3 = +2P+3P$$
$$15 = 5P$$
$$P = 3$$

⊙ إذن السعر التوازني = ٣

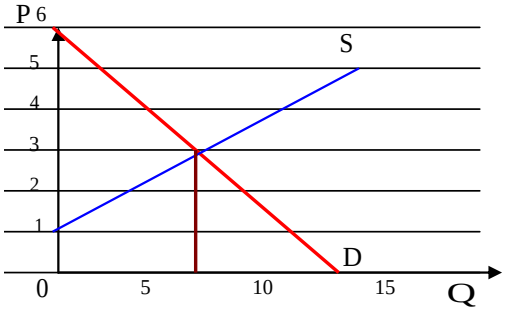

⊙ لإيجاد الكمية التوازنية نعوض بأي من المعادلتين باستخدام السعر التوازني :

$Qd = 12 - 2P$

$Qd = 12-2\times3 = 12-6 = 6$

من خلال رسم المعادلتين نلاحظ أن منحى العرض كما هو المعتاد بشكله الموجب ومنحنى الطلب بشكله السالب .

يتم رسم معادلة العرض ومعادلة الطلب من خلال وضع جدول وتحديد نقطتين فقط .

نستنتج أن رغبات البائعين ورغبات المشتريين تتلاقى عند هذه نقطه التوازن (نقطة توازن السوق).

⊙ تمرين/

لو أعطينا معادلتين : معادلة الطلب / $Qd = 160-24P$

ومعادلة العرض / $Qs = -20+6P$

فأوجد كل من ثمن التوازن والكمية التوازنية جبريا ثم أكمل الجدول.

ثمن السلعة	٠	٢	٤	٦	٨	١٠	١٢
الكمية المطلوبة							
الكمية المعروضة							

الحل / ✓ نقوم بحل المعادلتين جبريا لنساوي الكمية المطلوبة مع الكميه المعروضة كالتالي :

$$160-24P = -20+6P$$
$$160+20 = +24P+6P$$
$$180 = 30P$$
$$P = 6$$

⊙ إذن السعر التوازني = ٦

⊙ لإيجاد الكمية التوازنية نعوض بأي من المعادلتين باستخدام السعر التوازني :

$$Qd = 160-24P$$

$$Qd = 160-24\times6 = 160-144= 16$$

⊙ نعوض في المعادلات لإكمال الجدول . وعند الوصول عند 6 ستجد أن الكمية المطلوبة 16 والكمية المعروضة 16 ونجد أن هذه نقاط التوازن .

⊙تغيرات وضع التوازن:

إن ثمن التوازن المتحقق في السوق لا يبقى مستقراً على حاله، إنما يتغير نتيجة لتغيرات قوى الطلب أو قوى العرض أو كليهما.

يمكن أن يتغير أحد العوامل سواء العوامل المؤثرة في الطلب أو العوامل المؤثرة في العرض أو العوامل المؤثرة في الاثنين وبالتالي سيكون عندنا/

أولاً: تغير الطلب مع ثبات العرض/

إذا تغير أي عامل من العوامل المؤثرة في الطلب سيكون عندنا تغير الطلب مع ثبات العرض . و سينتقل منحى الطلب إلى اليمين إذا زاد الدخل مع بقاء منحى العرض.

ثانياً: تغير العرض مع ثبات الطلب/

نجد أن العرض هو الذي يتغير والطلب هو الذي يثبت لأن العوامل المؤثرة في العرض هي التي تغيرت.

فقد ينتقل منحنى العرض إلى اليمين، بسبب التقدم التقني أو انخفاض أسعار عناصر الإنتاج، وبالتالي سنجد أن الكمية التوازنية ستزيد والسعر سيقل.

ثالثاً: تغير الطلب والعرض معاً/

أي أن الطلب والعرض كلاهما ينتقلان وهناك عدة احتمالات للانتقال يكون الانتقال إلى اليمين أو اليسار

وبالتالي سيكون عندنا أربعة حالات:

١. حالة زيادة الطلب وزيادة العرض: بمعنى أن منحى الطلب سينتقل إلى الأعلى واليمين ومنحنى العرض سينتقل إلى الأسفل واليمين، كل ذلك بسبب زيادة العرض والطلب. في مثل هذه الحالة سنجد أن الكمية التوازنية زادت، أما السعر التوازني فلا نستطيع الجزم بارتفاعه أو انخفاضه لأن ذلك يعتمد على مقدار التغير في العرض والطلب.

٢. حالة نقص الطلب ونقص العرض: إذا رسمنا منحنى عرض وطلب أصليين ثم نفترض انخفاضاً في الطلب والعرض أي أن منحنى الطلب سينتقل إلى اليسار وإلى الأسفل . ومنحنى العرض سينتقل إلى اليسار أو إلى الأعلى. وهنا في مثل هذه الحالة نستطيع الجزم بأن الكمية التوازنية سوف تقل، وما سيحدث للسعر فذلك يعتمد على مقدار التغير في الطلب ومقدار التغير في العرض أيهما أكبر.

٣.حالة زيادة الطلب ونقص العرض: أي أن منحنى الطلب سينتقل إلى اليمين ومنحنى العرض سينتقل إلى اليسار. و في مثل هذه الحالة الذي نستطيع أن نجزم به أن السعر التوازني قد ارتفع بسبب العاملين. أما ما حصل للكمية التوازنية فيعتمد ذلك على مقدار التغير في العرض والطلب.

٤.حالة نقص الطلب وزيادة العرض: أي أن منحنى الطلب سينتقل إلى اليسار و منحنى العرض سينتقل إلى اليمين. وهنا نستطيع أن نجزم أن السعر سينخفض، أما الكمية التوازنية فلا نستطيع الجزم بما سيحدث لها لأن ذلك يعتمد على مقدار التغير في الكمية في العرض والطلب.

⊙ بعض التطبيقات على نظرية العرض و الطلب /

١.حالة فرض ضريبة غير مباشرة Indirect Tax:

إن فرض ضريبة غير مباشرة على السلعة التي يبيعها مُنتِج معين تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج فيلجأ المنتِج إلى تخفيض العرض. أي أن منحنى العرض ينتقل إلى اليسار. فكلما زادت مرونة الطلب السعرية تضعف قدرة المنتج على رفع الثمن.

حيث أن رفع ثمن السلعة ذات الطلب المرن يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الثمن. وعلى ذلك فإنه كلما كانت السلعة ذات طلب أكثر مرونة تحمل المنتِج العبء الأكبر من الضريبة.

والعكس يحدث عندما يكون الطلب على السلعة غير مرن، إذ يتمكن المنتِج من رفع الثمن ليتحمل المستهلك الجزء الأكبر من العبء الضريبي .

إذا نستنتج أن المنتِج في حالة السلعة ذات الطلب لا نهائي المرونة يتحمل عبء الضريبة وحده وبالكامل،

و يتحمل المستهلك كامل العبء عندما يكون الطلب على السلعة عديم المرونة. ــــــــ

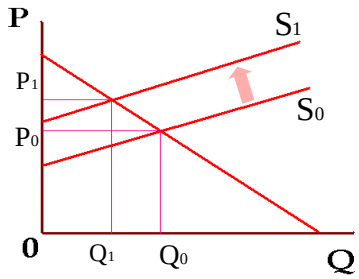

شرح الرسم / من الرسم نجد أن منحنى الطلب لم يتغير. إذا العامل الذي حدث يعتبر من العوامل التي تؤدي إلى نقل منحنى العرض. نلاحظ أن العرض انتقل إلى اليسار بسبب الضريبة (الضريبة كأنها ارتفاع في تكاليف المنتجين).

وبالتالي نجد أن الكمية التوازنية انخفضت من / Q_0 إلى Q_1 والسعر التوازني ارتفع.

المستهلك سيدفع P_1 والمنتج لم يستلم P_1 في الواقع سيستلم سعراً أقل من P_1 ومن P_0 لأنه سيتحمل جزء من العبء الضريبي، لأنه لو استلم P_0 لم يتحمل أي عبء ضريبي .

أيضا سنجد أن السعر هو العمود الذي ينزل من نقطة التوازن الجديدة إلى Q_1 ، يعني تقاطع هذا العمود مع منحنى العرض الأصلي S_0 هو فعلاً محدد للسعر الذي سيستلمه المنتِج .

وفي مثل هذه الحالة من الواضح أن المستهلك تحمل العبء الضريبي كاملا بل الجزء الأكبر ..

استنتاج / فرض الضريبة و تأثيرها على التوازن : تنقل منحنى العرض إلى أعلى أو إلى اليسار.

٢.حالة منح إعانة Subsidy:

- إن الهدف من منح إعانة إنتاج من الحكومة هو تخفيض ثمنها لمصلحة المستهلك أو تشجيع الإنتاج المحلي.
- يعتبر عكس تأثير فرض الضريبة الغير مباشر، حيث يمكن اعتبار الإعانة ضريبة سلبية.
- هذا يعني أن منحنى العرض ينتقل إلى اليمين.

أما عن توزيع الإعانة بين المنتِج والمستهلك، أيهما يستفيد أكثر؟

فذلك يعتمد على مرونة الطلب السعرية، فكلما كانت المرونة أكبر كلما استفاد المنتِج أكثر من الإعانة.

و كلما انخفضت المرونة استفاد المستهلك أكثر.

- و نجد أن المستهلك في حالة الطلب عديم المرونة، يستفيد وحده من الإعانة إذ ينخفض ثمن السلعة بمقدار الإعانة كاملاً.
- أما في حالة الطلب لا نهائي المرونة فالمنتِج هو المستفيد وحده من الإعانة، ولن يكون هناك أي انخفاض في ثمن السلعة.

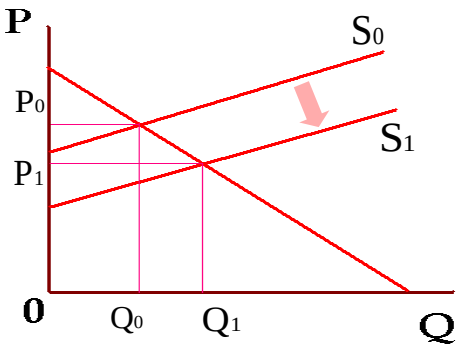

شرح الرسم :

نلاحظ في الرسم أن الإعانة أدت فعلاً إلى انتقال منحنى العرض

من S_0 إلى S_1

والكمية التوازنية زادت من Q_0 إلى Q_1

والسعر التوازني قل من P_0 إلى P_1

P_1 هو السعر التوازني الذي يدفعه المستهلك(يعتبر أقل من ذي قبل)

بينما المنتِج يستلم هذا السعر P_1 مضافاً إليه الإعانة.

وبالتالي نجد أن انتقال منحنى العرض وبنفس مقدار الإعانة، أفاد المستهلك فائدة كبيره لأن السعر انخفض إلى P_1

والمنتج فائدته هي الأقل لأن الإعانة هي المسافة الرأسية بين S_0 و S_1

والمسافة الرأسية نجد أنها أكبر من المسافة بين P_0 و P_1، والفرق بينهما هو ما استفاده المنتِج.

٣. التسعير الجبري: تتدخل السلطات العامة في تحديد أثمان بعض السلع والخدمات، ويتخذ التسعير الجبري أحد شكلين:

- وضع حد أقصى للثمن: غالباً ما تلجأ السلطات إلى التدخل في أثمان بعض السلع خاصة الضرورية والاستهلاكية منها، وذلك بوضع حد أقصى للثمن لا يجوز البيع بأكثر منه، بغض النظر عن الثمن السائد في السوق والمتحدد بقوى العرض والطلب.

وبتمثيله بيانياً:

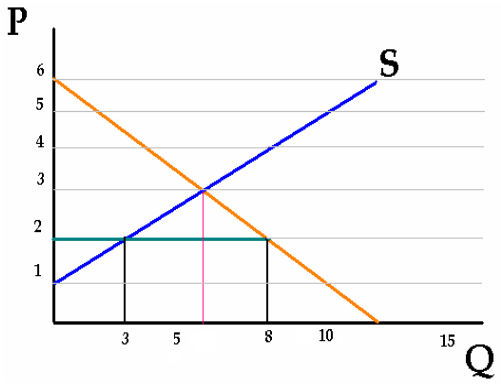

سنجد أن منحنى العرض هو الموضح باللخط الأزرق والذي ميله موجب.

ومنحنى الطلب باللخط البرتقالي .

⊙ نقطة التوازن الأصلية هي عند السعر= ٣ و الكمية التوازنية = ٦

هنا الآن لو تدخلت الحكومة ووضعت سعر أعلى كسقف للسعر (تسعير جبري) يكون السعر= ٢، أي لا يمكن رفع السعر أعلى من ٢.

⊙ ماذا سيحدث؟ سنجد أن الكمية المطلوبة ستكون كبيرة= ٨، بينما الكمية المعروضة= ٣ وبالتالي سيتنافس المستهلكون على شراء هذه الثلاث وحدات، لأن الطلب ٨ والكمية المتاحة والمعروضة هي ٣، فهناك عجز في الطلب مقداره خمس وحدات.

و هذا التسعير الجبري له آثار سلبية ومضاركبيرة، سيجعل المستهلكون يحصلون على ثلاث وحدات فقط وسيكون هناك تنافس قائم بينهم ويبذلون قصارى جهدهم لشراء هذه الثلاث وحدات بسعر أعلى من خلال وجود سوق موازية للسوق السوداء، والتي كثيراً ما تحدث خاصة في الدول النامية.

ونجد هنا أن السوق الحقيقي لن يعكس حالة العرض والطلب، وبالتالي سيكون هناك سوق سوداء يمكن أن تباع السلعة بسعر أعلى من السعر المحدد من قبل الدولة وهو ٢.

ونلاحظ أن من مضـــار هذا التســـعير الجبري/ أنه قلل كمية الانتاج جعلها=٣، وهذا يؤثر في رفاهية المســـتهلكين، ويؤدي إلى خلق ما يعرف بالسوق السوداء الذي يعتبر سوق غير نظامي و غير قانوني.

⊙وضع حد أدنى للثمن:

قد تقرر السـلطات وضـع حد أدنى لسـعر بعض السـلع والخدمات لا يجوز البيع بثمن أقل منه، ومن أمثلة ذلك: تحديد الأجور، أو وضع حد أدنى للأجور حماية للعمال.

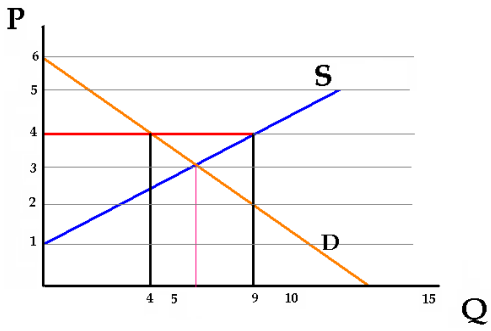

مثال / التسعير الجبري الأدنى هو ٤، كأن الحكومة تريد مساعدة المنتجين، فتضع السعر ٤ ولذلك آثاره السلبية.
الإنتاج سيكون كما هو بالرسم ٩، ولكن الكمية المطلوبة هي ٤، فهناك سيكون زيادة في الكمية المعروضة بمقدار ٥

ويعني ذلك تراكم في المخزون،فإذا لم يباع سيخسر أو يفسد، فوجود تحديد سعر أعلى من سعر التوازن لا شك أن له آثاره السلبية، وبالتالي سيجعل المخزون يتزايد وبالتالي عدم إمكانية بيع مثل هذا المخزون سيؤثر على المنتجين وسيقلل من قدراتهم الإنتاجية في المستقبل.

وهنا كما نلاحظ وضع سعر أعلى عند ٤ لأن مستوى التوازن هو ٣، وتتلاقي رغبات المنتجين والمستهلكين عند الكمية ٦ وعند السعر ٣، أما إذا وضعنا سعر كحد أدنى لا يسمح بالبيع بأقل منه وهو هنا ٤ عندها سنجد أن رغبات البائعين لم تتلاقى مع رغبات المشترين، أي أن رغبات المستهلكين هي شراء ٤ وحدات بينما رغبات المنتجين هي بيع ٩ وحدات، وبالتالي هذا يعتبر وضع غير توازني.

⊙ ولذا نقول / في ظل وجود سوق تنافسية منافسة كاملة، نجد أن قوى السوق وهي (العرض والطلب)، هي التي ستحدد السعر التوازني وكذلك الكمية التوازنية ولا نحتاج إلى تدخل الدولة، هذا في ظل وجود السوق المنافسة الكاملة.

خاتمة /نظرية سلوك المستهلك

منحنى الطلب / هو خلاصة دراسة منفعة المستهلك، الذي كل نقطة عليه تمثل توازن المستهلك وتعظم منفعته، و تعتبر نقطة توازنية بالنسبة للمستهلك أي أنه لا يستطيع أن يحصل على نقطة أفضل من نقطة على منحنى الطلب في حدود دخله وفي حدود الأسعار المعطاة.

منحنى العرض/ هو خلاصة لدراسة سلوك المنتج وتكاليفه، الذي كل نقطة عليه هي نقطة توازن المنتج، فيعظم أرباحه بكونه على نقطة على منحنى العرض، فهو يمثل أفضل نقطة للمُنتِج، وهو يمثل توازن المنتج وأي نقطة عليه تعني أن المنتج يعظم أرباحه. وسنتوصل إلى أن منحنى العرض ما هو إلا انعكاس أو تمثيل لمنحنى التكلفة الحدية، والتي سنرى أن المنشأة التي تعمل في ضوء المنافسة الكاملة فعلاً هي تمثل منحنى عرض المنشأة.

⊙ من شروحات شاهين للتوضيح /

✎ ما هو ميل المنحنى وعلى ماذا يدل؟

ببساطة تخيل ان المنحنى هو طريق تسير عليه بسيارة من اليسار لليمين (مهم من اليسار لليمين وليس العكس)

☐ فاذا كان الطريق يصعد بك للاعلى .....فنقول ان الميل موجب ...ويدل على ان العلاقة الطريدة بين الافقى والراسى.

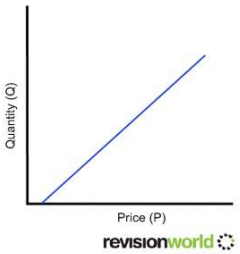

☐ اما اذا كان الطريق يهبط بك للاسفل .....فنقول ان الميل سالب .....ويدل على العلاقة العكسية بين الافقى والراسى.

⊙ اى ان الميل هو درجة انحدار المنحنى كلما اتجهنا لليمين (مهم كلما اتجهنا لليمين)

⊙ منحنى الطلب العادى (منحنى مارشال) / يوضح العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها .

ولو سألتك ما العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعرها ستقول عكسية فنحن نشترى كثيرا اذا انخفض السعر والعكس

وبما ان العلاقة عكسية فلابد ان المنحنى يكون ذو ميل سالب اى ينحدر لاسفل كما بالرسم /

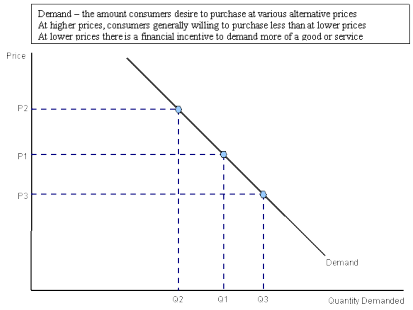

الان سوف نجعل السعر ثابت ونسال ما هو اثر تغير الدخل على الكمية المطلوبة ؟؟؟

يعنى اما دخلك بيزيد بتشترى كتير ولا بتقلل المشتريات؟؟ طبعا واضح ان العلاقة طردية يعنى كلما زاد الدخل زادت الكمية المطلوبة من السلع العادية والعكس . ولاحظ انى اقول السلع العادية لان هناك سلع نقل مشترياتنا منها اذا زاد الدخل مثل الفول و خدمة الليموزين.

اذا زاد الدخل نشترى سيارة وهكذا وتسمى السلع الدنيا .

المهم ان مارشال لما حب يوضح العلاقة بين الدخل والكمية المطلوبة من السلعة رسمها على نفس منحنى الطلب العادى وقال انه عندما يزيد الدخل ينتقل المنحنى لليمين وعندما ينخفض الدخل ينتقل المنحنى لليسار كما في الرسم /

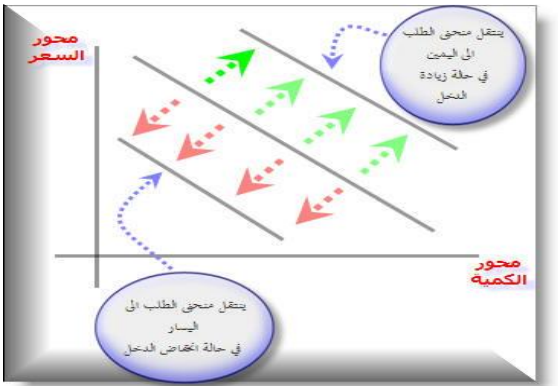

⊙ أما منحنى (انجل) فيصور العلاقة بين الكمية المطلوبة و دخل المستهلك عند ثبات العوامل الاخرى.
فهي علاقة طردية و نحن اتفقنا ان العلاقة الطردية معناها ان الميل موجب يعنى خط ينحدر للاعلى .

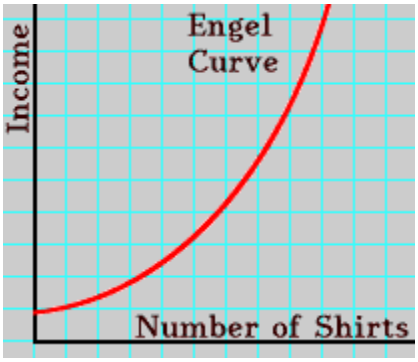

إذن / منحنى انجل يصور العلاقة الطردية بين الدخل (على المحور الرأسى) والكمية المطلوبة (على المحور الافقى)

بينما منحنى مارشال يصور العلاقة العكسية بين السعر (على المحور الراسى) والكمية المطلوبة (على الافقى)

المحاضرة السادسة عشرة

الباب الثالث /نظرية سلوك المستهلك

الهدف من هذه النظرية هو التأصيل لمنحنى الطلب، فدراسة المنفعة بشقيها سواءاً المنفعة العددية أو المنفعة الترتيبية تعطي تأصيلاً وتعطي تأسيساً لمنحنى الطلب وجذوره، فمنحنى الطلب أتى من تعظيم منفعة المستهلك.

الافتراض الأساسي الذي نفترضه هو أن المستهلك رشيد ويبذل قصارى جهده من أجل تعظيم منفعته.

- توزان المستهلك / هو تحقيق المستهلك لأقصى شباع ممكن من حدود دخله الثابت حيث يوجهه لمزيج من السلع و الخدمات .
- المنفعة Utility/ هي إشباع حاجة أو رغبة معينة باستخدام سلعة أو خدمة .
- المنفعة الحدية / هي المنفعة العائده على المستهلك من الوحدة الاخيره من السلعة .
- المنفعة الكليه / هي مجموعة المنفعة التي يحصل عليها المستهلك نتيجة استهلاكه كمية معينة من السلع أو الخدمة .

مثال لتوضيح الفكرة / تخيل أن محمد لم يتناول أي طعام أو ماء لمدة ثلاثة أيام . وفي اليوم الرابع أعطيناه كوب من الماء . فإن هذا الكوب يعتبر ذو فائدة كبيره بالنسبة له وقد يساوي حياته .

✓ لنفترض اننا اعطيناه كوب أخر . فمما لا شك فيه أن درجة الاشباع (المنفعة) من الماء التي يحصل عليها من كأسين أكبر من كأس واحد . الإ أن منفعة الكوب الثاني (المنفعة الحدية أو منفعة الوحدة الاخيره) ستكون أقل من الكوب الاول .

و هكذا كلما سقي كوب أخر حتى يصل الى درجة قد يصاب فيها بضرر لو شرب كوب إضافي

وبالتالي / **ستنخفض المنفعة الكلية وستكون منفعة الكوب الاخير سالبة**

عند الحديث عن توازن المستهلك فهناك أسلوبين وطريقتين للمنفعة وهما:

إذا كما قلنا أن هناك أسلوبين وطريقتين للمنفعة وهما:

١. طريقة المنفعة العددية (Cardinal Utility Method):

ويقصد بها أن المنفعة قابلة للقياس الكمي. وتستخدم فكرة المنفعة الحدية، لأن المنفعة الحدية سيكون لها معنى ومدلول عند افتراضنا أن المنفعة قابلة للقياس، أما إذا قلنا المنفعة غير قابلة للقياس فالمنفعة الحدية ليس لها مدلول أو معنى بذاتها.

٢. طريقة المنفعة الترتيبية (Ordinal Utility Method): و يقصد بها عدم امكانية قياس المنفعة.

وهذه الطريقة تستخدم فكرة المنحنيات السواء (Indifference Curves Method)، ويقصد بها ترتيب تفضيلات المستهلك حيث أن المنفعة غير قابلة للقياس. وفكرة منحنيات السواء تستخدم كوسيلة لاستخدام المنفعة الترتيبية،

ولا تعني أننا نقيس المنفعة عندما نرتب التفضيلات أبداً، لأن الاعتقاد السائد بناءاً على المنفعة الترتيبية انه لا يمكن قياس المنفعة.

⊙أضافه من مرجع خارجي بشكل سهل ومبسط :

- تحليل سلوك المستهلك باستخدام نظرية المنفعة:-

المنفعة Utility هي الأداة التي تفسر طلب المستهلك على السلع و تفسر العلاقة العكسية بين ثمن السلعة والكمية المطلوبة منها، ولتحليل سلوك المستهلك باستخدام نظرية المنفعة يلزم في البداية أن نتعرف على معنى المنفعة والمفاهيم المختلفة لها، ونعرف قانون تناقص المنفعة الحدية.

المنفعة هي الإشباع Satisfaction الذي يحصل عليه الفرد من استهلاكه للسلعة أو الخدمة، وهي تختلف من شخص لآخر نظرا لاختلاف الأذواق.

المنفعة الكلية Total Utility إجمالي الإشباع أو المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من استهلاكه لكمية معينة من السلعة (خلال مدة زمنية معينة). فمثلا المنفعة الكلية لأربع برتقالات هي مجموع المنفعة أو الإشباع الذي يحصل عليه المستهلك من استهلاكه للأربع برتقالات كلها.

أما المنفعة الحدية Marginal Utility فهي مقدار الزيادة في المنفعة الكلية نتيجة لزيادة الكمية المستهلكة من السلعة بوحدة واحدة أو هي منفعة الوحدة الإضافية التي يستهلكها المستهلك من السلعة، بمعنى أنها مقدار التغير في المنفعة الكلية نتيجة لتغير عدد الوحدات المستهلكة من السلعة بوحدة واحدة. فمثلا المنفعة الحدية لأربع برتقالات يقصد بها المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من استهلاكه للبرتقالة الرابعة. ويمكن قياس المنفعة الحدية بالطريقة الآتية:-

$$\text{المنفعة الحدية} = \frac{\text{مقدار التغير في المنفعة الكلية}}{\text{مقدار التغير في الكمية المستهلكة من السلعة}}$$

$$MU = \frac{\Delta TU}{\Delta Q}$$

والملاحظ أن المنفعة الكلية تتزايد مع زيادة الكمية المستهلكة من السلعة، ولكنها تتزايد بمعدل متناقص أو بكميات متناقصة لأن المنفعة الحدية أي منفعة كل وحدة إضافية من السلعة تتناقص مع زيادة كمية الاستهلاك، وهذا ما يعرف بمبدأ أو قانون تناقص المنفعة الحدية Law of Diminishing Marginal Utility ومضمونه : " أن الإشباع الذي يحصل عليه المستهلك من كل وحدة إضافية يستهلكها يتناقص" أو أنه مع زيادة الكمية المستهلكة من السلعة تتناقص المنفعة الحدية. أي أن المستهلك سوف يحصل على منفعة أقل من كل وحدة إضافية يستهلكها من السلعة، وتفسير هذا القانون يرجع إلى أن الحاجات الإنسانية بطبيعتها قابلة للإشباع وبالتالي مع استهلاك المستهلك لوحدات متتابعة من السلعة تبدأ حاجته في التشبع تدريجيا وعليه تنقص منفعة كل وحدة إضافية يستهلكها من السلعة (خلال مدة معينة).

والجدول التالي والرسوم البيانية توضح مبدأ أو قانون تناقص المنفعة الحدية:-

الكمية المستهلكة من السلعة Q	المنفعة الكلية TU	المنفعة الحدية MU
1	5	5
2	9	4
3	12	3
4	14	2
5	15	1
6	15	0
7	14	-1

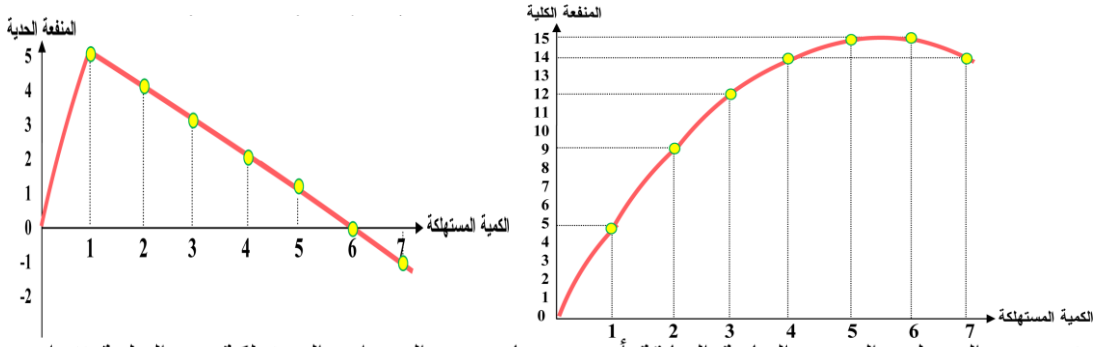

يتبين من الجدول والرسوم البيانية السابقة أنه مع زيادة عدد الوحدات المستهلكة من السلعة تتزايد المنفعة الكلية أما المنفعة الحدية فهي تتناقص مع زيادة عدد الوحدات المستهلكة، وعندما تصل المنفعة الحدية للصفر (عند استهلاك ٦ وحدات من السلعة). تصل المنفعة الكلية إلى أعلى مستوى لها وهذا هو حد التشبع Saturation Point وإذا فرض واستمر المستهلك في زيادة عدد الوحدات المستهلكة من السلعة بعد هذا الحد فإن المنفعة الحدية تصبح سالبة وتتناقص المنفعة الكلية.

ويتضح من قانون تناقص المنفعة الحدية أن هناك علاقة عكسية بين كمية الاستهلاك والمنفعة الحدية فكلما زادت كمية الاستهلاك من السلعة تتناقص المنفعة الحدية، وإذا قلت كمية الاستهلاك تزداد المنفعة الحدية.

تحديد معنى توازن المستهلك:

يكون المستهلك في حالة توازن إذا أنفق دخله المخصص للإنفاق على شراء كمية السلع والخدمات بحيث يحصل على أكبر منفعة كلية ممكنة وذلك في حدود هذا الدخل وفي ضوء أثمان السلع في السوق. ونوضح كيف يصل المستهلك لوضع التوازن في حالتين:-

(١)- إذا كان ينفق الدخل على سلعة واحدة.

(٢)- إذا كان ينفق الدخل على أكثر من سلعة.

عودة لمحاضرات الدكتور مثال / فلو استخدمنا سلعة معينة (الماء) . لو قسمنا الماء إلى أكواب محددة، نجد أن هناك منفعة يحصل عليها المستهلك من الكوب الأول، ثم هناك منفعة يحصل عليها من الكوب الثاني والثالث وهكذا، وهنا مثال رقمي يوضح كيف نستنتج المنفعة الحدية إذا أعطينا المنفعة الكلية أو العكس:

الوحدات المستهلكة	المنفعة الحدية	المنفعة الكلية
١	٩	٩
٢	٧	١٦
٣	٦	٢٢
٤	٥	٢٧
٥	٣	٣٠
٦	١	٣١
٧	٠	٣١
٨	٢-	٢٩
٩	٤-	٢٥

لنفرض أن المجهول هو المنفعة الكلية،. فلو أخذنا /

الوحدة الأولى المستهلكة من السلعة تعطي منفعة حدية = ٩ وحدات والمنفعة الكلية =٩ وحدات

أما إذا استهلكنا وحدتين فالمنفعة الحدية للوحدة الثانية = ٧ وحدات و المنفعة الكلية = مجموع المنفعة الأولى مع المنفعة الثانية يعني (٩+٧=١٦ وحدة).

ولو أيضاً انتقلنا للوحدة الثالثة، تعطي (٦) وحدات من المنفعة الحدية .

والمنفعة الكلية لإجمالي المنافع الكلية هو (مجموع المنفعة الحدية الأولى + مجموع المنفعة الحدية الثانية + مجموع المنفعة الحدية الثالثة = ٩+٧+٦= ٢٢)،

وهكذا مع الوحدة الرابعة والخامسة والسادسة، أما السابعة المنفعة الحدية هي (٠) أي لا تضيف أي شيء على المنفعة الكلية، أما في الوحدة الثامنة فالمنفعة الحدية هي سالب (-٢) فإجمالي المنفعة الكلية (٣١-٢= ٢٩)، وهكذا في الوحدة التاسعة.

- كما نلاحظ أن المنفعة الحدية في بدايتها موجبة ثم تتناقص حتى تصل إلى الصفر وإذا وصلت إلى الصفر نجد أن المنفعة الكلية عند أعلى أو أقصى مستوى لها، فنلاحظ أنها تكون (٣١) عند الوحدة السابعة.
- ثم إذا زاد المستهلك من استهلاكه ستكون المنفعة الحدية بالسالب وبالتالي ستكون المنفعة الكلية في تناقص.

أما إذا عكسنا الوضع وقلنا بأن المجهول هو المنفعة الحدية، كيف تستخرج المنفعة الحدية ؟ **نعوض فالقانون التالي :**

$$MU = \frac{\Delta TU}{\Delta Q}$$

مثال : فلو أردنا أن نحسب المنفعة الحدية للوحدة الثانية يكون كالتالي: التغير في المنفعة الكلية هو (١٦ - ٩ = ٧)، ومقدار التغير في الوحدات المستهلكة هو (٢-١=١)، إذاً المنفعة الحدية = $\frac{٧}{١}$ =٧

ولو أردنا أن نستخرج المنفعة الحدية للوحدة الثالثة كالتالي: (٢٢- ١٦= ٦) ، ($\frac{٦}{١}$ = ٦)، وهكذا بالنسبة للنقاط المتبقية.

" قانون تناقص المنفعة الحدية" "Law of Diminishing Marginal Utility"/

و ينص على أنه عندما تزداد الكمية المستهلكة من سلعة ما فإن المنفعة التي تعود على الفرد المستهلك منها تميل إلى التناقص.

وهذا يعني أن المنفعة الحدية تتناقص مع زيادة استهلاك وحدات إضافية من السلعة حتى تعادل الصفر.

وعند وصول المستهلك إلى مستوى التشبع أي عندما تصل المنفعة الحدية إلى الصفر تكون المنفعة الكلية وصلت إلى أعلى مستوى لها، وهذه نقول هي حالة التشبع يعني أن المستهلك وصل إلى أعلى مستوى من المنفعة.

النقاط التي توضح العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية وهي نقاط مهمة.

النقطة الأولى: تصل المنفعة الكلية أعلى مستوى لها عندما تكون المنفعة الحدية تساوي الصفر.

والنقطة الثانية: تتزايد المنفعة الكلية عندما تكون المنفعة الحدية موجبة.

والنقطة الثالثة: تتناقص المنفعة الكلية عندما تكون المنفعة الحدية سالبة.

الشرط الضروري لتوازن المستهلك:

الهدف من استخدام أسلوب المنفعة هو الوصول إلى توازن المستهلك، وقلنا أن النقاط على منحنى الطلب هي نقاط توضح توازن المستهلك، أي أننا عندما نهدف إلى الوصول إلى توازن المستهلك فإننا نهدف نصل إلى منحنى الطلب، فيمكن في الحقيقة أن نصل إلى منحنى الطلب من خلال الافتراض المنفعة العددية واستخدام فكرة المنفعة الحدية، نبين كيف يحقق توازن المستهلك، ثم نبين كيف يمكن اشتقاق منحنى الطلب الذي كما قلنا أن أي نقطة عليه تعظم منفعة المستهلك.

المستهلك شخص رشيد يهدف إلى تحقيق أقصى إشباع أو منفعة ممكنة من استهلاكه لمختلف السلع والخدمات التي ينفق عليها دخله.

فإن المستهلك وهو بصدد السعي لتعظيم منفعته يواجه قيدين أساسيين هما:

١. أن تكون السلعة بالمجان.
٢. أن تكون السلعة بسعر.

فلو كانت هناك سلعة تقدم بالمجان فهنا نقرر وبكل بساطة توازن المستهلك من هذه السلعة أو تعظيم منفعة المستهلك يحصل عندما تكون المنفعة الحدية تساوى صفر. أما إذا كان المستهلك يدفع سعراً وهذا هو الواقع فلن يصل إلى هذه المرحلة، بل إنه سيستهلك كميات أقل من الكمية التي تصل إليه المنفعة الحدية تساوي صفر،لكن هذا فقط بشرط أن تقدم السلعة بالمجان، أما إذا كان يدفع المستهلك سعراً وهذا هو الواقع فلن يصل إلى هذه المرحلة بل أنه سيستهلك كميات أقل من المستوى الذي تصل عنده المنفعة الحدية تساوي صفر. وفي هذا السياق أي عندما نتكلم عن توازن المستهلك عندما تقدم السلعة بمقابل (بثمنها) سيكون عندنا مصطلح يعرف بمنفعة الريال المنفق على السلعة فالمستهلك دائماً في مخيلته يكون لريال منفعة معينة، فعندما يذهب إلى السوق يريد شراء سلعة نجده بديهياً وبكل بساطة في بعض الأحيان يقول هذه السلعة لا تستحق هذا الثمن غالية، لماذا ؟؟ لأنه في مخيلته يرى أن منفعة الثمن الذي سيدفعه من أجل هذه السلعة هو فعلاً أكبر من منفعة هذه السلعة. وبالتالي هو يتوقف عن شراء هذه السلعة. أما بعض الأشخاص فيقول سعرها معقول ومناسب فيقوم بشراء هذه السلعة ويدفع ثمنها لأنه يرى أن منفعة الثمن أو منفعة النقود الذي دفعها من اجل هذه السلعة تساوي أو أقل من منفعة السلعة التي سيحصل عليها، ولهذا نستنتج أن البخيل كثيراً ما يحجم عن شراء السلع لأنه يرى أن منفعة النقود التي لديه أكبر أو أقوى من منفعة هذه السلعة وبالتالي هو يحجم عن شراءها.

المحاضرة السابعة عشرة

⊙ في توازن المستهلك نفرق بين حالتين عندما تقدم السلعة بالمجان وفي مثل هذه الحالة سيستهلك جميع الوحدات التي تعطيه منفعة موجبة إلى أن يصل إلى المنفعة الحدية التي تساوي الصفر، فإذا وصل إلى الوحدة التي تعطيه منفعة تساوي صفر يتوقف.

✎ وبالتالي يكون المستهلك عظم منفعته و وصل بها إلى أعلى مستوى ممكن.

أما الحالة الثانية / إذا كانت السلعة تقدم بثمن حسب السعر االسائد في السوق، فإن المستهلك سيختار السلعة التي تعطيه أقصى وأعلى مستوى من المنفعة.

وبالتالي القاعدة التي سنبني عليها من أجل تحقيق توازن المستهلك ونسميه الشرط الضروري لتوازن المستهلك أو لتعظيم منفعة المستهلك / (هو أن المستهلك سيستمر في استهلاكه ما دامت منفعة السلعة التي يشتريها أكبر من منفعة الثمن الذي يدفعه من اجلها)،

✎ إذاً قلنا أن الشخص عندما يذهب إلى السوق دائماً يحدد في مخيلته ثمن للسلع، وفي بعض الأحيان عندما يقدم على شراء السلعة بكل تأكيد يرى أن هذه السلعة تعطيه منفعة أكبر أو تعطيه على الأقل منفعة مساوية للنقود التي يملكها.

مثال / لو أراد الشخص أن يشتري عدد من الوحدات من السلعة، فعندما يأتي إلى السوق ينظر إلى سعر هذه السلعة فعندما يشتري الوحدة الأولى يرى أن منفعتها اكبر من منفعة الثمن الذي يدفعه من أجلها، ثم بعد ذلك إذا استمر في شراء الوحدات فهو سيشتري وحدة ثانية طالما أنها تعطيه منفعة اكبر من منفعة الثمن الذي يدفعه من اجلها.

ثم بعد ذلك مع قانون تناقص المنفعة، نجد أنه مع الوحدة الثالثة والرابعة سيصل إلى مرحلة تكون عندها منفعة الوحدة التي يشتريها من هذه السلعة مساويةً لمنفعة الثمن الذي يدفعه من أجلها.

هنا يتوقف لأنه بعد ذلك لو أراد أن يشتري ستعطيه الوحدة التي بعد ذلك منفعة أقل من منفعة الثمن الذي يدفعه من أجلها. لان كل شخص يكون في مخيلته منفعة للريال الذي يدفعه، فإذا كان يدفع ريال واحد يكون له تخيل لمنفعة معينة وإذا كان يدفع خمس ريالات يرى أن لها منفعة محددة في ذهنه. هذه المنفعة هي التي تجعله يقدم على الشراء أو يمتنع عن الشراء.

عند شراء المستهلك للسلعة ودفعه ثمناً لها فإنه سيواجه قيدين مهمين هما:

١. الدخل المحدد فلا يستطيع أن يشتري بأعلى من دخله.
٢. الأسعار فلا يستطيع هذا المستهلك أن يغير بالأسعار.فالاسعار معطاة بالسوق.

كيف نحدد نقطة التوازن بالنسبة لهذا المستهلك ؟

نجد أن المستهلك سوف يستمر في استهلاكه لوحدات إضافية من السلعة طالما أن المنفعة التي تعود من الوحدة الإضافية تزيد عن منفعة الريال الواحد المضحى به نتيجة لدفعه ثمن السلعة.

إذا كانت منفعة الوحدة أكبر من منفعة ثمنها، ويستمر إلى أن يصل إلى النقطة التي تكون عندها منفعة الثمن الذي يدفعه من أجلها مساوياً لمنفعة هذه السلعة.

فتوضح بالمعادلات الرياضية / (المنفعة الحدية للسلعة = منفعة المبلغ المنفق على الوحدة الواحدة)

إذا الشرط الضروري للتوازن وتعظيم المنفعة هو أن تكون المنفعة الحدية للسلعة = منفعة المبلغ المنفق على الوحدة (منفعة الريال)

المنفعة الحدية للسلعة = منفعة المبلغ المنفق على الوحدة من السلعة

= منفعة الريال × ثمن السلعة

$$\text{منفعة الريال الواحد(في نظر المستهلك)} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة}}{\text{ثمن السلعة}} = \frac{MU}{P}$$

⊙ في حالة أكثر من سلعة واحدة /

في مثل هذه الحالة نجد أن المستهلك سيجد عدد كبير من السلع وسيواجه مشكلة الاختيار . فسيختار المزيج النافع من السلع والتي تعطيه " أعلى مستوى من المنفعة"، وهو محدود بشيئين الدخل المحدود وأسعار ثابتة في السوق لا يستطيع تغييرها.

مثال/ إذا كان يشتري سلعتين (X) و (Y) فمعناه يجب أن يشتري من السلعة (X) ومن السلعة (Y) إلى أن يصل إلى أن منفعة الريال المنفق على (X) مساوياً لمنفعة الريال المنفق على (Y).

وإذا كان يشتري أكثر من سلعتين مثل (Z) و(Y) و(X) تكون هناك نفس القاعدة لتحقيق المنفعة عندما تتساوى منفعة الريال المنفق على السلعة (X) مع منفعة الريال المنفق على السلعة (Y) مع منفعة الريال المنفق على السلعة (Z) وهكذا.

و نوضحها بالمعادلة الرياضية :

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (X)}}{\text{ثمن السلعة (X)}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (Y)}}{\text{ثمن السلعة (Y)}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (Z)}}{\text{ثمن السلعة (Z)}}$$

دخل المستهلك يساوي إنفاقه على السلعة (X) + إنفاقه على السلعة (Y).

وإذا كان يستهلك أكثر من سلعتين يكون قيد الميزانية ودخله يساوي إنفاقه على السلعة (X) + إنفاقه على السلعة(Y) + إنفاقه على السلعة (Z) وهكذا

و بهذا نستنتج/ معادلة قيد الميزانية (معادلة خط الدخل) لأننا إذا أردنا أن نرسمها نجدها على خط مستقيم.

(دخل المستهلك = ثمن X × الكمية المستهلكة منها + ثمن Y × الكمية المستهلكة منها + ثمن Z × الكمية المستهلكة منها).

I = income

$$I = Px\ X + Py\ Y + Pz\ Z$$

تطبيق ١ / اشتق منحنى الطلب لأحمد إذا علمت أن منفعة الريال لدى أحمد هو (٣) وحدات وأن دخله (١٣) ريال ؟

الكمية	٢	٣	٤	٥	٦
المنفعة الحدية	٢١	١٥	٩	٧,٥	٦
MU /P=3	٧	٥	٣	٢,٥	٢
MU /P=2	١٠,٥	٧,٥	٤,٥	٣,٧٥	٣

الحل: المطلوب الآن أن نحسب منفعة الريال لأن لدينا المنفعة الحدية، وبالتالي سنضع سعرين معينين لكي يكفينا اشتقاق منحنى الطلب تحديد سعرين مختلفين لهذه السلعة، ثم بعد ذلك نستخرج المنفعة الحدية للريال وبالتالي نستطيع أن نحدد النقاط التوازنية .

المنفعة الحدية (MU) (Marginal Utility) مقسمة على (٣)، وكذلك المنفعة الحدية (MU) (Marginal Utility) مقسمة على (٢)، هذه منفعة الريال المنفق على هذه السلعة ففي المرة الأولى اخترنا السعر (٣) وفي المرة الأخرى اخترنا السعر (٢)، أي كأن السعر إنخفض من (٣) إلى (٢).

أولاً / نريد أن نختار نقطة التوازن التي تعظم منفعة المستهلك عندما كان السعر (٣)، في مثل هذه الحالة نهمل الرقم (٤) المقسوم على (MU/٢) ونركز على المقسوم على (٣) (MU/ 3). وهنا شرح الحل كما هو /

فلو قسمنا المنفعة الحدية (٢١÷٣= ٧ وحدات) وهذه منفعة عظيمة،

ولو قسمنا المنفعة الحدية (١٥÷٣ =٥ وحدات من المنفعة) إذاً سيشتري الوحدة الثالثة لأنها تعطيه خمس وحدات، وهو سيشتري إلى أن تصل منفعة الريال إلى (٣)، أما الوحدة الرابعة فالكمية تساوي (٤) والمنفعة الحدية تساوي (٩) ومنفعة الريال هي (٣) فنقسم المنفعة الحدية على منفعة الريال (٩ ÷ ٣ = ٣ وحدات من المنفعة) وهذا مساوي للمنفعة التي أعطاها للريال الذي لديه، وسيشتري هذه الوحدة، أما الوحدة الخامسة سيكون الناتج (٢,٥) وحدات وهو أقل من (٣) الذي أعطاها للريال الذي لديه في مخيلته فلن يشتري الوحدة الخامسة بل سيتوقف عند الوحدة الرابعة، فهنا نقول أن المستهلك يعظم منفعته بشرائه أربع وحدات من السلعة حيث تكون منفعة الريال هي ثلاثة.

أما إذا انخفض ثمن السلعة فنريد أن نشتق منحنى الطلب الذي يحكي علاقة بين السعر والكمية، السعر الآن واحد وهو (٣) والكمية المطلوبة التي تعظم منفعته هي (٤)، إذاً على المحور الرأسي نضع (٣) والمحور الأفقي نضع (٤)، وبالتالي هذه نقطة على منحنى الطلب. النقطة الثانية انخفض السعر من (٣) إلى (٢)، سنجد أن المنفعة الحدية للوحدة الثانية تكون (١٠,٥) لأننا قسمنا (٢١÷٢=١٠,٥)، إذاً أكيد سيشتري هذه الوحدة الثانية. وكذلك سيشتري الوحدة الثالثة لأنها ستعطيه (٧,٥)، والرابعة سيشتريها لان المنفعة الحدية (٤,٥) فهي أكبر من منفعة الريال في مخيلته وهو (٣)، أما الوحدة الخامسة سيشتريها لأنها اكبر من (٣)، أما الوحدة السادسة ستعطيه (٣) وهو نفس المنفعة للريال في مخيلته فهو سيتوقف عند الوحدة السادسة. إذاً عندما ينخفض السعر إلى ريالين سيشتري ستة وحدات، وإذا كان السعر ثلاثة ريالات سيشتري أربع وحدات، هذه النقاط تعظم منفعته، إذاً هذا المستهلك سيشتري أربع من السلعة عندما يكون سعرها ثلاثة ريالات وسيشتري ست وحدات عندما يكون سعرها ريالين. هذه النقاط توازنية ويمكن بواسطتها اشتقاق منحنى الطلب عن طريق النقطة الأولى نجمع بين الكمية (٤) والسعر (٣) والنقطة الثانية تجمع بين الكمية (٦) والسعر (٢) ثم نوصل بين النقطتين، وهذا يعطينا منحنى الطلب الذي يمثل سلوك هذا المستهلك .

خلاصة / أن المستهلك سيشتري وحدات من السلعة طالما أن منفعة الثمن الذي يدفعه من أجلها أقل من منفعة السلعة أو مساوياً لها. بمعنى عندما يصل إلى تساوي منفعة ثمن السلعة مع منفعة السلعة نفسها، هنا سيتوقف عن المزيد من الشراء.

المحاضرة الثامنة عشر :

تطبيق ٢ / لدينا سلعتين السلعة(x) والسلعة (y) ثم ننظر كيف يتحقق توازن المستهلك ؟(تطبيق في حالة اكثر من سلعة)

عدد الوحدات X	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية	منفعة الريال	عدد الوحدات Y	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية	منفعة الريال
1	65	65	6.5	4	500	120	4
2	110	45	4.5	5	590	90	3
3	140	30	3	6	650	60	2
4	155	15	1.5	7	680	30	1

السلعة (x) / نجد أن الوحدة الأولى تعطي منفعة كلية = ٦٥ و المنفعة الحدية =٦٥

وعندما يشتري المستهلك وحدتين تكون: المنفعة الكلية =١١٠ (لاحظ المنفعة الكلية في تزايد)

و المنفعة الحدية للوحدة الثانية = ٤٥. (لاحظ المنفعة الحدية في تناقص)

المنفعة الحدية يمكن استنتاجها من خلال القانون /

$$MU = \frac{\Delta TU}{\Delta Q}$$

المنفعة الحدية = مقدار التغير في المنفعة الكلية / مقدار التغير في الكمية المستهلكة من السلعة

☐ المنفعة الحدية = $\frac{65-110}{1-2} = \frac{45}{1} = 45$

☐ لاستخراج منفعة الريال نفترض ان سعر السلعة (x) P= ١٠ ريال ونعوض في القانون التالي /

منفعة الريال الواحد(في نظر المستهلك)= المنفعة الحدية للسلعة / ثمن السلعة = $\frac{MU}{P}$

منفعة الريال للوحده الاولى= $\frac{65}{10} = 6.5$ وَ للوحده الثانيه = $\frac{45}{10} = 4.5$, للوحده الثالثه = $\frac{30}{10} = 3$, للوحده الثالثه = $\frac{15}{10} = 1.5$

السلعة (Y) / نجد أن الوحدة الرابعه تعطي منفعة كلية = ٥٠٠ و المنفعة الحدية =١٢٠

لم يعطينا أي معلومات عن الوحدة الأولى والثانية والثالثة فالمنفعة الكلية أعطتنا المنفعة الإجمالية، التي هي المنفعة للوحدة الأولى والثانية والثالثة والرابعة.

للتأكد من الاجابه نعوض فالقوانين اعلاه

☐ لاستخراج منفعة الريال نفترض ان سعر السلعة (Y) P= ٣٠ ريال ونعوض في القانون اعلاه /

منفعة الريال للوحده الرابعة= $\frac{120}{30} = 4$ وَ للوحده الخامسة = $\frac{90}{30} = 3$, للوحده السادسه = $\frac{60}{30} = 2$, للوحده السابعه = $\frac{30}{30} = 1$

الان نريد أن نحدد ما هي الكميات التي يطلبها المستهلك من السلعة (X) والسلعة (Y)؟

الكميات التي يطلبها المستهلك /هي يعني الكميات التي تحقق توازن المستهلك، (تحقق تعظيم منفعة المستهلك) .

و بافتراض أن ثمن السلعة (X) = ١٠ وَ ثمن السلعة (Y)= ٣٠ ، ما هو شرط تحقيق التوازن ؟

✓ هو تساوي المنافع الحدية للريال المنفق على (X) مع المنفعة الحدية للريال المنفق على(Y) .

و يحدث هذا التساوي عند : منفعة الريال = ٣ للسلعة (X) عند شراء ثلاث وحدات .

منفعة الريال = ٣ للسلعة (Y) عند شراء خمس وحدات .

☐ إذاً هذه النقاط هي النقاط التوازنية، حيث يجب على المستهلك أن يشتري (٣) وحدات من السلعة (X)، ويشتري خمس وحدات من السلعة (Y) لان منفعة الريال متساوية، وهذا تساوي يحدث فقط عند هذه النقطتين. ٣ وحدات من (X) و ٥ وحدات من (Y).

⊙ما مقدار الدخل الذي يجب أن يحصل عليه هذا المستهلك لأجل شراء هذه الكميات من (X) و (Y)؟

بما أن ثلاث وحدات من (X) هي التي تحقق توازن المستهلك وثمن الوحده =١٠. إذاً (٣ × ١٠ = ٣٠).

و خمس وحدات من (Y)، هي التي تحقق توازن المستهلك ثمن الوحدة = ٣٠ . إذاً (٥×٣٠= ١٥٠).

⊙ إذا مجموع انفاقة على السلعتين = ١٥٠ + ٣٠ = ١٨٠ ريال . اذا يجب ان يكون دخله = ١٨٠ ريال.

نستنتج أن الكيمات التوازنية من السلعتين : هي ٣ وحدات من السلعة الاولى و ٥ وحدات من السلعة الثانيه. التي تعظم منفعة المستهلك.

تلخيص /

المنفعة العدديه هي منفعة قابلة للقياس . وقد حددنا شرط ضروري لتوازن المستهلك و توصلنا الى كيفيه اشتقاق منحنى الطلب من خلال افتراض المنفعة العدديه .

نظرية المنفعة تعتمد على فرض أساسي وهو قابلية المنفعه للقياس الكمي و التعبير عنها في شكل أرقام عدديه وهو افتراض بعيد عن الواقعية.

⊙ توازن المستهلك باستخدام نظرية منحنيات السواء. (أي بافتراض المنفعة الترتيبية) .

بدأ فريق من الاقتصاديين يعتمد على نظرية حديثة في تحليل سلوك المستهلك تقوم على أساس مقارنة درجه المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من استهلاكه للسلع (يعتمد على ترتيب درجة المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من الاستهلاك)

و تسمى نظرية منحنيات السواء .

وهذا الآن هو النهج السائد في دراسة المنفعة، لأنه هناك استحالة لقياس المنفعة، إذا كانت الوحدة التي تستخدم في قياس المنفعة هي وحدة (يوتل) وحدة من المنفعة.

مثال / عندما يريد شخص ما أن يحدد كم المنفعة التي حصل عليها من استهلاكه للكوب الأول من الماء، ثم الكوب الثاني فالمنفعه غير منضبطة بالنسبة له كم عدد الوحدات !!! ناهيك أن تكون المقارنة على مستوى الأفراد. إذاً المنفعة غير قابلة للقياس، وإنما من الممكن أن نرتب تفضيلات المستهلك. فكل مستهلك يستطيع ترتيب تفضيلاته.

ونذكّر أن المنفعة الترتيبية تقول ((يستحيل قياس المنفعة)). وبالتالي ليس أمامنا إلاّ وضع ترتيب لتفضيلات المستهلك. يكون عندنا مجموعات معينة و نقول أن المجموعة (أ) أفضل من المجموعة (ب) وأن المجموعة (ب) أفضل من المجموعة (ج) وهكذا ..

☐ افتراضات صحة سلوك المستهلك:

١. أن المستهلك رشيد، وأنه يسعى لتعظيم منفعته.

٢. المقدرة على ترتيب تفضيلات المستهلك. وبهذا نستخرج شريحة الاطفال.

٣.فرضية الانتقال والتعدي.

مفهومها /لو كان عندنا ثلاث مجموعات مجموعة (A) (B) (C). فلو قال المستهلك أن المجموعة (A) أفضل بالنسبة له من المجموعة (B) وقال إن المجموعة (B) أفضل من (C). نستنتج من ذلك أن المجموعة (A) أفضل من المجموعة (C) بكل تأكيد،

وهذا المقصود بالتعدي. يعني إنك تستطيع الحصول على نتيجة تلقائية من خلال ترتيب تفضيلات المستهلك.

٤.فرضية الاستزادة خير، أو الأكثر أفضل من الأقل. فحصول المستهلك على مزيد من السلعة يعطي منفعة أكبر.

و هذه الفرض يستبعد حالتين وهما:

أ.قد تكون الاستزادة ليست بخير، فإذا وصل المستهلك إلى نقطة تشبع، وهي نقطة وصول المنفعة إلى أعلى مستوى، فإذا زاد من استهلاكه للسلعة فالآن الاستزادة ليست بخير لأنها ستضر به.

ب.الاستزادة ليست بخير من السلع الضارة.

فإذا كانت الفرضيات متوفرة في المستهلك نستطيع فعلاً أن نصل إلى دراسة سلوك هذا المستهلك، ونصل إلى النتائج التي نرغب في الوصول إليها.

⊙منحنى السواء (Indifference curve): توضيح من مرجع خارجي :

منحنى السواء Indifference Curve منحنى السواء يمثل توليفات مختلفة من سلعتين تحقق للمستهلك نفس المستوى من الإشباع أو المنفعة الكلية. أي أن أي نقطة واقعة على منحنى السواء تشتمل على توليفة سلعتين تعتبر سواء في نظر المستهلك. ومن الطبيعي أن هذه التوليفات تختلف من شخص لآخر تبعا لاختلاف أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم. والجدول التالي يمثل تفضيلات أحد المستهلكين لسلعتين السلعة (X) و السلعة (Z)، وبتمثيل الجدول بيانيا نحصل على منحنى السواء كالآتي:-

التوليفات	السلعة (X)	السلعة (Z)
(A)	1	8
(B)	2	5
(C)	3	3
(D)	4	2

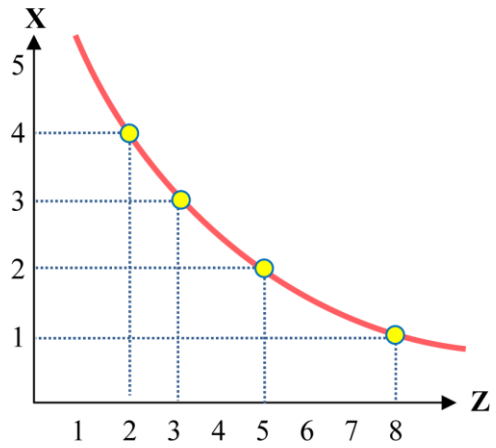

إن جدول ومنحنى السواء السابقين يوضحان توليفات أو مجموعات مختلفة من السلعتين (X)، (Z) تحقق للمستهلك نفس المنفعة، أي أن أي نقطة واقعة على منحنى السواء مثل النقطة (A) أو (B) أو (C) أو (D) تعتبر سواء في نظر المستهلك أي أن حصول المستهلك على التوليفة (A) والتي تشتمل على 1 وحدة من السلعة (X) و8 وحدات من السلعة (Z) يحقق له نفس الإشباع الذي تحققها له أي توليفة أخرى مثل (B) أو (C) أو (D) وكلها تعتبر سواء في نظره ولذلك يسمى المنحنى الممثل لتلك التوليفات منحنى السواء.

لماذا سميناه بمنحنى سواء ؟

طبعاً من اسمه، يعني أن المستهلك على أي نقطةً عليه سواء لا فرق. لماذا ؟

لأن مستوى المنفعة على منحنى السواء ثابت. عندما تنتقل من أعلى إلى أسفل ثم إلى أسفل أيضاً على نفس المنحنى .فمستوى المنفعة ثابت لا يتغير، وبالتالي المستهلك سيان عند أي نقطة على منحنى السواء.

تعريف الدكتور لمنحنى السواء / هو المنحنى الذي يربط بين المزيج المختلف من السلعتين (X) و (Y) والتي تعطي نفس المستوى من المنفعة. إذاً منحنى يربط بين توليفات مختلفة من (X) و (Y) أي مجموعات مختلفة من (X) و (Y) والذي يربط بين هذه المجموعات أنها كلها تعطي نفس المنفعة.

خصائص منحنيات السواء

إن منحنيات السواء التي تعكس تفضيلات المستهلك و أذواقه لها عدة خصائص رئيسية و التي تتلخص فيما يلي:-

١- أن هناك خريطة للسواء وعدد لانهائي من المنحنيات:

برسم عدة منحنيات للسواء نحصل على خريطة منحنيات السواء للمستهلك والتي تمثل صورة بيانية لتفضيلات المستهلك وأذواقه، حيث يتمكن المستهلك من ترتيب تفضيلاته المختلفة في شكل مجموعات لكل مجموعة منها منحنى السواء الخاص بها وبالتالي يكون هناك عدد كبير جدا لمنحنيات السواء والتي تشكل في مجموعها خريطة السواء لهذا المستهلك.

ويلاحظ من الشكل التالي الذي يوضح خريطة سواء مستهلك (بافتراض ثلاثة منحنيات سواء فقط) أنه كلما ارتفع منحنى السواء إلى أعلى كلما زادت المنفعة الكلية التي يتحصل عليها المستهلك، أي أن كل منحنى سواء أعلى يمثل إشباع أكبر، وعليه يهدف المستهلك إلى محاولة الوصول إلى أعلى منحنى سواء ممكن ليحقق بذلك أقصى مستوى ممكن من الإشباع. فأي نقطة واقعة على منحنى السواء (2) سوف تكون أفضل في نظر المستهلك من أي نقطة واقعة على منحنى السواء (1) لأنها سوف تشتمل على كمية أكبر من السلعة (X) أو السلعة (Z) أو السلعتين معا، وبالتالي تحقق للمستهلك منفعة أكبر. وأيضا كل نقطة على منحنى السواء (3) سوف تكون أفضل في نظر المستهلك من أي نقطة واقعة على منحنى السواء (2).

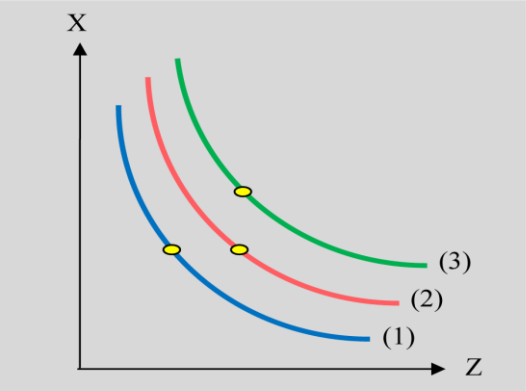

٢- منحنيات السواء لا تتقاطع أبدا:

لما كانت تفضيلات المستهلك تتميز بالمنطقية فإن تقاطع منحنيات السواء يدل على عدم منطقية الاختيار. فإذا كانت النقطة (A) تحقق نفس الإشباع الذي تحققه النقطة (B) للمستهلك لوقوعهما على نفس منحنى السواء (1)، ويلاحظ أيضا أن (B) و(C) متساويتان في المنفعة أو الإشباع لوقوعهما على نفس المنحنى (2)، وهذا أمر غير منطقي لأنه في هذه الحالة تكون (C) توليفة تعطي نفس الإشباع الذي تعطيه التوليفتان (A) و(B) وعليه تصبح النقطتان أو التوليفتان (A) و (C) متعادلتان في مستوى الإشباع، ولكن في الواقع أن التوليفة (C) الواقعة على منحنى السواء (2) تحقق إشباع أكبر للمستهلك من التوليفة (A) الواقعة على المنحنى (1)، لأنها تشتمل على كمية أكبر من السلعة (X)، وبالتالي فإن تقاطع المنحنيات (1)، (2) كما في الرسم السابق لا يمكن أن يكون صحيحا ولابد أن تكون منحنيات السواء موازية لبعضها وليست متقاطعة.

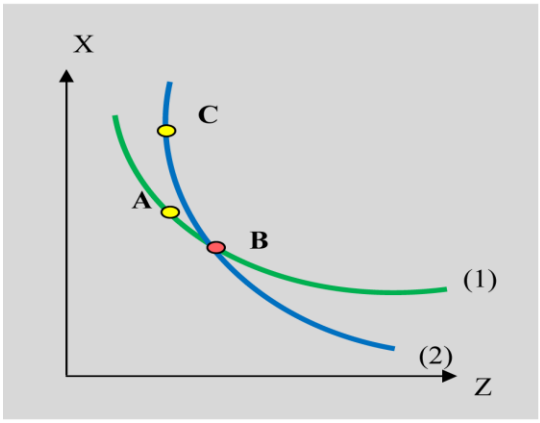

٣- منحنيات السواء سالبة الميل:

يتضح مما سبق أن منحنى السواء ميله سالب أي يتجه من أعلى إلى أسفل متجها جهة اليمين، أي يتجه من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي الأمر الذي يدل على أن زيادة الكمية المستهلكة من السلعة (X) تكون مقابل نقص الكمية المستهلكة من السلعة (Z)، وكلما اتجه المستهلك على منحنى السواء من أعلى إلى أسفل فإنه يزيد كمية استهلاكه من السلعة (X) ويقلل كمية استهلاكه من السلعة (Z)، أي أنه يحل السلعة (X) محل السلعة (Z). والمعدل الذي على أساسه يحل المستهلك (X) محل (Z) يسمى المعدل الحدي للإحلال Marginal Rate of Substitution (MRS). ويعرف معدل الإحلال الحدي بأنه "الكمية من السلعة (Z) التي يكون المستهلك مستعدا للتنازل عنها مقابل إحلال وحدة واحدة من السلعة (X) محلها محققا نفس المستوى من الإشباع"، أي أن:-

$$MRS = \frac{\Delta Z}{\Delta X}$$

ومعدل الإحلال الحدي تكون قيمته سالبة لأن زيادة كمية الاستهلاك من السلعة (X) بالمقدار ΔX تكون مقترنة بنقص كمية الاستهلاك من السلعة (Z) بالمقدار Z Δ. وهذا المعدل هو نفسه ميل منحنى السواء عند نقطة معينة، وعليه يكون ميل منحنيات السواء سالب.

ويلاحظ أيضاً أن ميل منحنى السواء عند نقطة معينة يكون:-

$$= \frac{-\Delta Z}{\Delta X} = \frac{MU(X)}{MU(Z)}$$

وعلى ذلك فإن ميل منحنى السواء عند نقطة معينة يعبر عن معدل الإحلال الحدي للسلعة (س) محل السلعة (ص)، كما أنه يعبر أيضا عن نسبة المنفعة الحدية للسلعة (س) إلى المنفعة الحدية للسلعة (ص).

٤-منحنيات السواء محدبة اتجاه نقطة الأصل:

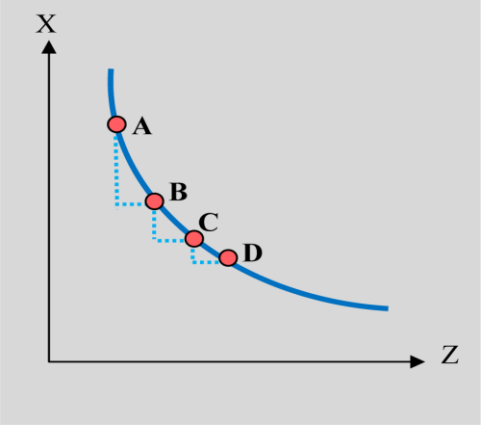

يلاحظ من جدول السواء وشكل منحنى السواء أن المستهلك عند زيادة استهلاكه من السلعة (X) بوحدة واحدة يضحي بكميات متناقصة من السلعة (Z)، بمعنى أن ميل منحنى السواء يتناقص كلما انتقل المستهلك على المنحنى من أعلى إلى أسفل أي كلما انتقل من النقطة (A) إلى (B) ثم إلى (C) وإلى (D) هكذا. ويرجع هذا التناقص في ميل منحنى السواء إلى تناقص المنفعة الحدية للسلعة (X) بالنسبة للمنفعة الحدية للسلعة (Z) مع زيادة الكمية المستهلكة من السلعة (X) ونقص الكمية المستهلكة من (Z) وفقا لقانون تناقص المنفعة الحدية. هذا التناقص في ميل منحنى السواء أو المعدل الحدي للإحلال يجعل منحنى السواء يتخذ الشكل المحدب نحو نقطة الأصل.

المحاضرة التاسعة عشر من شرح دكتور الماده

مراجعه / منحنى السواء هو ذلك المنحنى الذي يربط بين التوليفات المختلفة من السلعتين (x) و (y) والتي تعطي نفس المستوى من الإشباع. وهذا يعني أن الانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى السواء (يعني أنها سواء بالنسبة للمستهلك). لأن منفعته لا تتغير بالانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى السواء.

وتكلمنا عن خصائص منحنى السواء وهي كالتالي:

١.أن هناك العدد الكثير اللانهائي من منحنيات السواء، والأعلى منها بلا شك أنه يعطي مستوى منفعة أكبر من منحنيات السواء الأدنى.

٢.أن منحنيات السواء لا تتقاطع. لأن كل منحنى سواء يعطي مستوى منفعة أو مستوى إشباع يختلف عن الآخر.

٣.أن ميل منحنيات السواء سالب، أي أنها تنحدر من الأعلى إلى الأسفل، أو من اليسار إلى اليمين. و يعني أن زيادة استهلاك السلعة لابد أن يكون مصحوباً بتخفيض السلعة الأخرى، حتى نُبقي مستوى المنفعة ثابت.

٤. أن منحنيات السواء محدبة تجاه نقطة الأصل.(مقعرة من أعلى). وهذا يعني أن القيمة المطلقة للميل تتناقص كلما اتجهنا من أعلى إلى أسفل أي أن الميل ليس ثابت، لأنه على شكل منحنى، وبالتالي هذا الميل يتناقص عندما نتجه من أعلى إلى أسفل.

⊙ ما هو معدل الإحلال الحدي؟marginal rate of substitution of x for y ،،،،

رياضياً / هو القيمة المطلقة للميل، لأن قيمة الميل سالب. ،،،،

تعريفه /هو " معدل يوضح عدد الوحدات التي يجب التنازل عنها من السلعة (y) مقابل الحصول على وحدة واحدة من السلعة الأخرى (x) للحصول على نفس المستوى من الإشباع". ،،،،

مثال/ لو أردنا أن نزيد (x) بمقدار وحدة واحدة، ضحينا بثلاث وحدات من (y) نقول أن المعدل الإحلال الحدي يساوي ثلاثة.

تم إدراج القانون سابقا

نحن نقوم بتطوير خط الدخل (قيد الميزانية)/ المستهلك يتقيّد بميزانيته في الاستهلاك. أي لا يستطيع أن ينفق أكثر من دخله. من أجل الوصول إلى توازن المستهلك ..فكيف يحصل ذلك ؟

قيد الميزانية / ،،،،

هو خط يمثل كل نقطة عليه توليفة من السلعة (x) و (y) والتي يستطيع المستهلك الحصول عليها من خلال دخله المعطى والأسعار السائدة في السوق.

وهو عبارة عن خط يربط بين توليفات مختلفة من السلع (x) و(y) .

المعادله الرياضيه التي توضح خط الدخل /Budget line

دخل المستهلك (السلعتين) = الانفاق على السلعة (x) + الانفاق على السلعة (y)

$$I = Px\ X\ + Py\ Y$$

سعر السلعة (x) × كمية (x) + سعر السلعة (y) × الكمية (y)

مثال/ لو أعطينا دخل المستهلك (I) =١٠٠٠ ريال ، و سعر السلعة (px) = ٢٠ ، و سعر السلعة من (py) = ٤٠ ريال

إذا تصبح المعادلة كالتالي /

$$1000= (X)20 +(Y)\ 40$$

و إذا أردنا أن نمثل هذه المعادلة من خلال الرسم للمعادلة الخطية، نضع (y) على المحور الرأسي و (X)على المحور الأفقي .

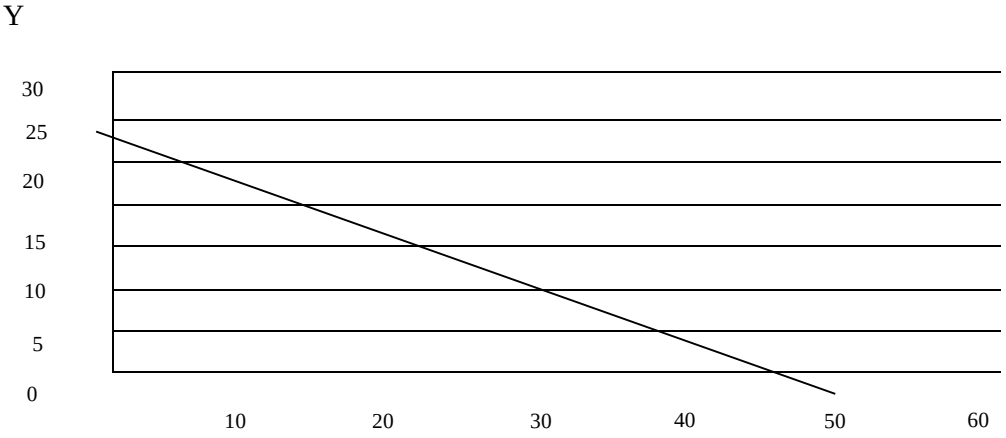

⊙ بما أن الدخل = (١٠٠٠) وسعر السلعة (X) = 20 ريالاً .

كمية الوحدات من السلعه = $\frac{1000}{20}$ = 50 وحده . و هي أقصى ما يمكن أن يشتريه المستهلك من هذه السلعه .

فنضع (٥٠) على المحور الأفقي وهذه هي نقطة قيد الميزانية لأنها أقصى ما يمكن شراءه من السلعة (X) في حالة إنفاق جميع دخله على السلعة (X)، وعند هذه النقطة يعني أنه لا يشتري شيئاً من السلعة (Y) وهذه نقطة ممكنة ومن الخيارات المتاحة للمستهلك.

كمية الوحدات من السلعه Y= $\frac{1000}{40}$ = 25 وحده . و هي أقصى ما يمكن أن يشتريه المستهلك من هذه السلعه .

فنضع (٢٥) على المحور الرأسي وهذه هي نقطة قيد الميزانية لأنها أقصى ما يمكن شراءه من السلعة (y) في حالة إنفاق جميع دخله على السلعة (y)، وعند هذه النقطة يعني أنه لا يشتري شيئاً من السلعة (x) وهذه نقطة ممكنة ومن الخيارات المتاحة للمستهلك.

تلخيص / إذاً هذه نقطتين أحدهما ينفق جميع دخله على (y) والثانية ينفق جميع دخله على (x). إذا وصلنا بين النقطتين أصبح عندنا ما يعرف بقيد الميزانية (خط الدخل) .و جميع النقاط الأخرى نجد أنها موجودة على الرسم أي متاحة. فأي توليفة يمكن أن يشتريها المستهلك على هذا الرسم تكون واضحة من خلال المسافة بين (٢٥) و(٥٠). إذاً قلنا أن خط قيد الميزانية يربط بين توليفات مختلفة من (x) و (y) والتي يستطيع المستهلك شراءها عند دخل محدد وعند الأسعار السائدة في السوق .

⊙ ما هو الفرق بين قيد الميزانية ومنحنى السواء؟ ،،،

منحنى السواء يربط بين توليفات مختلفة من (x) وَ (y) و التي تعطي نفس المستوى من المنفعة،

بينما قيد الميزانية يربط بين توليفات مختلفة من (x) وَ (y) والتي يستطيع المستهلك الحصول عليها أو شراءها عند دخل معين، وعند الأسعار السائدة في السوق.

⊙توظيف منحنى السواء وقيد الميزانية لتحديد توازن المستهلك.

منحنى السواء وقيد الميزانية أداتين مهمتين في تحديد توازن المستهلك، عندما يكون قيد الميزانية مماساً لأعلى منحنى سواء ممكن. ومنحنى السواء هو القيمة المطلقة لميله و يسمى معدل الإحلال الحدي.

$$\text{القيمة المطلقة لميل قيد الميزانيه} = \frac{\text{سعر السلعة } P(x)}{\text{سعر السلعة } P(y)}$$

$$\text{الميل} = \frac{\text{التغير في المحور الرأسي}}{\text{التغير في المحور الافقي}}$$

⊙نفس الرسم فالصفحه السابقة .

مثلا /التغير في الكمية من ٠ الى ٢٥ $= \frac{\text{التغير في المحور الرأسي}}{\text{التغير في المحور الافقي}} = \frac{25}{50} = 0.5$ ، القيمة المطلقة لميل قيد الميزانيه $= \frac{\text{سعر السلعة } (x)}{\text{سعر السلعة } (y)} = \frac{20}{40} = 0.5$

إذاً قاعدة دائماً صحيحة أن القيمة المطلقة لميل قيد الميزانية هو القيمة المطلقة للميل، كذلك القيمة المطلقة لميل منحنى السواء هو معدل الإحلال الحدي لـ(x) محل (y).

ويحدث التوازن عندما يكون قيد الميزانية لأعلى منحنى سواء ممكن.

أي عندما يكون(ميل منحنى السواء) $\frac{\text{سعر السلعة } (x)}{\text{سعر السلعة } (y)} = \frac{\text{معدل الاحلال الحدي } (x)}{\text{معدل الاحلال الحدي } (y)}$ (معدل الاحلال الحدي)

$$\frac{MUx}{MUy} - \frac{Px}{Py} \quad \text{أي ان} \quad \frac{MUy}{Py} - \frac{MUx}{Px}$$

⊙ توازن المستهلك باستخدام فكرة منحنيات السواء :

التوازن / هو الحاله التي يحصل عليها المستهلك على أقصى إشباع ممكن في ظل دخله المحدود و أثمان السلع المحدودة في السوق.

منحنى الاستهلاك الداخلي / هو عباره عن المنحنى الذي يربط التوليفات التوازنيه المختلفه من السلعتين (x) وَ (y) والتي يختارها المستهلك عن تغير الدخل مع ثبات أسعار السلع .

منحنى الاستهلاك السعري / هو الذي يربط بين التوليفات التوازنيه المختلفه من (x) وَ (y)التي يختارها المستهلك عندما يتغير سعر إحدى السلعتين مع بقاء الدخل ثابتا.

نستنتج /

عندما تتساوى القيمة المطلقة لميل قيد الميزانية. ومعدل الإحلال الحدي (القيمة المطلقة لميل منحنى السواء) يتحقق التوازن.

المحاضرة العشرون

⊙ أن كلاً من المنفعة العددية والمنفعة الترتيبية توصلان إلى نتيجة واحده، وهي أن توازن المستهلك يتحقق عندما تكون المنفعة الحدية للريال المنفق على (X) مساوية للمنفعة الحدية للريال المنفق على (Y).

مثال توضيحي /

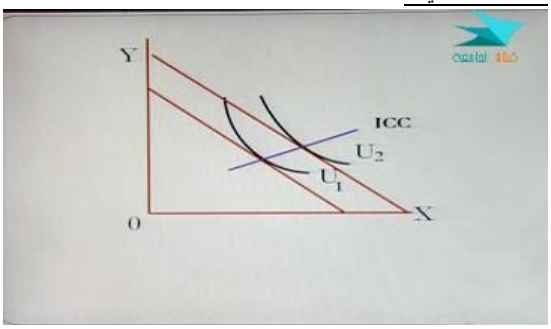

✎ بالنظر إلى التوازن من خلال الرسم نجد أن : قيد الميزانية الأول(مماس لمنحنى السواء (U1)) وهي نقطه توزان المستهلك التي يكون عندها قيد الميزانية مماساً(ملامساً) لاعلى منحنى سواء ممكن وليس قاطعاً. فعندما يكون مماساً يكون الميلين متساويين ولكن عندما يكون أحدهما قاطعاً للآخر فالميلين سيكونين مختلفين تماماً.

و معنى ذلك أن المستهلك لا يستطيع الحصول على النقطة الأخرى التي في الأعلى إلا إذا زاد دخله .

✎ ولكن لو تغير الدخل فسوف يتغير توازن المستهلك وبذلك فإن قيد الميزانية سينتقل إلى أعلى، فإذا زاد دخل المستهلك انتقل قيد الميزانية إلى أعلى، وإذا انخفض دخل المستهلك انتقل قيد الميزانية إلى أسفل.

فلو افترضنا زيادة الدخل سيكون عندنا قيد ميزانية جديد، ومنحنى سواء جديد، ونقطة تلامسهما ستكون نقطة توازن جديدة للمستهلك.

فإذا وصّلنا بين هذه النقاط التوازنية المختلفة عند تغير الدخل مع بقاء الأسعار ثابتة سيكون عندنا منحنى يسمى بمنحنى الاستهلاك الدخلي.
ننظر للرسم أعلاه. وقدرمزنا بالرمز (ICC منحنى الاستهلاك الدخلي) و يبين كيف يتغير استهلاك المستهلك عند تغير دخله فقط.

✎ منحنى الاستهلاك الداخلي / هو عباره عن المنحنى الذي يربط التوليفات التوازنيه المختلفه من السلعتين (x) وَ (y) والتي يختارها المستهلك عن تغير الدخل مع ثبات أسعار السلع .

ويمكن تعريفه بصيغتين: ،،،

✎ الصيغة الأولى/ هي أن منحنى الاستهلاك الدخلي يوضح كيف يتغير توازن المستهلك عند تغير دخل المستهلك فقط. مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة وأهمها الأسعار.

✎ الصيغة الثانية: هو المنحنى الذي يربط بين التوليفات التوازنية المختلفة من (X) و (Y) والتي يحصل عليها المستهلك عند تغير دخله فقط. مع بقاء الأسعار ثابتة.

أهمية منحنى الاستهلاك الداخلي / من خلاله يمكن معرفة نوع السلعة هل هي سلعه دنيا أو سلعه عاديه فإذا كان ميله موجباً نقول أن كلا السلعتين (X) و (Y) تعتبر سلع عاديه لماذا ؟

لأنه لما زاد الدخل زاد الطلب على كلا السلعتين فالكميه المطلوبة من (X) زادت وكذلك الكميه المطلوبة من (Y) زادت نتيجة لزيادة دخل المستهلك، وهذا يمثل منحنى الاستهلاك الدخلي.

فمنحنى الاستهلاك الداخلي يبين كيف يتغير توازن المستهلك عند تغير سعر إحدى السلعتين فقط.

تعريف منحنى الاستهلاك السعري: ،،،،

هو المنحنى الذي يربط بين التوليفات التوازنية المختلفة من (X) و (Y) التي يختارها المستهلك عندما يتغير سعر إحدى السلعتين مع بقاء الدخل ثابتاً.

ويمكن تعريفه بإحدى صيغتين :

الصيغة الأولى: أن منحنى الاستهلاك السعري يوضح كيف يتغير توازن المستهلك عند تغير سعر إحدى السلعتين.

الصيغة الثانية: منحنى الاستهلاك السعري يربط بين التوليفات التوازنية المختلفة من (X) و (Y) والتي يحصل عليها المستهلك عند تغير سعر إحدى السلعتين فقط، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. فالدخل يكون ثابت وسعر السلعة الأخرى ثابت، وهكذا ويمكن تمثيله من خلال الرسم .

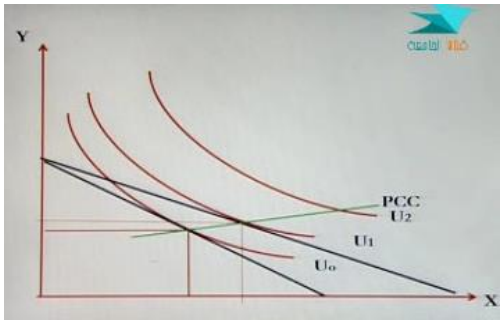

شرح/

نلاحظ أن منحنى الاستهلاك السعري و رمزه (PCC)، يربط بين النقاط التوازنية بمعنى أن أي نقطه عليه هي نقطه منحنى قيد الميزانية ويكون مماساً لمنحنى السواء.

هنا اخترنا نقطتين أنه ربط بين نقطة قيد الميزانية مماساً لمنحنى السواء الأول (U0) وقيد الميزانية الجديد يكون مماساً لمنحنى السواء الجديد (U1)، و نلاحظ كيف تغير قيد الميزانية، ما سبب تغير قيد الميزانية ؟

نلاحظ ان المنحنى زحف إلى اليمين جهة السلعة (X) بمعنى أن سعر السلعة (X) انخفض، ولهذا منحنى الاستهلاك السعري يوضح كيف يتغير توازن المستهلك عند تغير سعر إحدى السلعتين.

هنا افترضنا أن الذي تغير هو سعر السلعة (X) أي انخفض سعر السلعة (X) فلما انخفض يكون مقدرته على شراء كميه اكبر من السلعة (X) ممكن، ولهذا نقطة تقاطع قيد الميزانية مع المحور الأفقي الآن صارت أبعد من النقطة السابقة .

أي انه يمكن أن يشتري كميه أكبر في المرة الماضية عندما افترضنا أن سعر السلعة (X) هو (٢٠) ودخله هو (١٠٠٠) يكون أقصى كميه يقدر يشتريها هي (٥٠) وحده من السلعة (X)، لكن لو انخفض سعر السلعة (X) من (٢٠) إلى (١٠) يعني ذلك أن المستهلك يمكنه أن يشتري (١٠٠) وحده من السلعة (X) لأن ($\frac{1000}{10} = 100$) وحده من (X). إذاً في حالة انخفاض السعر نجد أن قيد الميزانية يزحف إلى أعلى جهة السلعة (X) فقط لان جهة السلع (Y) لم يتغير شيء، وبالتالي لا يمكن أن يتغير فما دام سعر السلعة ثابت ودخل المستهلك ثابت، إذاً نقطة التقاطع مع محور الرأسي لا تتغير، الذي يتغير فقط نقطة تقاطعهما مع المحور الأفقي بسبب تغير سعر السلعة (X).

إذا نلاحظ أن منحنى الاستهلاك السعري (PCC) له أهميه كبيره و يمكن توظيفه في اشتقاق منحنى الطلب الذي يعتبر الهدف من دراسة المنفعة.

دراسة المنفعة هو الوصول إلى توازن المستهلك ومن ثم اشتقاق منحنى الطلب.

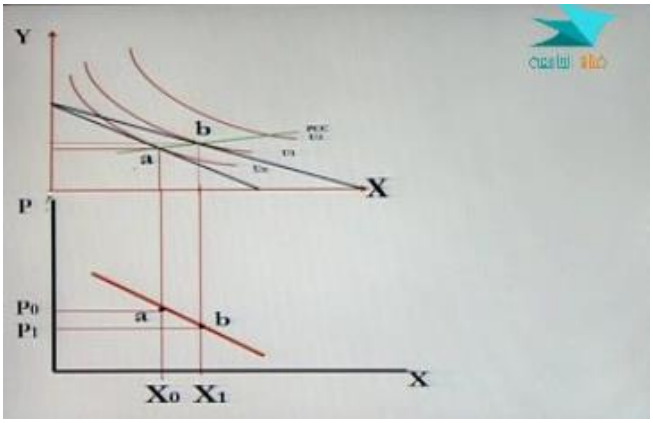

⊙الأدوات التي نستخدمها في اشتقاق منحنى الطلب: منحنى السواء ، قيد الميزانية ، منحنى الاستهلاك السعري.

شرح الرسم اعلاه /

لاحظ الفرق بين الرسم العلوي والرسم السفلي، فالرسم العلوي الموجود على المحور الرأسي هوكمية السلعة (Y) والموجود على المحور الأفقي هو السلعة (X)، و بما ان الرسم السفلي (X) هي متماثلة مع (X) الموجودة على المحور الأفقي، فإن بداية المنحنى الأفقي متحد أو متوافق مع نقطة بداية الرسم السفلي، لان المحور الأفقي مشترك للمنحنيين.

أما المحور الرأسي فهو مختلف بالنسبة للرسم السفلي. فهو يمثل سعر السلعة (X).

شرح الدكتور / هنا اشتقنا منحنى الطلب نزّلنا (a) التي كانت في الرسم العلوي للأسفل، لأنها كانت مشتراة التي هي (X0) كميه من (XX0) كانت مشتراه عندما كانت السعر(P0) ثم بعد ذلك عندما أنخفض السعر وانتقل توازن المستهلك من (a) إلى (b) ونزّلنا النقطة (b) للأسفل، هذه النقطة مشتراه متى؟ عندما انخفض السعر ولهذا وضعنا النقطة (b) عند سعر منخفض والذي هو (P1). فنلاحظ انه عندما أنخفض السعر زادت الكميه المطلوبة من السلعة (X)، وهذا هو فعلاً هو منحنى الطلب ونسميه منحنى الطلب العادي (منحنى طلب مارشال).

ونلاحظ أن جميع النقاط (a) و (b) على منحنى الطلب هي نقاط توازنيه.و أيضا النقاط الأخرى يمكن اشتقاقها بنفس الطريقة

⊙ ونستنتج أن أي نقطه على منحنى الطلب هي نقطة توازن المستهلك، (أي ان المستهلك يعظم منفعته).

⊙وهذا الاشتقاق مهم جداً لأنه خلاصة دراسة سلوك المستهلك.

نجد أن نقاط الانتقال من (a) و (b) هي أتت بسبب تغير سعر السلعة (X) فقط. يعني مع بقاء سعر السلعة (Y) ثابت وبقاء الدخل ثابت. إذاً العوامل الأخرى مهمة لأنها عوامل سوف تؤدي إلى نقل المنحنى وليس الانتقال من نقطه إلى أخرى على نفس منحنى الطلب.

ملاحظه عن اشتقاق منحنى الطلب العادي (منحنى طلب مارشال) / إن انتقال قيد الميزانية بسبب تغير السعر وبالتالي وضع النقاط التوازنية في الأسفل ثم نوصل بين هذه النقاط التوازنية فيعطينا ما يسمى بمنحنى الطلب أو منحنى مارشال.

تطبيق ٣/ أكمل الجدول التالي بما يلزم لإيجاد توازن المستهلك (بدر) مستخدماً أسلوب منحنيات السواء في تحليلك لهذا المستهلك ثم اجب عن الاسئله التاليه . علماً بأن ثمن الوحدة من (X=٢ ريال) وثمن الوحدة من (Y =١٠ ريال) ودخل بدر (٣٠ ريال).

السلعة X				السلعة Y			
الكميه	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية	منفعة الريال	الكمية	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية	منفعة الريال
١	٣٤	٣٤	١٧	١	٥٥	٥٥	٥,٥
٢	٥٤	٢٠	١٠	٢	٩٥	٤٠	٤
٣	٦٦	١٢	٦	٣	١٢٥	٣٠	٣
٤	٧٦	١٠	٥	٤	١٥٣	٢٨	٢,٨
٥	٨٤	٨	٤	٥	١٧٢	١٩	١,٩

١. احسب ما هي الكميات التي يشتريها (علي) من السلعتين ليحقق التوازن؟
٢. احسب المعدل الحدي الإحلالي عند وضع التوازن؟
٣. اكتب معادلة خط الميزانية.

الحل / ⊙ اولا : نوجد قيمة المنفعة الحديه/

⊙السلعة (X) / نجد أن الوحدة الأولى تعطي منفعة كلية = ٣٤ و المنفعة الحدية =٣٤

وعندما يشتري المستهلك وحدتين تكون: المنفعة الكلية = ٥٤ (لاحظ المنفعة الكلية في تزايد)

و المنفعة الحدية للوحدة الثانية = ٢٠ (لاحظ المنفعة الحدية في تناقص)

المنفعة الحدية يمكن استنتاجها من خلال القانون /

$$MU = \frac{\Delta TU}{\Delta Q}$$

المنفعة الحدية = مقدار التغير في المنفعة الكلية / مقدار التغير في الكمية المستهلكة من السلعة

☐ المنفعة الحدية للوحده الثانيه = $\frac{34-54}{1-2} = \frac{20}{1} = 20$

☐ لاستخراج منفعة الريال نعوض في سعر السلعة (X) P= ٢ ريال باستخدام القانون التالي /

منفعة الريال الواحد(في نظر المستهلك)= المنفعة الحدية للسلعة / ثمن السلعة = MU / P

منفعة الريال للوحده الاولى= $\frac{34}{2} = 17$ وَ للوحده الثانيه = $\frac{20}{2} = 20$, للوحده الثالثه = $\frac{12}{2} = 6$, للوحده الرابعه = $\frac{10}{2} = 5$

☐ ونعوض في نفس القانون لاستخراج باقي المنافع الحديه للوحدات المتبقيه, ومنافع الريال الواحد حتى نكمل الجدول .

و بنفس الطريقه نقوم بحل نواتج السلعه الثانيه Y وستظهر معنا الناتج الموجوده فالجدول وبامكانك استخدام الصفحه المقابله لخطوات الحل ونبدأ بعدها بحل باقي الفقرات .

ثانيا / إيجاد المعدل الحدي الاحلالي عند وضع التوازن (نوجد نقاط التوزان أولا):

حتى يتحقق توازن المستهلك ننظر إلى النقطة التي يتساوى عندها منفعة الريال.

منفعة الريال المنفق على (X) يتساوى مع منفعة الريال المنفق على السلعة (Y)، عندما : نشتري من الأولى ٥ وحدات والثانيه وحدتين .

لاننا نجد ان منفعة الريال تتساوى في الحالتين = ٤ .

إذا نقطة توزان المستهلك بدر هي =خمس وحدات من السلعه الاولى (X) و وحدتين من السلعة الثانيه (Y) .

الأن نتأكد هل يمكن أن يشتري هذا الدخل ٣٠ ريال هذه الكمية :

للسلعة الاولى (X) = ٥ وحدات × ٢ ريال = ١٠ ريال

للسلعة الثانيه (Y) = ٢ وحده × ١٠ ريال = ٢٠ ريال ، و نستنتج أن دخل المستهلك يتساوى مع إنفاقه إذا هذه نقاط توزانيه .

نأتي الأن لايجاد معدل الاحلال الحدي :

معدل الإحلال الحدي هو "الكمية من السلعة (y) التي يكون المستهلك مستعدا للتنازل عنها مقابل إحلال وحدة واحدة من السلعة (X) محلها محققا نفس المستوى من الإشباع"،
أي أن:- $MRS = \frac{\Delta y}{\Delta X}$

بما أن منفعة الريال تساوت عند الوحده الخامسه للسلعة الاولى (X) و الوحده الثانيه من السلعة (Y) نوجد المنفعة الحديه لهما كما في السابق :

☐ المنفعة الحدية للوحده الخامسه من (X) = $\frac{76-84}{1-2} = \frac{8}{1} = 8$ ، ☐ المنفعة الحدية للوحده الثانيه من(Y) = $\frac{95-55}{2-1} = \frac{40}{1} = 40$

نعوض الان في قانون الاحلال الحدي/

$$MRSx,y = \frac{MUx}{MUy} = \frac{8}{40} = \frac{1}{5}$$

أو

$$\text{قيد الميزانيه (الصيغة الثانيه لتوازن المستهلك) نلاحظ نفس الناتج} = \frac{PX}{PY} = \frac{1}{5}$$

ثالثا / معادلة خط الميزانيه :

المعادله الرياضيه التي توضح خط الدخل /Budget line

دخل المستهلك (السلعتين) = الانفاق على السلعة (X) + الانفاق على السلعة (y)

$$I = Px\ X\ + Py\ Y$$

سعر السلعة (x) × كمية (x) + سعر السلعة (y) × الكمية (y)

دخل المستهلك (I) = ٣٠ ريال ، و سعر السلعة (px) = ٢ ، و سعر السلعة من (py) = ١٠ ريال

إذا تصبح المعادلة كالتالي /

$$30 = (X)\ 2 + (Y)\ 10$$

و بحل التمرين السابق نكون قد انتهينا من دراسة سلوك المستهلك .

☐ والذي أوصلنا إلى النتيجة المهمة / اشتقاق منحنى الطلب باستخدام المنفعة العددية أو باستخدام المنفعة الترتيبية .

المحاضره العشرون

بعد ذلك ننتقل الى / ⊙ دراسة سلوك المنتج و الهدف من دراسته :

✎ الهدف من دراسته /هو الوصول إلى منحنى عرض المُنتج فهو يمثل النتيجة النهائية التي نطمح في الوصول إليها.

☐ مفهوم الإنتاج: هو عملية تحويل مختلف عناصر الإنتاج (أرض،عمل، رأس مال، تنظيم) إلى سلع وخدمات يكون المستهلك على استعداد لدفع ثمن لها .

☐عناصر الإنتاج : هي مجموعة العوامل التي تتضافر فيما بينها للإسهام في إنتاج الأموال الاقتصادية.

أو هي الموارد الاقتصادية التي تجعل من إنتاج السلعة أو الخدمة أمراً ممكناً وبدونها يستحيل القيام بهذا الإنتاج.

وعناصر الإنتاج يمكن أن نسميها/ مدخلات عناصر الإنتاج و الإنتاج نفسه يسمى مخرجات. ،،،،

ويقوم المنظم بعملية المزج بين عناصر الإنتاج للوصول إلى إنتاج حقيقي، وبالامكان تسميتها المورد الاقتصادي أو العنصر الإنتاجي فهي تجعل إنتاج السلعة أو الخدمة أمر ممكناً وبدونها يستحيل القيام بهذا الإنتاج، و يختلف إنتاج كل سلعه عن الأخرى فبعض السلع يتطلب عناصر إنتاج معينه والبعض الآخر يتطلب عناصر أخرى مختلفة.

✎ وتشمل عناصر الانتاج(الموارد الاقتصادية) أربع عناصر أساسيه /

١ . عنصر الأرض:

الأرض في معناها تتمثل في التربة ولكن من الناحية الاقتصادية هي تعبير مختصر للموارد الطبيعية.

ويقصد بها جميع الموارد المستمدة من الطبيعة والتي تستخدم في الإنتاج. فلابد أن تكون قابله للاستخدام في الإنتاج أي تكون عنصر إنتاجي، وهي تشتمل على الصفات الطبيعية والحيوية والكيميائية والجغرافية لسطح الأرض، فضلاً عما تحتويه في باطنها من معادن ومناجم ومياه جوفيه، وما يكتنفها من ثروة مائية تتمثل في البحيرات والأنهار والمحيطات وما في أعماقها من ثروة سمكيه وهي كذلك تشمل الظروف المناخية المحيطة بها.

والأرض هي الاصطلاح الذي أعتاد الاقتصاديون القدامى إطلاقه على جميع الموارد والثروات المستمدة من الطبيعة. إذاً الأرض تعتبر عنصر إنتاجي منوع لحياة الإنسان.

الخصائص الأساسية للأرض(هناك ثلاث خصائص):

١.ثبات مساحة الأرض: فمن الصعب زيادة العرض الطبيعي للأرض والذي يعبر عن سطح الأرض وجوفها والغلاف الجوي المحيط بها، فالأرض تعتبر محدودة أو ثابتة المساحة (أرض للمزارع تكون محدودة وثابتة بالنسبة له)، (و أرض أي دوله مساحه محدده وثابتة لا يمكن زيادتها).

٢.انعدام نفقة الإنتاج : الأرض هبة مجانية من الله سبحانه وتعالى، أوجدها وليس للإنسان دخل في إنتاجها. منحنا إياها لأجل استخدامها في الإنتاج.

٣.عدم تجانس الأرض: تختلف خصائص الأرض وتتباين كثيراً فيما بينها، فيندر تماثل قطعتين من الأرض تماثلاً تاماً حتى وإن كانتا متجاورتين. فمن الطبيعي أن الأراضي غير متجانسة فهناك أراضي زراعيه وأراضي غير زراعيه، والأراضي الزراعية بعضها يتصف بالخصوبة وبعضها اقل خصوبة وبعضها يحتاج إلى إعادة تكوين لأجل أن تكون صالحه للزراعة و هكذا.

☐ قانون تناقص الغلة : إذا كان هناك عنصرين أو اكثر من عناصر الإنتاج، وكانت كمية أحدهما ثابت وكمية الأخر متغيرة، فإن زيادة العنصر المتغير بوحدات متتالية يؤدي بعد حد معين إلى تناقص في الناتج الحدي والناتج المتوسط.

مثال توضيحي للقانون / من أحد المراجع : لنفترض أن هناك مشروع ينتج سلعة القمح و انه يستخدم عنصرين أساسيين من عناصر الانتاج : عنصر الارض وعنصر العمل . ولنفترض ان العنصر الثابت هو الارض أي ان مساحه الارض المزروعه ثابته وهي ٢ فدان ، و أن عنصر العمل هو العنصر المتغير : بمعنى أن زيادة انتاج القمح فالمشروع من فترة لاخرى تتم عن طريق زيادة عدد العمال.

نجد العامل الأول سيحقق إنتاج معين، ثم يأتي العامل الثاني ويحقق إنتاج معين، ثم يأتي العامل الثالث والرابع وهكذا، إلاّ أن مساهمة العمالة تبدأ بالتناقص، وتناقصها هذا يسمى تناقص الغلة أو قانون تناقص الإنتاجية الحدية، يعني أن العامل المضاف يسهم في الإنتاج بمقدار اقل ممن سبقه. فإذا كان العامل الرابع يحقق إنتاج بمقدار مثلاً عشر وحدات نجد أن العامل الخامس مثلاً يحقق إنتاج بمقدار ثمان وحدات، فهو يسهم في زيادة الإنتاج ولكن بمقدار اقل ممن سبقه وهذا هو المقصود بتناقص الغلة.

✎ قانون تناقص الغلة من خصائص ومن صفات الأجل القصير، ففي الأجل القصير يكون عندنا على الأقل عنصر ثابت.

✎ الإنتاج الكلي Total Product (TP) "إجمالي الناتج الذي ينتجه عدد معين من العمال".

✎ الإنتاج الحدي Marginal Product (MP) "هو مقدار التغير في الإنتاج الكلي نتيجة لزيادة عدد العمال المشتغلين بعامل واحد".

أو " هو مقدار الناتج الاضافي نتيجه لتشغيل عامل إضافي".

$$MPL = \frac{\Delta Q}{\Delta L}$$

Q هو التغير في الانتاج الكلي ، L = التغير في عدد العمال و العلامه تعني مقدار التغير

☐ تناقص الغلة هو نفس القول بتناقص الإنتاجية الحدية فإذا كانت الإنتاجية الحدية متناقصة يعني تناقص الغلة.

✎ تناقص الغلة يمكن التعبير عنه بثلاث تعبيرات:

⊙ التعبير الأول: تناقص الغلة / أي أن العامل المضاف يسهم في الإنتاج بمقدار اقل ممن سبقه.

⊙ التعبير الثاني: تناقص الإنتاجية الحدية/ أي أن العامل المضاف يتناقص إنتاجه بمعنى انه يضيف إلى الإنتاج مقدار اقل ممن سبقه.

⊙ التعبير الثالث: الإنتاج الكلي يتزايد بمعدل متناقص.

✎ الإنتاج المتوسط Average Product (AP) / "هو مقدار متوسط ما ينتجه العنصر الانتاجي الواحد (العامل الواحد)" . ويساوي حاصل قسمة الإنتاج الكلي على عدد العمال المشتغلين، والذي يعبر هنا عن الإنتاج المتوسط للعامل.

$$\text{الإنتاج المتوسط} = \frac{\text{الإنتاج الكلي}}{\text{عدد العمال}} \quad AP = \frac{TP}{L}$$

⊙الجدول التالي يوضح قانون تناقص الغلة و ما يحدث لكل من الانتاج الكلي والانتاج الحدي والانتاج المتوسط نتيجة زيادة وحدات العمل (عدد العمال) مع ثبات الأرض –المثال السابق /

الأرض	وحدات العمل(عدد العمال)	الناتج الكلي	الناتج الحدي	الناتج المتوسط
٢	١	٨	٨	٨
٢	٢	٢٠	١٢	١٠
٢	٣	٣٦	١٦	١٢
٢	٤	٦٠	٢٤	١٥
٢	٥	٩٠	٣٠	١٨
٢	٦	١٠٨	١٨	١٨
٢	٧	١١٢	٤	١٦
٢	٨	١١٢	٠	١٤
٢	٩	١٠٨	٤	١٢

☐ نلاحظ ان الأرض مساحتها ثابتة = (٢)، وبالتالي ننظر مقدار مساهمة العامل في الإنتاج.

فنجد أن العامل الأول أسهم في الإنتاج بمقدار (٨) وحدات (الإنتاج الكلي) بالنسبة للعامل الأول، والإنتاج الحدي = (٨) والإنتاج المتوسط = (٨). لان إنتاج العامل الأول هو نفس الإنتاج الحدي و نفس الإنتاج الكلي.

بالتعويض في قانون الانتاج المتوسط

$$AP = \frac{TP}{L}$$

شرح من أحد المراجع للتوضيح / يتبين من الجدول السابق أنه عند زيادة عدد العمال المشتغلين مع ثبات مساحة الأرض يتزايد الناتج الكلي من السلعة التي ينتجها المشروع وهي القمح في البداية بمعدل سريع أي بكميات متزايدة وهنا يكون الناتج الحدي في حالة تزايد، وهذه هي مرحلة تزايد الغلة والتي يتزايد فيها الناتج الحدي (أو الناتج الإضافي) وهنا يكون الناتج المتوسط متزايداً أيضاً.

وبالاعتماد على الجدول السابق يمكن توضيح العلاقة بين الناتج الكلي والناتج الحدي على الوجه التالي:-

١. أنه عند زيادة عدد العمال مع ثبات عنصر الأرض يتزايد الناتج الكلي في البداية بمعدل متزايد وسريع وهنا يكون الناتج الحدي متزايداً. ويصل الناتج الحدي إلى أعلى مستوى له عند توظيف العامل الخامس.

٢. أن الناتج الكلي يتزايد ولكن بمعدل بطئ وكميات متناقصة بعد العامل الخامس أي أن الإضافات التي تحدث للناتج الكلي تتناقص فيزداد الناتج الكلي ولكن بمعدل متناقص.

٣. يصل الناتج الكلي إلى أعلى مستوى له عند تشغيل العامل السابع ويثبت بعدها، وهنا يصل الناتج الحدي إلى الصفر حيث لا يكون هناك أي إضافة للناتج الكلي نتيجة توظيف العالم الثامن.

٤. مع استمرار زيادة عدد العمال يتناقص الناتج الكلي ويصبح الناتج الحدي سالبا.

الحقة الثانيه والعشرون / مثال لتناقص الغلة

الأرض(ثابت)	وحدات العمل	الناتج الكلي	الناتج الحدي	الناتج المتوسط
2	1	8	8	8
2	2	20	12	10
2	3	36	16	12
2	4	60	24	15
2	5	90	30	18
2	6	108	18	18
2	7	112	4	16
2	8	112	0	14
2	9	108	4-	12

بافتراض/ أن الأرض هو العنصر الثابت والعمل هو العنصر المتغير.

⊙ بتوظيف وحدة واحده من العمل/ الإنتاج الكلي=٨ ، الإنتاج الحدي للعامل= ٨ ، الإنتاج المتوسط = ٨

☐بتوظيف وحدتين / الانتاج الكلي = ٢٠ ، الانتاج الحدي = التغير في الانتاج الكلي / التغير في عدد العمال = ٢٠−٨ / ٢−١ = ١٢ وحده، الانتاج المتوسط = الانتاج الكلي / عدد العمال

= ٢٠ / ٢ = ١٠

أي إن العامل الثاني أسهم بالإنتاج بمقدار (١٢) وحدة هذه هي الإنتاجية الحدية. أما الإنتاج المتوسط للعمال الثلاثة هو (١٠).

☐بتوظيف٣ وحدات / الانتاج الكلي = ٣٦ ، الانتاج الحدي = التغير في الانتاج الكلي / التغير في عدد العمال = ٣٦−٢٠ / ٣−٢ = ١٦ وحده، الانتاج المتوسط = الانتاج الكلي / عدد العمال

= ٣٦ / ٣ = ١٢

أي إن العامل الثالث أسهم بالإنتاج بمقدار (١٦) وحدة هذه هي الإنتاجية الحدية. أما الإنتاج المتوسط للعمال الثلاثة هو (١٢).

☐بتوظيف٤ وحدات / الانتاج الكلي = ٣٦ ، الانتاج الحدي = التغير في الانتاج الكلي / التغير في عدد العمال = ٦٠−٣٦ / ٤−٣ = ٢٤ وحده، الانتاج المتوسط = الانتاج الكلي / عدد العمال

= ٦٠ / ٤ = ١٥

أي إن العامل الثالث أسهم بالإنتاج بمقدار (٢٤) وحدة هذه هي الإنتاجية الحدية. أما الإنتاج المتوسط للعمال الثلاثة هو (١٥).

⊙ و نستمر على نفس الطريقة حتى ايجاد توظيف ٩ وحدات (٩ عمال)

⊙ نستفيد من الجدول ما يلي /

١. **بالنظر لقانون تناقص الغلة " الإنتاج الحدي"**، نجد أنه بدأ بالتزايد (٨) إلى (١٢) إلى (١٦) إلى (٢٤) إلى (٣٠) أي أن العامل المضاف يسهم بالإنتاج بمقدار أكبر ممن سبقه، هذا لا يطلق عليه تناقص الغلة، بل تزايد الغلة.

✎ متى يبدأ سريان تناقص الغلة؟

نجد أنه ابتداءاً من العامل السادس يبدأ سريان قانون تناقص الغلة، لأن العامل السادس أسهم بزيادة الإنتاج بمقدار (١٨) وحدة، وبينما العامل الخامس الذي سبقه أسهم بزيادة الإنتاج بمقدار (٣٠) وحدة. فهنا نقص إنتاج العامل السادس أقل من العامل الخامس.

وأيضا العامل السابع، نجد أن إسهامه انخفض جدا حتى وصل إلى (٤)، فأضاف (٤) وحدات في الإنتاج الكلي.

ويستمر الوضع بالعامل الثامن، فلم يسهم في أي زيادة بالإنتاج، وبالتالي الإنتاج الحدي يساوي صفر.

و يستمر الوضع مع العامل التاسع، نجد أن مساهمته بالإنتاج بالسالب، يعني أنه تسبب بانخفاض الإنتاج الكلي.

⊙ نلاحظ تزايد الغلة في البداية ثم تناقص الغلة بالنهاية، لماذا؟

✎ تزايد الغلة يحدث بسبب أن هناك تقسيم للعمل بين العمال، فالطاقة الإنتاجية (المقدرة الإنتاجية) للعنصر الثابت مازالت لم تستغل "أي لم نصل إلى الاستغلال الجيد"

وبالتالي نجد أن العامل المضاف يتسبب في زيادة الإنتاج بمقدار أكبر ممن سبقه، لأننا لم نصل إلى مسألة التوظيف الكفء أو الاستخدام الأمثل للعنصر الثابت. ففي البداية نجد أن العامل الذي يتسبب في زيادة الإنتاج "وهذا ما يوضح أن فيه إمكانية لعمل التخصص وتقسيم الأعمال بين العمال"، إذا قسمت العمل بينهم يكون هناك تخصص لكل عامل، وبالتالي الناتج الكلي يجد معدلاً متزايد. ثم بعد ذلك عندما نصل إلى التوظيف أو يبدأ العمال بالتزايد ومن ثم بالتزاحم على العنصر الثابت، فيبدأ سريان قانون تناقص الغلة.

⊙ إذاً قانون تناقص الغلة سبب حدوثه هو: تزاحم العنصر المتغير (العمال)على العنصر الثابت.

(العنصر الثابت هو الأرض وهي مساحه محدودة، فإذا زدنا عدد العمال سيتزاحمون على استخدام هذه الأرض)

✎بالتالي إنتاجية كل عامل ستكون أقل ممن سبقه، فإذا وصلنا إلى مرحلة التزاحم على العنصر الثابت يبدأ ما يسمى (قانون تناقص الغلة) قانون تناقص الإنتاجية الحدية للعامل.

تنبيه / أن حدوث تزايد الغلة وتناقص الغلة حدث بسبب أننا في الأجل القصير، فلابد أن يكون عندنا على الأقل عنصر إنتاجي ثابت.

---

٢. **العلاقة بين الإنتاج الحدي والإنتاج المتوسط**/ يمكن أن نشتق العلاقة من خلال الجدول فنلاحظ .

إذا بدأنا من العامل الأول وحتى العامل الخامس، نجد أن الإنتاج الحدي يتزايد "وهو ما نطلق عليه تزايد الغلة"، وإذا كان الإنتاج الحدي يتزايد فلا بد أن يكون الإنتاج المتوسط أقل منه.

توضيح / نلاحظ أنه من العامل الأول إلى العامل الخامس، الإنتاج الحدي يتزايد من (٨) إلى (٣٠). و نجد أن الإنتاج المتوسط أقل من الإنتاج الحدي.

ونجد أن الإنتاج الحدي للعامل الثاني هو (١٢) والإنتاج المتوسط هو (١٠) . الإنتاج الحدي للعامل الثالث هو (١٦) والإنتاج المتوسط هو (١٢).

الإنتاج الحدي للعامل الرابع هو (٢٤) والإنتاج المتوسط هو (١٥)، وكذلك الإنتاج الحدي للعامل الخامس هو (٣٠) والإنتاج المتوسط هو (١٨).

⊙ويمكن تلخيص العلاقة بين الإنتاج الحدي والإنتاج المتوسط:

أ. إذا كان الإنتاج الحدي يتزايد فلابد أن يكون الإنتاج المتوسط أقل من الإنتاج الحدي.كما هو ملاحظ بالجدول.

ب. إذا وصل الإنتاج المتوسط إلى أعلى قيمة له فلابد أن يتساوى مع الإنتاج.
فقد وصل الى أعلى قيمة له عند =(١٨) عند العامل السادس، و كذلك الإنتاج الحدي =(١٨).

ج. إذاًكان الإنتاج المتوسط يتناقص فلابد أن يكون الإنتاج الحدي أقل منه.
مثال/ بعد العامل السادس نجد أن الإنتاج المتوسط بدأ الآن يتناقص / من (١٨) إلى (١٦) إلى (١٤) إلى (١٢).
العامل السابع : الإنتاج المتوسط = (١٦) والإنتاج الحدي = (٤).
العامل الثامن: الإنتاج المتوسط =(١٤) والإنتاج الحدي = (صفر)

---

٣. العلاقة بين الإنتاج الحدي والإنتاج الكلي:

أ. إذا كان الإنتاج الحدي موجباً فإن الإنتاج الكلي لابد أن يتزايد/
نجد أن الإنتاج الحدي بالموجب حتى وصلنا إلى العامل السابع= (صفر) ، ولهذا وجدنا أن الإنتاج الكلي يتزايد حتى العامل السابع، وعندما استخدمنا العامل السابع وصل الإنتاج الكلي إلى (١١٢). لأن الإنتاج الحدي هو إضافة للإنتاج الكلي، فإذا كانت الإضافة موجبه زاد الإنتاج الكلي.

ب.إذا كان الإنتاج الحدي يتزايد نجد أن الإنتاج الكلي يتزايد بمعدل متزايد/
و نلاحظ أنه يتزايد من العامل الأول وحتى العامل الخامس . من (٨) إلى (٣٠)، ونجد أن الإنتاج الكلي يتزايد بمعدل متزايد .
فنلاحظ أن التزايد كبير من (٨) إلى (٢٠) إلى (٣٦) إلى (٦٠) إلى (٩٠).

ج.إذا وصل الإنتاج الكلي إلى أعلى مستوى له فلابد أن يكون الإنتاج الحدي مساوياً للصفر/
أي إضافة العامل الأخير = (صفر) فيصل الإنتاج الكلي أعلى مستوى له.
فلهذا نجد أن العامل الثامن عندما كانت إنتاجيته تساوي (صفر) لم يضف شيئاً. والإنتاج الكلي وصل أعلى مستوى له، =(١١٢).

د.إذا كان الإنتاج الحدي بالسالب فإن الإنتاج الكلي يتناقص/
إذا كان الإنتاج الحدي بالسالب أي بعد العامل الثامن فنجد أن الإنتاج الكلي يتناقص.

تلخيص /العلاقة بين الإنتاج الحدي و الإنتاج المتوسط:

- إذا كان AP < MP فإن AP يتزايد.
- إذا كان AP > MP فإن AP يتناقص.
- إذا كان AP = MP فإن AP عند أقصى قيمة له.

⊙نوضح أيضاً الإنتاج الكلي والإنتاج الحدي والإنتاج المتوسط من خلال الرسم:

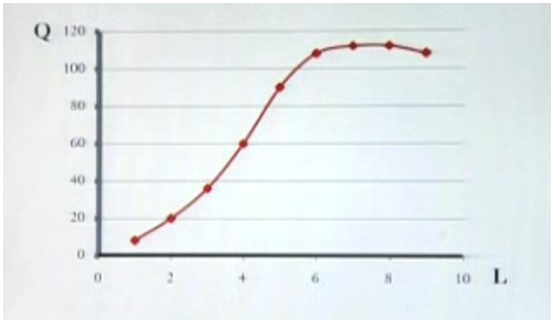

⊙ الدالة تمثل **دالة الإنتاج الكلي** / شرح طريقة تمثيل الدالة على منحنى الانتاج الكلي:

١.نأخذ القيم الموجودة بالجدول والتي توضح الإنتاج الكلي ورمزه (Q) وعدد العمال ورمزه (L).

٢.نضع النقاط، النقطة الأولى والنقطة الثانية التي تجمع بين العاملين، حيث أن (الإنتاج الكلي =٢٠).

النقطة الأولى تجمع بين عامل واحد و(٨) وحدات من الإنتاج، وبقية النقاط نفس الشيء. وبالتالي نجد أن الإنتاج الكلي يبدأ بالتزايد بمعدل متزايد ثم يتزايد بمعدل متناقص إلى أن يصل إلى أعلى مستوى له، ويصل إلى أعلى مستوى له عند العامل الثامن حيث يكون الإنتاج الحدي يساوي صفر، هنا أعلى مستوى له ويساوي (١١٢). بعد هذه النقطة يبدأ الانتاج الكلي بالتناقص.

نلاحظ أن الإنتاج الحدي (MPL)/ بدأ بالتزايد إلى أن وصل إلى أعلى مستوى له= (٣٠) عند العامل الخامس، ثم يبدأ بالتناقص.وهذا ما يسمى : " تزايد الغلة". ثم بعد وصوله إلى أعلى مستوى له يسمى " تناقص الغلة أو تناقص الإنتاجية الحدية للعامل"، لأنه بدأ بالتناقص. فبعد العامل الخامس نجد أن سريان قانون تناقص الغلة موجود على منحنى الإنتاجية الحدية هذا ما يتعلق **بدالة الإنتاج الحدي.**

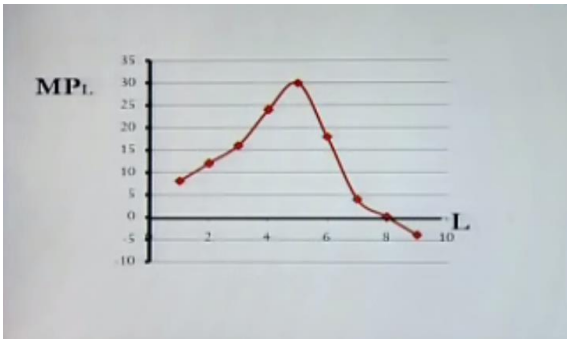

☐ وكما نلاحظ أننا وضعنا الإنتاج الحدي على المحور الراسي وعدد العمال على المحور الأفقي، وبالتالي وصّلنا إلى نفس النقاط التي بالجدول. وطلع لدينا الرسم كما هو أمامكم. **والرسم التالي يوضح الانتاج المتوسط /**

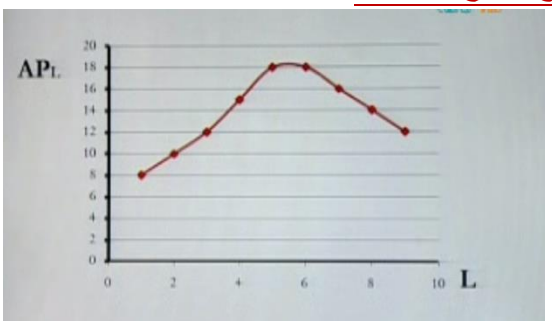

☐ وضعنا الإنتاج المتوسط على المحور الراسي والعمال على المحور الأفقي. وبناءً على ذلك رسمنا منحنى الإنتاج المتوسط الذي بدأ بالتزايد إلى أن وصل إلى أعلى مستوى له ثم بدأ بالتناقص تدريجياً.

الحلقة الثالثة والعشرون/ مراحل الانتاج

⊙ هناك مراحل للإنتاج يمر بها الإنتاج منذ بدايته/

١.تزايد الانتاج المتوسط حتى يصل الى اعلى مستوى له / وعندما يصل الإنتاج إلى أعلى مستوى له يجب أن يتساوى مع الإنتاج الحدي، وهذه عرفناها من خلال الإنتاج الحدي والإنتاج المتوسط.

٢.تناقص الانتاج المتوسط حتى يصل الانتاج الحدي الى الصفر :

تبدأ من إنتهاء المرحلة الأولى وبدء تناقص الناتج المتوسط عند تساوي الناتجين الحدي والمتوسط، حتى يصل الناتج الحدي إلى الصفر و يصل الناتج الكلي إلى أعلى مستوى.

٣.الانتاج الحدي بالسالب/ وتبدأ من نهايه المرحله الثانيه ، و فيها يتناقص الناتج الكلي ويصبح الناتج الحدي سالباً.

فلو أخذنا عنصر العمل فلا يوجد أحد سيوظف عامل على أساس أنه يتسبب في تخفيض إنتاجه الكلي، حتى ولو كان مجاناً ولا يدفع له أجر، ومن البديهي هي المستبعدة لا أحد سيقدم على توظيف عامل ليتسبب في تخفيض إنتاجه الكلي .

⊙إضافه توضيحيه من أحد المراجع الخارجيه: (تحديد المرحله الاقتصادية) /

عند تحديد المشروع للكمية المستخدمة من العنصر المتغير (وهو عنصر العمل) فإنه يستمر في زيادة عدد العمال المشتغلين في المشروع حتى نهاية المرحلة الأولى و التي يتزايد فيها الناتج المتوسط للعمل . ولكن لا يستمر في زيادة عدد العمال حتى يدخل في المرحلة الثالثة لأنها مرحلة غير اقتصادية، حيث تؤدي إلى انخفاض الإنتاج الكلي ويصبح الإنتاج الحدي سالبا.

وبالتالي فالدخول في هذه المرحلة لن يكون عملية اقتصادية وسوف يترتب عليها حدوث بطالة مقنعة Disguised Unemployment أي يكون هناك زيادة في عدد العمال لا تضيف شيئاً للإنتاج الكلي أي إنتاجيتها الحدية مساوية للصفر وقد ينقص الإنتاج الكلي ويصبح الإنتاج الحدي سالباً.

وبناء على ذلك تعد المرحلة الثانية من مراحل الإنتاج هي المرحلة الاقتصادية التي يتحدد فيها عدد العمال المستخدمين في المشروع وذلك على أساس المقارنة بين قيمة ما ينتجه العامل الإضافي أي قيمة ما يضيفه للدخل الكلي في المشروع و بين قيمة التكلفة التي يتحملها المشروع لتشغيل هذا العامل الإضافي.

بعبارة أخرى يحدد المشروع عدد العمال المستخدمين عند المستوى الذي يتساوى عنده قيمة الإيراد الحدي للعمل مع التكلفة الحدية للعمل. فطالما أن الإيراد الحدي للعمل (ما يضيفه العامل الإضافي للدخل أو الإيراد الكلي) يزيد عن التكلفة الحدية للعمل (ما يتكلفه المشروع لتشغيل العامل الإضافي) فإن المشروع يستمر في زيادة عدد العمال المشتغلين ويتوقف عند المستوى الذي يتحقق فيه التوازن أو التساوي بين الإيراد الحدي للعمل (ويساوي قيمة الناتج الحدي للعمل في أسواق المنافسة الكاملة) والتكلفة الحدية للعمل (تتوقف أساساً على أجر العامل).

رسم توضيحي لمراحل الانتاج /

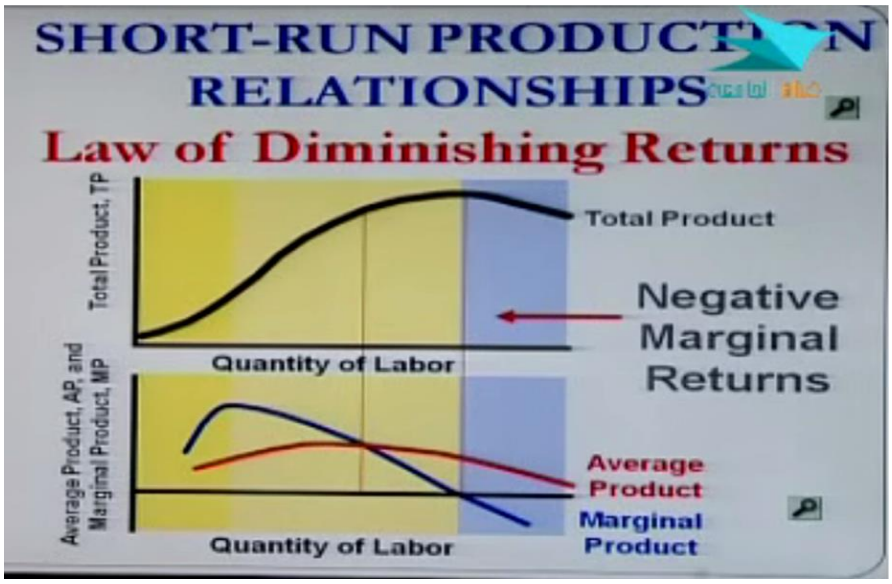

الرسم العلوي يمثل دالة الإنتاج (الإنتاج الكلي). ونلاحظ أنها بدأت بالتزايد بمعدل متزايد ثم بدأت تتزايد بمعدل متناقص، وهذه هي النقطة التي تنتهي فيها المرحلة الأولى، نجد أنها هي النقطة الوحيدة التي يتساوى فيها مماس الدالة مع المماس الخطي الذي ينبثق من نقطة الأصل إلى هذه النقطة. ومماس دالة الإنتاج الكلي هو الإنتاج الحدي، ومماس الخط الذي ينبثق من نقطة الأصـــل ويقطع دالة الإنتاج الكلي يقيس الإنتاج المتوســـط. وهذه النقطة الوحيدة التي يتساوى فيها مماسين، مماس دالة الإنتاج ومماس الخط الذي ينبثق من نقطة الأصل إلى دالة الإنتاج الكلي، إذاً هذه هي المرحة الأولى.

نجد أن المرحلة الثانية(المرحله الاقتصاديه) تبدأ من نقطة التقاطع حتى يكون الإنتاج الحدي مساوياً للصفر، عند نقطة تقاطعه مع المحور الأفقي، يعني بداية التضليل الأزرق وعندها يكون الإنتاج الحدي مساوياً للصفر.وهي المرحلة المهمة جداً والتي يجب أن يكون الإنتاج داخل هذه المرحلة "ونسميها المرحلة الاقتصادية"، يعني مقبولة اقتصادياً، أما ما عدى هذه المرحلة فلا يمكن للمنشأة أن تنتج في غير هذه المرحلة وسنثبت ذلك لاحقاً، طبعاً يمكن إثبات المرحلة الثالثة بديهياً.

و المرحلة الأولى لا تعتبر مرحلة اقتصادية، و سنناقشه عند الحديث عن المنشأة وتعظيم الأرباح في ظل المنافسة الكاملة، سنجد أن المرحلة الأولى يجب أن لا تنتج المنشأة في هذه المرحله بل يجب أن تتعداها إلى المرحلة الثانية. و إذاً استمرت في الإنتاج في المرحلة الأولى من مراحل الانتاج سوف تتكبد خسائر كبيرة أكبر من التكاليف الثابتة.

المرحلة الثالثة: هي التي يكون الإنتاج الحدي بالسالب. وهي مرحلة غير اقتصادية. ومن خلال الرسم (١)، نلاحظ أن المتبقي هي المرحلة الثالثة، ولهذا المظلل بالأزرق يعتبر المرحلة الثالثة. وبكل تأكيد هو مستبعد، لأنه ليس هناك من يقدم على توظيف عنصر إنتاجي وهو يؤدي إلى نقصان إنتاجه.

⊙ علاقة الناتج الكلي بالناتج الحدي/ أن علاقة الناتج الكلي بالناتج الحدي يمكن تلخيصها في أربع نقاط:

١. يتزايد الناتج الكلي بمعدل متزايد طالما أن الناتج الحدي يتزايد.

كما ذكرنا أن ميل دالة الانتاج الكلي هو الناتج الحدي، وإذا كان الانتاج الكلي يتزايد بمعدل متزايد يعني أن الميل يجب أن يكون متزايد. إذاً نقول: إذا كان الانتاج الكلي يتزايد بمعدل متزايد فإن الانتاج الحدي يتزايد. "تزايد الغلة" حيث أن العامل المضاف سيسهم في الإنتاج بمقدار اكبر ممن سبقه، وربطنا العلاقة من خلال النظر إلى الجدول السابق.

فنجد أن تزايد الناتج الكلي "من خلال (العرض البياني)" من العامل الأول وحتى العامل الخامس يكون عندنا تزايد الغلة .

٢. يتزايد الناتج الكلي بمعدل متناقص ، طالما أن الناتج الحدي يتناقص ولكنه و مازال موجباً.

إذا كان الإنتاج الكلي يتزايد بمعدل متناقص أي أن الإنتاج الحدي يتناقص، بشـــكل موجب ولكنه متناقص. وهذا معناه أن ميل دالة الإنتاج الكلي متناقص، "تناقص الغلة" . ومن خلال النظر إلى العرض البياني، نجد أن الجدول يبين لنا سريان تناقص الغلة من العامل الخامس وحتى العامل الثامن .

٣. يبقى الناتج الكلي ثابتاً بدون تغيير عند اعلى مستوى له ، عندما الناتج الحدي = صفر .

يصـل الإنتاج الكلي إلى ذروته عندما يكون الانتاج الحدي = الصـفر، وعند أعلى مسـتوى له. و هذا يعني أن العامل المضـاف الجديد لا يسهم بزيادة الانتاج لا إيجاباً ولا سلباً، فقد توصلنا إلى أعلى مستوى للإنتاج.

في بداية التظليل بالأزرق يوجد خط يفصـل بين الأزرق والتظليل البيج. نجد أن الإنتاج الحدي يسـاوي (صـفر)، لأنه يتقاطع مع المحور الأفقي. لأن الإنتاج الكلي الآن عند ذروته أي أعلى مستوى له.

توضيح / الرسم العلوي(اللى فوق) اعلاه " يوضح دالة الانتاج الكلي"

و (الخط الأحمر) المقصود فيه (Average Product) متوسط الإنتاج"،

"والمنحنى الأزرق يعني الإنتاج الحدي".

⊙ فإذا أردنا أن نربط بين الانتاج الحدي "الذي بالرسم السفلي" والإنتاج الكلي " الذي بالرسم العلوي"/

نجد أن الإنتاج الكلي في البداية يزيد بمعدل متزايد.

والانتاج الحدي في هذه الحالة، بدأ بالتزايد حتى يصل أعلى مستوى له.

اســـتنتاج / أن الإنتاج الكلي يتزايد بمعدل متزايد بعدما يصـــل الانتاج الحدي إلى أعلى مســـتوى له ثم يبدأ الإنتاج الحدي بالتناقص، ويتبعه الإنتاج الكلي يزيد بمعدل متناقص إلى أن يصل إلى نقطة الصفر.

٤.عندما يبدأ الناتج الكلي بالتناقص ، يصبح الناتج الحدي سالباً

من خلال العلاقة بين الإنتاج الكلي والإنتاج الحدي: إذا كان الإنتاج الحدي بالسالب فإن الإنتاج الكلي يتناقص.

ولذا نلاحظ عندما وصل الإنتاج الكلي أعلى مستوى له بدأ بالتناقص.

أيضا نجد أن المنطقة (المظللة بالأزرق)، نجد الآن أن إنتاج العامل المضاف الذي هو الإنتاج الحدي "الموضح بالخط الأزرق" بالسالب ، بمعنى أن العامل المضاف سيؤدي إلى تقليل الإنتاج الكلي.

⊙ العلاقة بين الناتج الحدي والناتج المتوسط / يمكن تلخيصها بأربع حالات وباستخدام الرسم البياني السابق:

١.يكون الناتج الحدي أكبر من الناتج المتوسط عندما يكون الناتج المتوسط متزايداً .

إذا كان الإنتاج الحدي أكبر من الإنتاج المتوسط فإن الإنتاج المتوسط يتزايد، وهذا ملاحظ قبل نقطة تقاطعهما. حيث نجد في الرسم البياني السابق، أن الإنتاج الحدي أكبر من الإنتاج المتوسط والإنتاج المتوسط يتزايد.

٢.يبدأ الناتج الحدي في التناقص قبل الناتج المتوسط .

✎ يبدأ الإنتاج الحدي بالتناقص قبل الإنتاج المتوسط "كما يلاحظ من الرسم" لأنه عندما وصل الإنتاج الحدي أعلى مستوى له بدأ الإنتاج الحدي بالتناقص قبل الإنتاج المتوسط.

٣.يتساوى الناتج الحدي والناتج المتوسط ، عندما يبلغ الناتج المتوسط أقصى مستوى له .

✎ يصل الإنتاج المتوسط أعلى مستوى له عندما يتساوى مع الإنتاج الحدي، ونقطة تقاطعهما تعني أن الإنتاج المتوسط وصل أعلى مستوى له.

٤.يكون الناتج الحدي أقل من الناتج المتوسط عندما يكون الناتج المتوسط متناقصاً .

أن الإنتاج الحدي يكون أقل من الإنتاج المتوسط، فإذا كان كذلك فلابد أن يكون الإنتاج المتوسط يتناقص.
وهذا أيضا نلاحظه بالرسم حيث أن الإنتاج المتوسط يتناقص عندما يكون متناقصاً بعد نقطة التقاطع.

تلخيص / ذكرنا أن العنصر الأول الأساسي هو عنصر العمل، لأنه لا يمكن أن يقوم الإنتاج إلا بوجود عنصر العمل حتى مع تطور الآلات واستحداث الأساليب الفنية الجديدة في الإنتاج، إلاّ أن العامل مهم جداً، ولا يمكن أن يقوم إنتاج بدون وجود عامل يقوم بتشغيل هذه الآلات وعملية التنسيق بين هذه الآلات.
فالعامل يعتبر أساسي ومهم في الإنتاج، من الممكن أن وجود الأساليب التقنية جعلتنا نستخدم عدد أقل من العمال.
لكن عملية الاستغناء عن العمالة غير ممكن . لأنها هي التي تقوم بتشغيل هذه الآلات.

⊙ فمثلاً عملية الحاسب الآلي تجعل حاجتنا إلى العمال تقل، لكن من الذي يقوم بتشغيل وبرمجة الحاسبات الآلية، نجد أنه لابد من وجود العامل للقيام بذلك. سواءاً كان هذا العامل يستخدم جهده البدني أو جهده الذهني، فكلاهما لاشك أساسيين ومهمين في الإنتاج.
و هذا هو ما يسمى بالاستثمار في العنصر البشري، سواءاً كان هذا الاستثمار في التعليم أو التدريب أو في تحسين صحة العمال.و هذه لا شك تعتبر أساسيات وعناصر مهمة لقيام التنمية الاقتصادية.

✎ هناك ما يسمى (*HUMAN CAPITAL*) أي رأس المال البشري، ويمكن تطويره تدريجياً عن طريق التعليم والتدريب، وبالتالي يستطيع أن يبدع وان يطور المنتجات القائمة أو أن يخلق منتجات جديدة.

المحاضرة الرابعة والعشرون

⊙ ثانياً: عنصر العمل: هو ذلك الجهد أو النشاط الإنساني الموجه نحو الإنتاج بصرف النظر عن كونه جسمياً أو ذهنياً.

⊙ ثالثاً: عنصر رأس المال "Capital" / هو العنصر الذي ينتجه الإنسان ليساعده في العملية الإنتاجية، متمثلاً في جميع أنواع العدد والآلات والمعدات والتسهيلات والسلع التي يصنعها الإنسان لهذا العرض.

✎ بعض الثروات يستعمل كأصل رأسمالي وبعضها لا يستعمل.فكل رأس مال ثروة، ولكن ليست كل ثروة رأس مال. حيث أن الثروة أعم وأشمل.
✎ عنصر رأس المال هو صنع بشري فيقوم الإنسان بصناعة رأس المال، ثم يستخدمه مرة أخرى في عملية الإنتاج.
✎ هناك تقسيمات كثيرة لرأس المال/

١.رأس المال النقدي (Money Capital) / هو المفهوم الأقرب عند الناس لرأس المال والذي يتخذ صورة تملك عدد معين من الوحدات النقدية، وله صفة السيولة التامة. رأس المال الحقيقي (Real Capital) / يتمثل في الآلات والمعدات والمباني والأصول المختلفة، والتي تستخدم في العمليات الإنتاجية. ،،،

✎ رأس المال النقدي في أصله لا يُستخدم في صناعة السلعة أو إنتاجها إلاّ إذا حُول إلى رأس مال حقيقي "عيني".

٢.رأس المال الإنتاجي ورأس المال الإيرادي / إن تحول رأس المال النقدي إلى رأس مال حقيقي يسهم في العملية الإنتاجية ويجعل منه رأس مال إنتاجي (Productive Capital)، ويتميز هذا النوع عن رأس المال الإيرادي بأنه يتمثل في صورة أسهم وسندات مصدرة من شركات خاصة أو من الدولة للاكتتاب العام. "عندما يشترى برأس المال النقدي آلات يصبح رأس مال إنتاجي".

٣.رأس المال الخاص ورأس المال المقترض /

رأس المال الخاص(Private Capital) :هو مجموع رؤوس الأموال المملوكة للمنشأة والتي تخصص للإنتاج.

رأس المال المقترض (Borrowing Capital) : هو الذي يعمل على استكمال احتياجات المشروع من رؤوس الأموال عن طريق الاقتراض سواء من الأفراد أو البنوك.

"رأس المال الخاص هو الذي في حوزة الشركة أو المؤسسة يعني ملكاً لها، أما رأس المال المقترض فهو كما في بعض الأحيان تريد بعض الشركات رفع رأس المال فتقوم بالاقتراض من البنوك فهنا لا يعتبر خاص وإنما هو اقتراض مقابل إعطاء فوائد ربوية عن هذا القرض وهو ربا.

٤.رأس المال الأصلي ورأس المال المكتسب: (Capital Original)/

هو مجموع الأموال التي ساهمت في تكوين المشروع في مرحلته الأولى وأثناء تكوينه.

رأس المال المكتسب / مجموع الأرباح والغير موزعة التي تضاف إلى رأس المال الأصلي، ويعاد استثمارها مع رأس المال الأصلي.

٥.رأس مال ثابت ورأس مال متداول. ،،،،

⊙ رأس المال الثابت (Fixed Capital) /هو السلع والمعدات والآلات والمنشآت التي تعطى خدماتها على مدى فترة طويلة من الزمن.

⊙ رأس المال المتداول (Circulating Capital) /هو عبارة عن السلع غير تامة الصنع، والتي في طريقها إلى الخطوات الإنتاجية النهائية وتأخذ شكل تدفقات (Flows) مستمرة، ويستوفى الغرض منها بمجرد استخدامها. لذلك تدخل قيمته بأكملها في نفقة إنتاج السلعة، بخلاف رأس المال الثابت والذي توزع قيمته على فترات الإنتاج المختلفة.

⊙رابعاً: عنصر التنظيم /"ما يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد للتأليف بين عناصر الإنتاج في شكل علاقة منظمة ونسب محددة ونوعية معينة، واستخدامها كمدخلات في العملية الإنتاجية لمخرجات معينة، ويتحملوا في سبيل ذلك مخاطر الإنتاج.

☐ المنظم / هو من يتحمل مخاطر الإنتاج والذي يكون سبباً من أسباب النجاح أو الإخفاق للمنشأة، وذلك عندما يوفق في عملية صنع مزيج ، أو اختياره لإنتاج سلعة معينة أو عدد وحداتها، أو لا يوفق في ذلك.

"دور المنظم يظهر في عمل مزيج من عناصر الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة لزيادة أرباح المنشأة".

⊙ تكاليف الإنتاج/ هي تكاليف عناصر الإنتاج التي ساهمت في الإنتاج، فكل عنصر إنتاجي لابد أن يكون له ميزانية أو دخل.

مثلاً : الأيدي العاملة تحتاج إلى رواتب – ورأس المال إذا كان مقترضاً يحتاج إلى فوائد ربوية "مالية" ، والمنظم يحتاج إلى حصة من الربح أو مال يدفع لتأجير بعض المعدات الخ.

⊙ المنشأة والإنتاج/ المنشأة تهتم بدراسة تكاليفها وتقارنها بإيراداتها للتعرف على مركزها المالي من حيث الأرباح والخسائر.

أهدافها : ١.معرفة الاستخدام الامثل لعناصر الإنتاج والذي يحقق أكبر إنتاج ممكن عند مستوى معين من التكاليف.

٢.إنتاج كمية معينة من الإنتاج بأقل قدر من التكاليف.

☐ وتعتبر مقارنة التكاليف بالإيرادات من أهم المؤشرات التي يهتدي بها المشروع في اتخاذ قراراته المتعلقة بعرض كميات معينة من السلعة عند سعر معين أو التوسع في نشاطه الإنتاجي أو تصفيته، وغير ذلك من القرارات المتعلقة بالإنتاج.

☐ مسألة المقارنة بين التكاليف والإيرادات هو ما نسميه " الربح الاقتصادي"/

الربح الاقتصادي = الإيراد الكلي "ثمن المبيعات" – التكاليف الاقتصادية للمشروع

☐ مقارنة بين بعض أنواع التكاليف. ومنها / تكاليف الأجل القصير والأجل الطويل:

⊙ تكاليف الأجل القصير: وهذا مرتبط بالإنتاج، فيكون عندنا على الأقل عنصر ثابت وعناصر متغيرة.

فيكون عندنا / ١.تكلفة العنصر الثابت "التكاليف الثابتة".

٢.تكلفة العنصر المتغير "التكاليف المتغيرة".

⊙ تكاليف الأجل الطويل: فيكون الخيار أمام المنشأة مفتوحاً في اختيار عناصر الإنتاج ولذلك تكون جميع عناصر الإنتاج متغيرة، وبالتالي يستطيع المنظم أن يختار المزيج الأنسب من عناصر الإنتاج. ولهذا نستطيع القول بأنه لا توجد في تكاليف الأجل الطويل عناصر ثابتة بل جميعها متغيرة.

⊙ أنواع التكاليف :

☐ ١.تكلفة الفرصة البديلة (Opportunity Cost) / هي تكلفة الاستخدامات البديلة لعناصر الإنتاج المستخدمة في المشروع.

وهي التي يعتمد عليها الاقتصاديون كثيراً. فعندما نريد قياس تكلفة أي مشروع لابد أن نأخذ تكلفة الفرصة البديلة.

⊙ التكلفة البديله / "أي إعطاء كل عنصر ساهم في العملية الإنتاجية أفضل عائد بديل"،

مثال: للتفريق بين مصطلح التكلفة المحاسبية والتكلفة الاقتصادية:

⊙ لدينا مشروع و مالك المشروع يعمل مديراً له و يستخدم مبنى مقر المشروع الذي يملكه. وكذلك يستخدم رأس ماله.

و التكاليف هي أجور عنصر العمل"الموظفين" فقط .

فلو أردنا أن نسأل كم تكلفة المشروع؟

فالشخص المحاسبي يقول (مادام هذا المقر ملكاً لمدير المشروع، فلن نعطيه إيجاراً. ومدام أنه يعمل مديراً، فلا نعطيه أجراً . ومادام موظفاً رأس ماله، إذا فستكون تكلفة رأس المال مساويةً للصفر. إذاً في التكلفة المحاسبية نجد أنها تهتم فقط بالتكلفة الصريحة، وهي التي يدفعها صاحب المشروع لمن ساعده في العملية الإنتاجية).

أما بالنسبة للاقتصادي "التكلفة الاقتصادية" فهو يختلف تماماً.(فما دام مالك المشروع يعمل بالمشروع فنعطيه أفضل راتب فيما لو عمل كمدير لمشروع مشابه في شركة أخرى، و يسجل من التكاليف "راتب". المقر لو أردنا أن نؤجره على شركة أخرى كمقر للمشروع كم سيكون أفضل إيجار سيحصل عليه، ونسجله أيضاً ضمن التكاليف "إيجار". أيضاً رأس المال لو أقرضته أو أودعه في بنك فكم أفضل فائدة سيجدها، ويسجلها له "عوائد".

إذاً التكاليف الاقتصادية كبيرة، وهي تشمل التكاليف الضمنية والتكاليف الصريحة "التي هي تكاليف العمال".

☐ ٢.التكاليف النقدية (الصريحة) والتكاليف الضمنية /

✎ التكاليف النقدية (الصريحة)/ هي تلك المدفوعات التي تتحملها المنشأة وترد صراحة وبوضوح في دفاتر الحسابات. فهي عبارة عما تدفعه المنشأة من نفقات نقدية تلتزم بها تجاه عناصر الإنتاج المملوكة للغير.

✎ التكاليف الضمنية / هي التكاليف التي يتحملها المشروع ولكنها لا ترد صراحة في دفاتر الحسابات، إنما تدخل ضمن صافي الأرباح.

☐ التكلفة المحاسبية / تتضمن التكاليف الصريحة فقط . و التكلفة الضمنية / فهي لا تدخل ضمن التكلفة المحاسبية" .

☐ عندما نريد حساب الأرباح / نجد أن هناك فرق بين الربح الاقتصادي والربح المحاسبي، لأن الأرباح الاقتصادية تبنى على حساب التكاليف الاقتصادية، و الأرباح المحاسبية مبنية على حساب التكاليف المحاسبية.

☐ الأرباح المحاسبية تكون أكبر من الأرباح الاقتصادية: "لأن التكلفة الاقتصادية أكبر من التكلفة المحاسبية

و(عوائد الأرباح = الإيراد الكلي – التكاليف الكلية)، فالإيراد الكلي هنا متماثل سواءً بالمحاسبية أو الاقتصادية لأنه يعبر عن قيمة المبيعات.

المحاضرة الخامسة والعشرون/ تكاليف الإنتاج في المدى القصير و المدى الطويل

⊙ تكاليف الإنتاج في المدى القصير /

☐ المدى القصير "Short Term" / هو فترة زمنية تكون من القصر بحيث لا يتمكن المشروع خلالها من تغيير بعض عناصر الإنتاج المستخدمة (الأرض، والمباني، والتجهيزات الفنية الضخمة)".

☐ تكاليف الإنتاج في المدى القصير تنقسم إلى.

١.تكاليف ثابتة (Fixed)/ هي تكاليف عناصر الإنتاج الثابتة، والتي يظل مبلغها الكلي ثابتاً عند مستواه في الأجل القصير بغض النظر عن حجم الإنتاج.

٢.تكاليف متغيرة (Variable)/ هي تكاليف عناصر الإنتاج المتغيرة والتي يتغير مبلغها الكلي مع كل تغير في حجم الإنتاج.

⊙ **تكاليف الإنتاج في المدى الطويل /** هو فترة زمنية تكون من الطول بحيث يتمكن المشروع خلالها من تغيير جميع عناصر الإنتاج المستخدمة.

فتكون جميع التكاليف هي تكاليف متغيرة.

⊙ المحور الرأسي (Cost) / التكلفة و عادةً تقاس بالريال أو الدولار أو أي عمله.

⊙ المحور الأفقي (Quantity)/ يمثل الكمية . (تسمية المحاور مهمة جدا في الاقتصاد).

⊙ التكلفة الثابتة (Total Fixed Cost)"TFC" أو "FC" / المنحنى الموضح باللون الأحمر.

هي المستقيم الموازي للمحور الأفقي. ورُسم بشكل مستقيم لأن التكاليف الثابتة لا تتغير مهما تغير حجم الإنتاج . فحتى لو لم يبدأ الإنتاج مع وجود خطه ثابتة للتكاليف سوف تدفع هذه التكاليف.

⊙ التكلفة المتغيرة (Total Variable Cost)"TVC" / المنحنى الموضح باللون الأسود.

ونلاحظ أنها تتزايد مع تزايد الإنتاج . و نلاحظ أنه بدأ من الصفر لأنه إذا لم يكن هناك إنتاج فلن يكون هناك تكاليف متغيره .

✎ نلاحظ أن التكاليف المتغيرة تزيد بمعدل متناقص بسبب تزايد الغلة ، ثم بعد ذلك تزيد بمعدل متزايد بسبب تناقص الغلة .

ولو أردنا أن نوضح من خلال الرسم

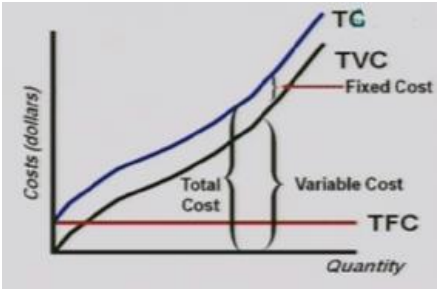

نستنتج أن / إذا كانت دالة الإنتاج تزيد بمعدل متزايد نجد أن دالة التكاليف المتغيرة تزيد بمعدل متناقص، وإذا كانت دالة الإنتاج تزيد بمعدل متناقص نجد دالة التكاليف تزيد بمعدل متزايد.

⊙ التكلفة الكلية (TC) / المنحنى المرسوم باللون الأزرق. و هي إجمالي التكاليف التي يتحملها المشروع سواء كانت ثابتة أو متغيرة لإنتاج كمية معينة من السلعة. و نلاحظ أنها لا تبدأ من نقطة الصفر وإنما تبدأ من مقدار التكاليف الثابتة.

توضـــيح /فإذا كان مقدار التكاليف الثابتة (١٠٠٠) نجد أنها تبدأ من (١٠٠٠). ثم بعد ذلك تتزايد في البداية كما هو في التكاليف الكلية المتغيرة، تزيد بمعدل متناقص بسبب تناقص الغلة ثم بعد ذلك تزيد بمعدل متزايد بسبب تزايد .

$$TC = FC + TVC$$

التكاليف الكلية = التكاليف الكلية الثابتة + التكاليف الكلية المتغيرة

وبذلك تنقسم التكاليف الكلية إلى تكاليف كلية ثابتة وتكاليف كلية متغيرة .

⊙ الفرق بين التكاليف الكلية والتكاليف الكـــــلية المتغيرة "Fixed Cost" / يجب أن تتســاوى مع مقدار التكاليف الثابتة. فإذا كانت التكاليف الثابتة = ١٠٠٠ فالمسافة الرأسية لابد أن تكون بمقدار (١٠٠٠) عند أي نقطة.

و المســافة الرأســية ثابتة عند أي نقطة بين التكاليف الكلية والتكاليف الكلية المتغيرة. ومتى ما تواجدت التكاليف الثابتة فإننا في المدى"الأجل القصير"، لأن الأجل الطويل لا توجد فيه تكاليف ثابتة.

⊙ التكاليف المتوسطة: هي ما يتحمله المشروع من تكاليف لإنتاج الوحدة الواحدة من السلعة.

$$ATC = AVC + AFC$$

التكاليف الكلية المتوسطة = التكاليف المتوسطة المتغيرة + التكاليف المتوسطة الثابتة

التكاليف المتوسطة المتغيرة = التكاليف الكلية المتغيرة / عدد الوحدات المنتجة

التكاليف المتوسطة الثابتة = التكاليف الكلية الثابته / عدد الوحدات المنتجة

فالتكاليف المتوسطة تنقسم بدورها إلى تكاليف متوسطة ثابتة وتكاليف متوسطه متغيرة.

⊙ تنويه / بالنسبة للتكاليف الثابتة فهي ثابتة حتى لو تغير حجم الإنتاج، بعكس متوسط التكاليف الثابتة فهو غير ثابت:
وذلك لأننا نقسم (مقدار ثابت "التكاليف الثابتة" ÷ مقدار متغير "الوحدات المنتجة") فإذا كان البسط ثابتاً والمقام متغير أو متزايد فهذا يعني أن متوسط التكلفة الثابتة يتناقص بتزايد حجم الإنتاج "وهي نقطة مهمة".
✎ وبناءاً على هذا فإن (متوسط التكلفة الكلية = متوسط التكلفة الثابتة + متوسط التكلفة المتغيرة).
كما أن متوسط التكلفة الثابتة يتناقص مع تزايد حجم الإنتاج. ولا يمكن أن تصل إلى (الصفر)، لأن البسط يعتبر ذو قيمة موجبة والمقام قيمة متزايدة، وبهذا حاصل القسمة سيكون عدد متناقص. وهذا يعني أن متوسط التكلفة الثابتة يتناقص باستمرار مع تزايد حجم الإنتاج.

⊙ التكاليف الحدية: Marglin Cost(MC) / هي مقدار التغير في التكاليف الكلية نتيجة لتغير الإنتاج بمقدار وحدة واحدة.
أو بعبارة أخرى. هي التكاليف التي يتحملها المشروع عند إنتاج وحدة إضافية واحدة من الإنتاج.

$$MC = \frac{\Delta\, Total\ Cost}{\Delta\, Q}$$

✎ التغير في حجم التكاليف مقسوم على التغير في الوحدات المنتجة.

⊙ سواء قلنا التغير في التكاليف الكلية أو قلنا التغير في التكاليف الكلية المتغيرة فالنتيجة واحد. لأن الأصل في التكاليف الكلية لا تتغير إلا بسبب التكاليف المتغيرة، أما التكاليف الثابتة فكما نعلم أنها ثابتة ولا تتغير مهما تغير حجم الإنتاج.

الحلقة السادسة والعشرون

✎ منحنيات التكاليف المتوسطة والحدية/ والتي تبدأ بالتناقص في مراحل الإنتاج الأولي، ومن ثم تتزايد.
والحدية تبدأ في التزايد قبل التكلفة المتوسطة.

☐ التكلفة الحدية مصطلح مهم جدا يستخدم عند الحديث عن توازن المنشأة.

☐ العلاقة بين الإنتاج الحدي والتكلفة الحدية : يمكننا ربط التكلفة الحدية بدالة الإنتاج(الناتج الحدي) فنقول /

$$\text{التكلفة الحدية} = \frac{\text{الأجر}}{\text{الإنتاج الحدي}}$$

☐ وبناءاً على هذا نجد أن هناك ارتباط وثيق بين الإنتاج الحدي والتكلفة الحدية كما يلي /
في حالة تزايد الإنتاج الحدي (تزايد الغلة) فإن التكلفة الحدية تتناقص.
و في حالة تناقص الإنتاج الحدي (تناقص الغلة) فإن التكلفة الحدية تتزايد.

⊙ تعريف تزايد الغلة وتناقصها من خلال التكلفة الحدية /
"تزايد الغلة هو تناقص الإنتاج الحدي" بينما تناقص الغلة "هو تزايد التكلفة الحدية"

للتذكير / تناقص الإنتاج الحدي هو قانون تناقص الغلة . و تزايد الإنتاج الحدي هو قانون تزايد الغلة . إذا هنا العكس تماما.

نستنتج / أنه عندما يصل الإنتاج الحدي إلى أعلى مستوى له، فإن التكلفة الحدية تكون عند أدنى مستوى لها.

توضيح العلاقة و أهميه التكلفة الحدية على الرسم :

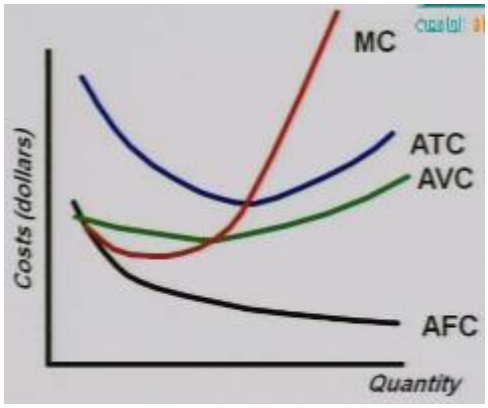

(costs) / على المحور الرأسي وضعنا التكاليف بأي عمله.

(quantity) / محور قياس الكمية.

المنحنى الأسود / متوسط التكاليف الثابتة (AFC) / كما نلاحظ تبدأ مرتفعة ثم تتناقص مع تزايد حجم الإنتاج .

المنحنى الأخضر / متوسط التكلفة المتغيرة (AVC).

المنحنى الأزرق / متوسط التكلفة الكلية.ويشتمل على (متوسط التكلفة المتغيرة + متوسط التكلفة الثابتة)

ما مقدار المسافة الرأسية بين متوسط التكلفة الكلية ومتوسط التكلفة المتغيرة ؟ نجد انه متوسط التكلفة الثابتة. ولهذا مع بداية الإنتاج لاحظ المسافة كبيرة بين المنحنى باللون الأزرق والمنحنى باللون الأخضر، لماذا كبيرة؟ لأن متوسط التكلفة الثابتة كبير، ثم يبدأ الفرق بينهما بالتناقص بينهم تدريجياً، لأن متوسط التكلفة الثابتة يتناقص تدريجياً مع تزايد حجم الإنتاج.

التكلفة الحدية MC / المنحنى الاحمر، وقد بدأ بالتناقص حتى وصل أقل مستوى له.وهذا ما سميناه حالة تزايد الغلة، ثم بعد ذلك بدأ بالتزايد باستمرار وهذا ما سميناه تناقص الغلة.

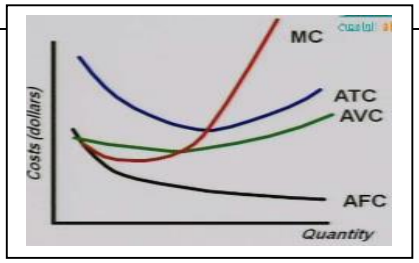

شرح الرسم البياني /

الآن لو أردنا أن نشتق العلاقة بين هذه المنحنيات:

⊙ إيجاد العلاقة بين التكلفة الحدية والتكلفة المتوسطة الكلية (متوسط التكلفة المتغيرة) .

١. أن منحنى التكلفة الحدية يقطع منحنى متوسط التكلفة المتغيرة و منحنى متوسط التكلفة الكلية عند أدنى مستوى لهما.

٢. إذا كان متوسط التكلفة المتغيرة متناقص فإن التكلفة الحدية أقل منه .

وإذا كان متوسط التكلفة الكلية متناقص فإن التكلفة الحدية أقل منه.

إذا عندما يتناقصان نجد أن التكلفة الحدية لابد أن تكون اقل منهما.

٣. إذا كان متوسط التكلفة المتغيرة متزايد فإن التكلفة الحدية أعلى منه .

ونلاحظ بعدما بدأت التكلفة المتغيرة بالتزايد نجد أن منحنى التكلفة الحدية قطعها ثم واصل في الارتفاع بمعدل كبير مما جعل التكلفة الحدية تكون أكبر من متوسط التكلفة المتغيرة.

و إذا كان متوسط التكلفة الكلية متزايد فإن التكلفة الحدية أعلى منه.

⊙ كيف نحسب التكلفة الكلية الثابتة/

⊙ إيجاد قيم التكاليف باستخدام الجدول/

كمية الإنتاج	التكلفة الكلية الثابتة	التكلفة الكلية المتغيرة	إجمالي التكلفة الكلية	التكلفة المتوسطة الثابتة	التكلفة المتوسطة المتغيرة	إجمالي التكلفة المتوسطة	التكلفة الحدية
٠	١٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١	١٤	٢	١٦	١٤	٢	١٦	٢
٢	١٤	٨	٢٢	٧	٤	١١	٦
٣	١٤	١٣	٢٧	٤,٦	٤,٣	٨,٩	٥
٤	١٤		٣٢				
٥	١٤		٣٥				
٦	١٤	٤٢					

اللون الأزرق هو من الحل وليس معطى

كمية الإنتاج عندما = صفر، ⊙ التكلفة الكلية الثابتة لا تتغير مهما تغير حجم الإنتاج = ١٤ عند كل نقطة من الإنتاج .

لا يوجد عندنا تكلفة كلية متغيرة لأنه عندما يكون الإنتاج = صفر ، نجد انه ليس هناك أي تكاليف متغيرة

كمية الإنتاج عندما = ١ ، التكلفة الكلية الثابتة = ١٤ ، التكلفة المتغيرة معطاه = ٢

إجمالي التكلفة الكلية = التكلفة الثابتة + التكلفة الكلية المتغيرة) = ٢+ ١٤=١٦

التكلفة المتوسطة الثابتة = التكلفة الكلية الثابته / عدد الوحدات المنتجة = ١٤ / ١ = ١٤

التكلفة المتوسطة المتغيرة = التكلفة الكلية المتغيرة / عدد الوحدات المنتجة = ٢ / ١ = ٢

إجمالي التكلفة المتوسطة (متوسط التكلفة الكلية) = التكلفة المتوسطة الثابتة+ التكلفة المتوسطة المتغيرة = ١٤+٢ = ١٦

التكلفة الحدية = مقدار التغير في التكلفة الكليةالمتغيرة / التغير في عدد الوحدات = (٢ − ٠) / (١ − ٠) = ٢

كمية الإنتاج عندما = ٢ ، التكلفة الكلية الثابتة = ١٤ ، التكلفة المتغيرة معطاة = ٨

إجمالي التكلفة الكلية = التكلفة الثابتة + التكلفة الكلية المتغيرة) = ١٤+ ٨=٢٢

التكلفة المتوسطة الثابتة = التكلفة الكلية الثابته / عدد الوحدات المنتجة = ١٤ / ٢ = ٧

التكلفة المتوسطة المتغيرة = التكلفة الكلية المتغيرة / عدد الوحدات المنتجة = ٨ / ٢ = ٤

إجمالي التكلفة المتوسطة (متوسط التكلفة الكلية) = التكلفة المتوسطة الثابتة+ التكلفة المتوسطة المتغيرة = ٧+٤ = ١١

التكلفة الحدية = مقدار التغير في التكلفة الكليةالمتغيره / التغير في عدد الوحدات = (٨ − ٢) / (٢ − ١) = ٦

وبإمكاننا التعويض في مقدار التغير في أجمالي التكلفة الكلية مقسومة على التغير في عدد الوحدات ونحصل على التكلفة الحدية بنفس الإجابة

كمية الإنتاج عندما = ٣ ، التكلفة الكلية الثابتة = ١٤ ، التكلفة المتغيرة معطاة = ١٣

إجمالي التكلفة الكلية = التكلفة الثابتة + التكلفة الكلية المتغيرة) = ١٤+ ١٣ =٢٧

التكلفة المتوسطة الثابتة = التكلفة الكلية الثابته / عدد الوحدات المنتجة = ١٤/٣ = ٤,٦

التكلفة المتوسطة المتغيرة = التكلفة الكلية المتغيرة / عدد الوحدات المنتجة = ١٣/٣ = ٤,٣

إجمالي التكلفة المتوسطة (متوسط التكلفة الكلية) = التكلفة المتوسطة الثابتة+ التكلفة المتوسطة المتغيرة = ٤,٦+٤,٣ = ٨,٩

التكلفة الحدية = مقدار التغير في التكلفة الكليةالمتغيره / التغير في عدد الوحدات = ١٣−٨/٣−٢ = ٥

وبإمكاننا التعويض في مقدار التغير في أجمالي التكلفة الكلية مقسومة على التغير في عدد الوحدات ونحصل على التكلفة الحدية بنفس الإجابة

إذاً هذه هي الطريقة العلمية لحساب التكلفة الكلية المتغيرة أو متوسط التكلفة الكلية أو متوسط التكلفة المتغيرة أو متوسط التكلفة الثابتة أو التكلفة الحدية. و بإمكانكم الآن إكمال الجدول بنفس الطريقة /

الحلقة السابعة والعشرون

⊙ تكاليف الإنتاج في الأجل الطويل/

جميع عناصر الإنتاج هنا تصبح متغيرة، لذا يواجه المنتج في هذه الحالة مشكلة القرارات الخاصة بتحديد كمية الإنتاج و الحجم الأمثل للمشروع. فالحجم الأمثل للمشروع يعتبر مهم في الأجل الطويل.

التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل: الأجل الطويل هو مجموعة من الآجال القصيرة المتعاقبة التي يمكن للمشروع أن ينتقل من أحدها إلى الآخر، عن طريق تغييره لعناصر الإنتاج الثابتة فيه (تغيير الطاقة الإنتاجية).

منحنى التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل/ هو عبارة عن محصلة منحنيات التكاليف المتوسطة قصيرة الأجل بأحجامها المختلفة.

غلة الحجم (Return to scale): غلة الحجم من خصائص الأجل الطويل .

و يمكن النظر إلى غلة الحجم من خلال النظر إلى العلاقة بين عناصر الإنتاج وحجم الإنتاج.

⊙ فمثلاً لو قمنا بزيادة جميع عناصر الإنتاج بنسبة محددة " ١٠% " ماذا سيحدث للإنتاج؟

بكل تأكيد الإنتاج سوف يزيد. و الذي يهمنا، ما هو مقدار نسبة الزيادة في الإنتاج؟

هنا لا يخلو الأمر من أحدى ثلاث حالات:

١. ثبات غلة الحجم : هو أن يزيد الإنتاج بنفس نسبة الزيادة في عناصر الإنتاج " ١٠% "

ولو ضاعفنا جميع عناصر الإنتاج ، فلابد أن يزيد الإنتاج بمقدار الضعف.

٢. تزايد غلة الحجم: بنفس المثال/ سنلاحظ أن حجم الإنتاج سيزيد بنسبة اكبر من العشرة بالمائة. على سبيل المثال " ١٥% ٢٠%".

في هذه الحالة نقول لدينا تزايد غلة الحجم. ولو ضاعفنا عناصر الإنتاج فسنحصل على إنتاج أكثر من الضعف.

٣. تناقص غلة الحجم : فإذا قمنا بزيادة عناصر الإنتاج بمقدار ١٠% ، فإن الإنتاج سيزيد بنسبة اقل من العشرة بالمائة.

مثال١: لو كان عندنا وحدتين عنصر عمل و أربع وحدات من رأس المال، وكان الإنتاج عشر وحدات. لو ضاعفنا عناصر الإنتاج (العمل) من اثنتين إلى أربع، وعنصر رأس المال من أربع إلى ثمان. وحجم الإنتاج لو تضاعف لكان عشرين لكن مادام عندنا تزايد غلة الحجم لابد أن يكون أكثر من الضعف لأن ضعف العشرة هو عشرين وبالتالي لابد أن يزيد الإنتاج أكثر من عشرين في حالة تزايد غلة الحجم. وإذا كان الإنتاج مساوياً للضعف فهذا يعني أن عندنا ثبات غلة الحجم.

وبنفس الطريقة يمكن تفسير غلة الحجم من خلال العلاقة بين التكاليف والإنتاج. لأن عناصر الإنتاج إذا دفعت عوائد عناصر الإنتاج لمالكيها صار عندنا تكاليف. فممكن النظر إلى غلة الحجم من خلال العلاقة بين التكاليف وحجم الإنتاج.

فنقول إذا زاد حجم الإنتاج بنسبة اكبر من نسبة الزيادة في التكاليف، فهنا يكون عندنا تزايد غلة الحجم. يعني إذا التكاليف زادت بمقدار (١٠%) والإنتاج زاد بمقدار (٢٠%)، هنا يكون عندنا تزايد غلة الحجم.

أما إذا كانت زيادة التكاليف بمقدار (١٠%) وزاد الإنتاج بنفس المقدار (١٠%)، يكون لدينا ما يسمى بثبات غلة الحجم.

والحالة الثالثة التي هي تناقص غلة الحجم، إذا قمنا بزيادة التكاليف بمقدار (١٠%) فنتج عنها زيادة في الإنتاج بمقدار "مثلاً (٥%)"، هنا نقول تناقص غلة الحجم.

من الأخطاء الشائعة التي يقع فيها بعض الطلاب / أنه يفسر تناقص غلة الحجم بأن الإنتاج يتناقص، والصحيح أنه في كل الحالات الثلاث الإنتاج يتزايد نتيجة لزيادة عناصر الإنتاج.

⊙ تمثيل غلة الحجم من خلال الرسم / الشكل يمثل متوسط التكاليف طويل الأجل (Long-run ATC) :

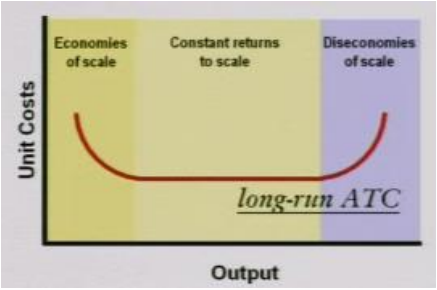

- التكاليف Unit Cost/ ريال أو دولار. على المحور الرأسي.(يقيس التكلفة المتوسطه)
- الإنتاج Output / على المحور الأفقي.(يقيس الإنتاج).
- تزايد غلة الحجم / Economies of scale (الجزء الأصفر الغامق)
- ثبات غلة الحجم /Constant returns of scale (الجزء الأصفر الفاتح).
- تناقص غلة الحجم / Diseconomies of scale (الجزء الازرق)

☐ إيرادات الإنتاج(Revenues): هي المبالغ التي يحصل عليها المشروع نتيجة بيع منتجاته في السوق .

وهناك ثلاثة مقاييس للإيرادات :

١. الإيراد الكلي(Total Revenues): هو إجمالي المبالغ التي يحصل عليها المشروع نتيجة لبيعه لعدد معين من الوحدات المنتجة.

الإيراد الكلي = الكمية المنتجة × ثمن الوحدة

$$TR = P \times Q$$

٢. الإيراد المتوسط (Average Revenues): هو نصيب الوحدة المنتجة من الإيرادات.

$$\text{الإيراد المتوسط} = \frac{\text{الايرادات الكلية}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}}$$

$$AR = \frac{TR}{Q}$$

$$P_{(\text{Price})} = \frac{P \times Q}{Q}$$

Q = Quantity

الإيراد المتوسط دائماً = السعر

✎ مثال / على الإيراد الكلي:

إذا كنت تبيع عشر وحدات وكان ثمنها خمسة يكون (١٠×٥=٥٠)، هذا نسميه الإيراد الكلي.

✎ مثال على الإيراد المتوسط: نقسم الإيراد الكلي على الكمية فيعطيك الإيراد المتوسط وهو يساوي الثمن.

فإذا كان الإيراد الكلي هو (٥٠) وكان عدد الوحدات هو(٥)

إذن (٥٠÷٥=١٠ ريال) هذا هو الثمن.

☐ الإيراد الحدي (Marginal revenues): هو مقدار التغير في الإيراد الكلي الناتج عن كمية الوحدات المنتجة بوحدة واحدة.

$$MR = \frac{\Delta TR}{\Delta Q}$$

مقدار التغير في الإيراد الكلي
مقدار التغير في الكمية

⊙وكما ذكرنا مسبقاً أن المنتج يقارن بين إيراداته وتكاليفه للتعرف على وضعه المالي، وتقدير حجم الأرباح التي يجنيها من الإنتاج.

والإرباح (Profits): هي عبارة عن الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف.

$$\pi = TR - TC$$

الإرباح = الإيراد الكلي – التكاليف الكلية

الكمية المنتجة	ثمن الوحدة	الإيراد الكلي	الإيراد الحدي	الإيراد المتوسط	التكاليف الكلية	الربح أو الخسارة
٠	٤٠	٠	٠	٠	٥٠	٠
١	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٥٦	١٨
٢	٣٦	٧٢	٣٤	٣٦	٦٦	٦
٣	٣٤	١٠٢	٣٠	٣٤	٨٠	٢٢
٤	٣٢				٩٨	
٥	٣٠				١٢٠	
٦	٢٨				١٤٦	

مثال: كيف تحصل على الإيراد الحدي والإيراد الكلي والتكاليف؟ ثم المقارنة بين الربح والخسارة؟

⊙ لو أخذنا الكمية المنتجة = ٠ ، ثمن الوحدة = ٤٠ ، التكاليف الكلية = ٥٠ ، لان هناك (تكاليف ثابتة = ٥٠).

⊙ لو أخذنا الكمية المنتجة = ١ ، ثمن الوحدة = ٣٨ ،

الإيراد الكلي = الكمية × الثمن = ١ × ٣٨ = ٣٨

الإيراد الحدي = $\frac{\Delta TR}{\Delta Q}$ = $\frac{0-38}{0-1}$ =38

الإيراد المتوسط = $\frac{\text{الايراد الكلي}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}}$ = $\frac{38}{1}$ = 38 ، نلاحظ أن الايرد المتوسط هو نفسه الثمن.

☐ التكاليف الكلية = ٥٦ ، و تعني أن التكاليف الثابتة = ٥٠ و التكاليف المتغيرة = ٦ (تعني المتغير في التكاليف الكلية).

☐ هل هناك ربح أو خسارة؟ بما أن : التكاليف الكلية = ٥٦ ، والإيراد الكلي = ٣٨ . إذن هناك خسارة.

الخسارة / هي الفرق بين القيمتين = ٥٦ – ٣٨ = ١٨ ريال خسارة .

⊙ لو أخذنا الكمية المنتجة = ٢ ، ثمن الوحدة = ٣٦ ،

الإيراد الكلي= الكمية × الثمن = ٢× ٣٦ = ٧٢

الإيراد الحدي = $\frac{\Delta TR}{\Delta Q}$ = $\frac{38-72}{1-2}$ =34

الإيراد المتوسط= $\frac{\text{الايراد الكلي}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}}$ = $\frac{72}{21}$ = 36 ، نلاحظ أن الإيراد المتوسط هو نفسه الثمن.

- التكاليف الكلية = ٦٦ ، و تعني أن التكاليف الثابتة =٥٠ و التكاليف المتغيرة = ١٦
- هل هناك ربح أو خسارة؟ بما أن : التكاليف الكلية =٦٦ ، والإيراد الكلي =٧٢ . إذن هناك ربح.

الخسارة / هي الفرق بين القيمتين = ٧٢ – ٦٦ = ٦ ريال ربح .

⊙ لو أخذنا الكمية المنتجة =٣ ، ثمن الوحدة = ٣٤ ،

الإيراد الكلي= الكمية × الثمن = ٣× ٣٤ = ١٠٢

الإيراد الحدي = $\frac{\Delta TR}{\Delta Q}$ = $\frac{72-102}{2-3}$ =30

الإيراد المتوسط= $\frac{\text{الايراد الكلي}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}}$ = $\frac{102}{3}$ = 34 ، نلاحظ أن الإيراد المتوسط هو نفسه الثمن.

- التكاليف الكلية = ٨٠ ، و تعني أن التكاليف الثابتة =٥٠ و التكاليف المتغيرة = ٣٠
- هل هناك ربح أو خسارة؟ بما أن : التكاليف الكلية =٦٦ ، والإيراد الكلي =٧٢ . إذن هناك ربح.

الخسارة / هي الفرق بين القيمتين = ١٠٢ – ٨٠ = ٢٢ ريال ربح .

وبنفس الطريقة تستكمل الجدول لحل باقي الكميات المنتجة .

المحاضرة الثامنة وعشرون

⊙ سوق المنافسة الكاملة:

قلنا فيما سبق أن السوق يكون فيه تفاوت كبير بين سوق المنافسة الكاملة وبين بالاحتكار التام (الاحتكار المطلق).

مراجعة / أن المعول عليه في تحديد نوع السوق هو مدى مقدرة المنشأة في التأثير في السعر.

فإذا كان لا يوجد لها أي تأثير في السعر بحكم أنها منشأة صغيرة في ظل عدد كبير من المنشآت، فنقول أنها منافسة كاملة وتزداد درجة الاحتكار مع ازدياد مقدرة المنشأة في التأثير في السعر. ففي المنافسة الكاملة المنشأة لوحدها لا تستطيع التأثير في السعر ولهذا نسميها منشأة متلقية للسعر أو آخذة له.

☐ أولاً : خصائص المنافسة الكاملة :

١. توافر المعلومات الكاملة لجميع الأطراف /(البائعين والمشترين) فليس هناك أي جهالة لا بالمنتج ولا بالسعر.

٢. وجود عدد كبير من المنشآت / بحيث لا تكون المنشأة لوحدها لها أي قدرة في تأثير السعر، بينما المنشآت ككل سيكون لها تأثير في السعر.

٣. تجانس السلعة / فجميع المنشآت تبيع سلعة متجانسة لا يرى المستهلك أي فرق بين منتجات هذه الشركات أو المنشآت.

٤. خاصية الأجل الطويل (حرية الدخول والخروج)/ أي ليس هناك أي قيود قيود تشريعية ولا قيود من طبيعة السوق نفسها، فمتى ما وجدت المنشأة أن هناك أرباح مغرية تدخل بدون أي قيود، ومتى ما رأت أن هناك خسائر تخرج بدون أي قيود .

☐ ثانياً: توازن المنتج في ظل سوق المنافسة التامة :

١. توازن المنتج (المشروع) في الأجل القصير :

⊙ إن منحنى الطلب الذي يواجه منشأة تعمل في ظل المنافسة التامة هو عبارة عن خط مستقيم يوازي المحور الأفقي.

فكل منشأة تواجه منحنى الطلب يكون على شكل خط مستقيم موازي للمحور الأفقي، ويكون تقاطعه مع المحور الأفقي عند نقطة السعر الذي يتحدد من خلال توازن السوق.

✎ لأن المنشاة ستكون متلقية للسعر من خلال توازن السوق (العرض والطلب) الذي سبق دراسته.

فعندما يلتقي العرض مع الطلب يتحدد كمية توازنية وسعر توازني، و هذا السعر التوازني تأخذه كل منشأة في المنافسة الكاملة وتبيعه عندما تشاء.

والكمية التوازنية هي إجمالي ما تعرضه هذه المنشآت ككل، أما الواحدة على إنفراد تأخذ السعر وتعرض ما تشاء، لأنها مهما عرضت فلن تستطيع التأثير في السعر لأن حجمها هذه صغير.

ولما كان السعر ثابتاً لا يتغير مع زيادة الوحدات المنتجة أو المباعة، فإن الإيراد الكلي يتزايد بمعدل ثابت.

فمثلاً إذا بعت الوحدة الأولى بسعر عشرة ريال ، فيكون عندك عشرة ريال لكل إيراد كلي (١×١٠ =١٠).

بعت وحدة ثانية الإيراد الكلي (٢×١٠ =٢٠).

☐ إذن يزيد الإيراد الكلي بمقدار ثابت عشرة ريال في كل مرة، وهكذا . فنستطيع أن نقول إن منحنى الإيراد الكلي يكون على شكل خط مستقيم ينبثق من نقطة الأصل.

⊙ إذن منحنى الطلب الذي يواجه المنشاة التي تعمل في ضوء المنافسة الكاملة، يكون على شكل خط مستقيم موازي للمحور الأفقي.

⊙ ومنحنى الإيراد الكلي في حالة المنافسة الكاملة يزيد بمعدل ثابت، و يأتي على شكل خط مستقيم ينبثق من نقطة الأصل.

☐ و يترتب على ذلك أن يكون (الثمن= الإيراد الحدي = الإيراد المتوسط) .

⊙ في ظل المنافسة الكاملة / السعر هو الإيراد الحدي، والإيراد المتوسط . فهما متطابقان .

✎ لأنه كلما بعت وحدة سوف تحصل على الإيراد بمقدار ثمنها (الإيراد الحدي من هذه الوحدة).

إذا كان الإيراد الكلي يزيد بمعدل ثابت ، فهذا يعني أن الإيراد الحدي يبقى ثابتاً ومساوياً للثمن.

⊙ تمثيل الإيراد الكلي في ظل المنافسة الكاملة :

شرح الرسم

☐ المحور الرأسي يقيس الايراد الكلي و التكاليف الكلية

☐ والمحور الأفقي (Q) / يقيس عدد الوحدات المنتجة

☐ الإيراد الكلي(Total Revenue) يكون على شكل خط مستقيم ينبثق من نقطة الأصل الصفر.(الخط الأزرق).
و يبدأ من نقطة الأصل ويستمر (بالزيادة).

☐ منحنى التكاليف الكلية (الأحمر) / هو على شكل منحنى في البداية يزيد بمعدل متناقص ثم يقطع الإيراد الكلي من أعلى ثم يبدأ في التزايد بمعدل متزايد ثم يقطعه من أسفل أيضاً عند نهايته.

✎ نستنتج من الرسم /

☐ ذكرنا سابقاً الربح، و قلنا هو الفرق بين الإيراد الكلي والتكاليف الكلية، و الموجود الآن في المظلل الأصفر هو الأرباح.
و نصل بالأرباح إلى أعلى مستوى لها، عند الكمية =٩ . ونجد أن مقدار الفرق هو أكبر ما يمكن.

⊙ مقدار الفرق هو المسافة الرأسية بين الإيراد الكلي والتكاليف الكلية، فلو نظرت إلى الرسم ستجد أن المسافة الرأسية فعلا عند هذه النقطة (٩) نجد أنها أكبر ما يمكن

✎ وبالتالي نستطيع أن نقول/ إذا أرادت المنشأة أن تعظم أرباحها تنتج (٩) وحدات وسوف يكون الربح أكبر ما يمكن .

وأشرنا إليها بـ (Maximum Economic profits $299) .

⊙ الإيراد الكلي ستجده أنه نفسه على الخط الأزرق، والتكاليف الكلية ستجدها على المنحنى الأحمر.

نأخذ النقطة التي على منحنى التكاليف الكلية ومنحنى الإيراد الكلي وننقلها إلى المحور الرأسي و سنجد أن الإيراد الكلي في حدود (١١٠٠) والتكاليف الكلية ستجدها بحدود (٩٠١) أو نحو ذلك، وستجد أن الفرق بينهما = (٢٩٩)

☐ وإذا زادت المنشأة في الإنتاج فإن أرباحها سوف تقل عن (٢٩٩).

ملاحظة / نقطة التقاطع للإيراد الكلي مع التكلفة الكلية حصلت مرتين، مرة في بداية الإنتاج ومرة عند مستويات عليا من الإنتاج لن هذه النقطة تساوي الإيراد الكلي مع التكاليف الكلية، يعني عند هذه النقطة تقريباً عند ثلاث وحدات من الإنتاج نجد أن الإيراد الكلي يساوي التكاليف الكلية، أي لا وجود لأي ربح.

وقبل هذه النقطة بثلاث وحدات، ستجد أن هناك خسارة لأن التكاليف أكبر من الإيراد الكلي. نفس النقطة أيضاً تتكرر مرة أخرى عند مستويات مرتفعة من الإنتاج فنجد أن التكاليف الكلية تتقاطع مع الإيراد الكلي، ونقطة تقاطعهما أيضاً تعني أن التكاليف الكلية تتساوى مع الإيراد الكلي أي لا وجود للربح الاقتصادي.

⊙ منحنى عرض المشروع في الأجل القصير:

هو منحنى التكلفة الحدية مبتدئاً من نقطة الإغلاق (Shut_ down point)

وهي "النقطة التي يتقاطع عندها منحنى التكلفة الحدية ومنحنى التكلفة المتوسطة المتغيرة (أقل مستوى لها)"

فإذا كان منحنى طلب المشروع هو منحنى الإيراد الحدي، ومنحنى عرض المشروع هو منحنى التكلفة الحدية فإن توازن المنتج أو المشروع يتحقق بشروط عندما تكون:

١. التكلفة الحدية = الإيراد الحدي .
٢. التكلفة الحدية في حالة تزايد.
٣. أن يكون السعر اكبر أو على اقل تقدير مساوياً لمتوسط التكلفة المتغيرة.

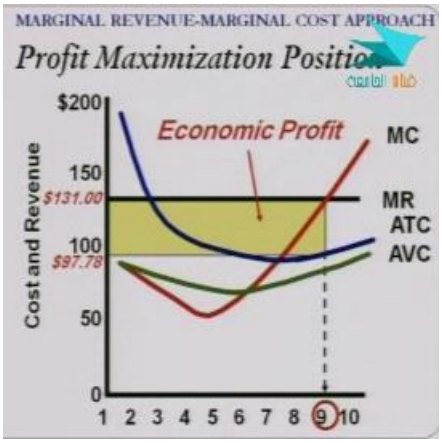

⊙ توازن المنشأة:

⊙ توازن المنشأة / يقصد به كيف تصل المنشأة إلى نقطة التوازن، كيف تعظم المنشأة أرباحها.

إن المنشأة تعظم أرباحها / عندما يكون ربح الوحدة الاخيره(الربح الحدي) = صفر ، "الشرط الضروري لتعظيم الأرباح".

بتعبير آخر / عندما يكون السعر (الإيراد الحدي في ظل المنافسة الكاملة) = التكلفة الحدية.

"أي آخر وحده ننتجها تكلفتها تساوي ثمنها "، وبالتالي لن تستطيع أن تحقق ربحها من هذه الوحدة.

⊙ كيف عظمت الأرباح؟

تعظيم الأرباح يأتي من الوحدات السابقة/ قد تكون عند الوحدة العاشرة (الربح الحدي =٠) بمعنى أن (تكلفة الوحدة العاشرة = ١٠ريالات) وثمنها هو (الإيراد الحدي =١٠ريالات)، فبالتالي عند هذه الوحدة (الربح الحدي =٠)

فلم نحصل على ربح لأن تكلفة إنتاجها تساوي ١٠ريال وثمنها ١٠ريال . إذاً لم نحقق ربح من الوحدة العاشرة.

✎ ولكن بالمقابل نجد أن الوحدة التاسعة حققت أرباح ، لأن ثمن الوحدة التاسعة(الإيراد الحدي)= ٥ ، لم يتغير في ظل المنافسة الكاملة ، لكن تكلفة إنتاجها هي الآن قد تكون أربعة . فالوحدة التاسعة نبيعها بخمسة وتكلفنا أربعة ريال .

إذاً حققنا ربح منها بمقدار ريال.

✎ الوحدة الثامنة نفس الشيء نقول ثمنها (إيرادها الحدي) =٥ وتكلفتها قد تكون ثلاثة، فحققنا ربح منها حوالي ريالين، لأننا نبيعها بخمسة وتكلفنا فقط ثلاثة. وقس على ذلك في بقية الوحدات.

⊙ إذاً الشرط الضروري لتعظيم الأرباح هو تساوي التكلفة الحدية مع السعر.

فنجد أن نقطة التوازن إذا كان الثمن = ١٣١، والذي يحدد في السوق من خلال توازن السوق. وهذا السعر يقاطع منحنى التكلفة الحدية عند الوحدة التاسعة. و نلاحظ أيضا أن الكمية التوازنية التي تعظم الأرباح هي تسعة، وسعرها(الإيراد الحدي) =١٣١

☐ كم مقدار الربح الذي يمكن أن نحصل عليه من متوسط ربح الوحدة الواحدة؟

✎ عند الكمية تسعة مقدار متوسط التكاليف =٩٧,٧٩ . من خلال الرسم أي حوالي =٩٨ .

لو أخذنا الفرق بين السعر ومتوسط التكاليف / ستجد أن الفرق بينهما(متوسط ربح الوحدة الواحدة) / ١٣١ – ٩٧= ٣٣

فإذا ضربنا الناتج في عدد الوحدات (٩) يعطينا الربح الكلي.

الحلقة التاسعة والعشرون

⊙ شرح شروط التوازن (شروط تعظيم الأرباح) أو شروط تدنيت الخسائر:

١. التكلفة الحدية = الإيراد الحدي

و يعني أن تكلفة آخر وحده تقوم بإنتاجها المنشأة تساوي الإيراد الذي تحصل عليه من بيعها.

٢. التكلفة الحدية في حالة تزايد:

أي أنها سوف تقطع منحنى السعر (منحنى الإيراد الحدي) متزايدة، لأنه في بعض الإشكال أو بعض الرسومات يمكن أن تقطع منحنى التكلفة الحدية في أكثر من موضع، على الأقل في موضعين ، فتقطع الموضع الأول وهي منخفضة .

و هذه النقطة غير مقبولة لأنها ليست نقطة تعظيم أرباح ولا تدنيه خسائر.

✎ ولهذا نذهب إلى النقطة الأخرى التي تقطع بها التكلفة الحدية منحنى السعر وهي صاعدة .لانها هي النقطة التي تعظم أرباح المنشأة.

✎ إذاً أهمية الشرط الثاني تبرز في أن هناك بعض النقاط التي يمكن أن يتحقق عندها الشرط الأول لكننا نختار نقطة واحده من هذه النقاط التي تكون عندها التكلفة الحدية متزايدة أي أن ميل التكلفة الحدية موجب.

٣. أن يكون السعر اكبر أو على اقل تقدير مساوياً لمتوسط التكلفة المتغيرة:

⊙ لو أخذنا أن السعر يساوي متوسط التكلفة المتغيرة، فهذا يعني أن المنشأة سوف تتحمل خسائر مساوية للتكاليف الثابتة، وعند هذه النقطة تقوم المنشأة بالخيار: إما أن تستمر في الإنتاج فسوف تتحمل خسائر تساوي التكاليف الثابتة .

وإما أن تتوقف عن الإنتاج وسوف تتحمل أيضاً مقدار التكاليف الثابتة .

ولهذا نسمي هذه النقطة ((نقطة الإغلاق)).

في المنشأة يجب أن يكون السعر من نقطة الإغلاق فأعلى . أي يكون تقاطع منحنى السعر (منحنى الإيراد الحدي) من نقطة الإغلاق فأعلى، وهنا يكون أمراً مقبولاً.

أما لو قطع منحنى السعر الذي يكون على شكل خط مستقيم موازي للمحور الأفقي، عند نقطه أقل من نقطة الإغلاق، فهنا من المفترض للمنشأة أن تخرج من السوق وتتوقف لماذا؟

✎ لأنها لو أنتجت عند هذه النقطة سوف تتحمل خسائر التكاليف الثابتة بالإضافة إلى جزء من التكاليف المتغيرة، وبالتالي من الأفضل لها والمناسب أن تخرج من السوق وتتوقف. حتى لا تتحمل إلا التكاليف الثابتة.

⊙الشرح باستخدام الرسم البياني /

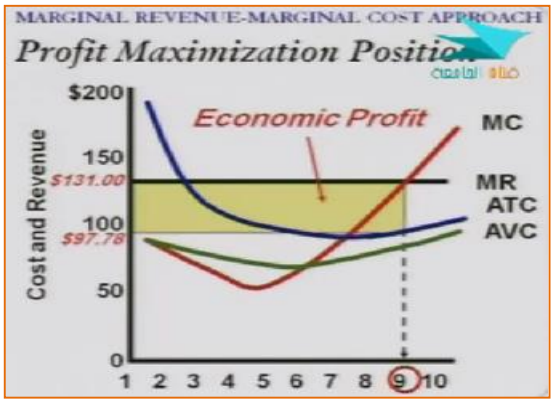

في هذا الرسم/ المحور الأفقي يقيس الكميات المنتجة والمحور الرأسي يقيس التكاليف والإيرادات (Cost) ويعبر عنها بالعملة بالدولار أو الريال .

☐ نجد أن منحنى التكلفة الحدية *MC* يتقاطع مع السعر (الإيراد الحدي هو الخط المستقيم الموازي للمحور الأفقي (*MR*)
عند النقطة التي يكون سعرها =١٣١ ، و هذا يحدد الكمية التي تنتجها المنشأة وتساوي = ٩ وحدات
و التي ستعظم أرباح المنشأة .

✎ لذا فلو زادت الإنتاج إلى ١٠ وحدات فإن أرباحها الكلية ستقل ، إذا يجب عليها أن تتوقف و تنتج ٩ وحدات لا أقل منها ولا أكثر .

☐ الشرط الثاني/ تزايد التكلفة الحدية :
عندما قطع منحنى الإيراد الحدي نجد التكلفة الحدية تقطعها وهي حالة تزايد، إذاً الشرط الثاني متحقق.

☐ الشرط الثالث / ننظر هل السعر أكبر من متوسط التكلفة المتغيرة:
السعر = ١٣١ ، و متوسط التكلفة المتغيرة (المنحنى الأخضر) عند الكمية (٩) = ٩٠ تقريباً
أي أن السعر أكبر بكثير من متوسط التكلفة المتغيرة ، إذاً الشرط الثالث متحقق.

استنتاج / إذا تحققت الشروط الثلاثة فقد تحقق المنشأة أرباح اقتصاديه وقد لا تحقق، وقد تحقق خسائر.
و لكن الخسائر يجب أن تكون اقل من التكاليف الثابتة.

⊙ إذا أردنا أن ننظر للربح ننظر للسعر: فلو كان السعر أكبر من متوسط التكلفة الكلية للسلع ، فهناك ربح، فالسعر عندنا (١٣١) إذا نزلنا الخط الذي نزل إلى الكمية (٩)، عند تقاطعه مع متوسط التكلفة الكلية، نجد انه يقاطعه عند تقريباً (٩٧,٧٩)، يعني هناك فيه أرباح بحدود (٣٣) دولار، أي متوسط ربح كل وحده =(٣٣) دولار تقريبا. نستخرج الربح الكلي تضرب المتوسط في عدد الوحدات التي تنتجها المنشأة.

✎الربح الكلي = متوسط ربح الوحدة الواحدة (٣٣) × (٩) عدد الوحدات = ٢٩٧ ريال
الربح الاقتصادي يمثله المستطيل (Economic profit) المضلل بالأصفر في الرسم أعلاه .

⦿استنتاج أخر /

☐ نجد أن المنشأة "إذا حققت التوازن (توفرت الشروط الثلاثة) يمكن أن تحقق أرباح اقتصادية،
تسمى في بعض الأحيان أرباح غير عاديه،
ويمكن أن تحقق أرباح عاديه، إذا كانت التكاليف الاقتصادية = الإيراد الكلي.

✎ أي لا يوجد ربح اقتصادي وإنما يوجد ربح عادي.

والربح العادي الذي يأخذه المنظم هو عائد الفرصة البديلة، أي كل عنصر إنتاجي يأخذ أفضل عائد بالنسبة له.
إذاً الحالة الأولى / يمكن أن يكون هناك ربح غير عادي.
والحالة الثانية / يمكن أن يكون هناك ربح عادي.
والحالة الثالثة / يمكن أن يكون هناك خسائر ولكنها اقل من التكاليف الثابتة.

☑ وفي هذه الحالات الثلاثة المنشاة سوف تستمر في الإنتاج في الأجل القصير.

و الحالة الرابعة / أن تكون الخسارة كبيره تفوق التكاليف الثابتة، وهنا المنشأة يفترض أن تغلق.

وللمعلومية / الشرط الثالث شرط تعظيم الأرباح مرتبط بالمرحلة الأولى من مراحل الإنتاج (وهي التي يتزايد فيها الإنتاج المتوسطي إلى أن يصل إلى أعلى مستوى له.
وبتعبير آخر (هي الحالة التي يتناقص فيها متوسط التكلفة المتغيرة إلى أن يصل إلى أدنى له ".

✎ فلو تحقق التوازن تحت نقطة الإغلاق سنكون في المرحلة الأولى من مراحل الإنتاج،
والتي تعتبر غير اقتصادية وغير مقبولة لأن الإنتاج في داخل المرحلة الأولى سيكبد المنشأة خسائر أكبر من التكاليف الثابتة.

رسم أخر /

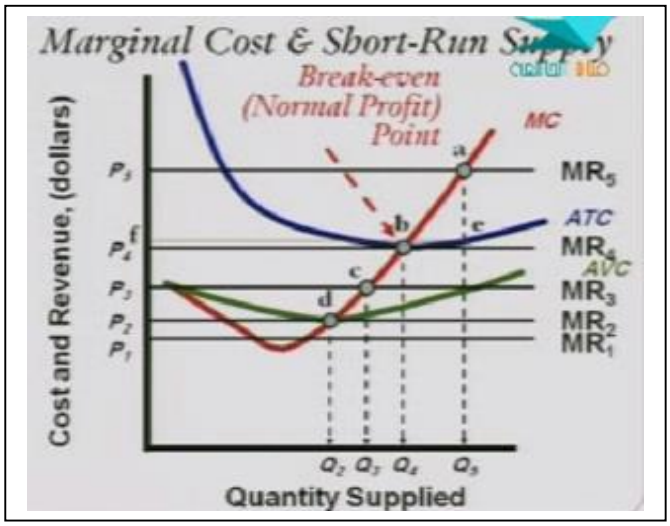

⊙ إذا كان السعر السائد في السوق هو (p5) فإن نقطة التوازن هي التقاء منحنى التكلفة الحدية مع السعر.

أي أن نقطة التوازن هي النقطة (a). و التي تحدد الكمية التوازنية لـ (Q5).

فعند السعر (p5) نجد أن المنشأة سوف تحقق أرباح، لأن السعر أعلى من متوسط التكلفة الكلية، و معنى ذلك أن هناك أرباح غير عادية. نستخرجها بنفس الطريقة السابقة/

متوسط ربح الوحدة الواحدة هو المسافة من (p5) الى (f) على المحور الرأسي. أو النقاط (a) (e) على الجهة المقابلة.

والربح الكلي هو مساحة المستطيل المحدد بالنقاط (p5 – a – e – f).

⊙ إذا كان السعر السائد في السوق هو (p4) ، فإن نقطة التوازن هي التقاء منحنى التكلفة الحدية مع السعر.

أي أن نقطة التوازن هي النقطة (b) لان التكلفة الحدية تتساوى مع هذا السعر والكميه التوازنية هي (Q4).

فعند السعر (p4) مساوي للتكلفة الحدية و لمتوسط التكلفة الكلية.

وإذا كان السعر مساوياً لمتوسط التكلفة الكلية فهذا يعني أنه ليس هناك أرباح اقتصادية.

وبذلك نطلق على النقطة (b) نقطة التعادل . أي أن (التكاليف= الإيرادات) يعني لا ربح ولا خسارة. ولكن هناك أربح عاديه لان كل عنصر إنتاجي حصل على أفضل عائد بديل.

⊙إذا كان السعر السائد في السوق هو (p3) ،فإن نقطة التوازن هي النقطة (c) ، و الكميه التوازنية هي (Q3).

وهذه أيضاً نقطة توازن للمنشأة. فالشروط الثلاثة كلها متحققة.

و نلاحظ أن هناك خسائر لأن متوسط التكلفة الكلية أعلى من السعر (P3) . ولكن المنشأة ستستمر في الإنتاج في الأجل القصير، لأنها تتحمل خسائر أقل من التكاليف الثابتة.

⊙ والسعر (P2) = التكلفة الحدية = متوسط التكلفة المتوسطة المتغيرة، والنقطة (D) هي "نقطة الإغلاق".

أي أن المنشأة عند النقطة (D) إذا أنتجت سوف تتحمل خسائر مساوية للتكاليف الثابتة، وإذا توقفت سوف تتحمل نفس الخسائر المساوية للتكاليف الثابتة. أي أعلى من النقطة (D) وسوف تستمر المنشأة في الإنتاج.

⊙ وإذا أخذنا السعر (P1) نجد أن الشرط الأول والثاني قد تحققا أما الشرط الثالث غير متحقق، لأن السعر أقل من متوسط التكلفة المتغيرة.

و هذا الجزء كما قلنا هو مرتبط بالمرحلة الأولى من مراحل الإنتاج، فغير مقبول الإنتاج فيه لأنها ليست اقتصاديه.

✍ لاحظ النقاط (d) و(c) و(b) و(a) هذه النقاط التوازنية تبين أن التكلفة الحدية تمثل منحى عرض المنشأة الذي هو منحنى التكلفة الحدية من نقطة الإغلاق (D) فأعلى، لأنه يمثل العلاقة بين الكميه المعروضة والسعر التوازني.

☐ المقارنة بين الأجل الطويل والأجل القصير:

✍ في الأجل القصير يمكن للمنشأة أن تتحمل الخسائر و لكن بأقل من التكاليف الثابتة.

أما في الأجل الطويل فلا يمكن أن تتحمل الخسائر، لأنه لو كان يوجد في الصناعة أرباح ستكون مغريه للمنشآت الأخرى بالدخول، لأجل أن تحصل على هذا الربح.

وإذا كان هناك خسائر لهذه الصناعة نجد أنه سيكون هناك خروج لبعض المنشآت.

⊙ و يستقر الوضع في الأجل الطويل عندما يكون السعر = التكلفة الحدية = متوسط التكلفة الكلية.

أي لا ربح ولا خسارة (نقطة التعادل). وتتحقق نقطة التعادل عند وجود الربح العادي.

⊙ إن الاختلاف بين الأجل الطويل و القصير يكمن في أن التكاليف الثابتة تصبح متغيرة في الأجل الطويل وبذلك يكون منحنى التكلفة المتوسطة هو نفسه منحنى التكلفة المتوسطة المتغيرة.

✍ وتنحصر المشكلة التي تواجه المشروع في المدى القصير في تحديد الحجم المناسب للإنتاج، و الذي يحقق التوازن. فإنها تمتد لتشمل اختيار حجم الطاقة الإنتاجية للمشروع والتي تحقق توازنه.

الحلقة الثلاثون

⊙الاحتكار المطلق (الاحتكار التام) (Perfect Monopoly).

✍ الاحتكار التام/ هو تفرد مُنتج في إنتاج سلعة لا بديل لها قريب. فلا يمكن الاستغناء عنها أو إحلال سلعة محلها .
فهنا يكون الإنتاج منفرد بواسطة منشأة أو شركة. و هذا التفرد في إنتاج هذه السلعة سيكون محتكراً إذا لم يكون لها بديل، وإذا كان لها بديل فلا يستطيع أن يكون محتكراً بدرجه عاليه.

☐ أسباب حدوث الاحتكار المطلق(التام) :

١. حقوق الامتياز: في بعض الأحيان تقوم بعض الدول في إعطاء حقوق الامتياز لشركة معينه،في إنتاج سلعة معينة فأصبحت هذه الشركة محتكره بقوة النظام.

٢. براءة الاختراع : فمن مصلحة الاختراع والإبداع أن يكون هناك براءة للشخص الذي يخترع سلعة معينه أو جهاز معين، فُيعطى براءة اختراع له كمكافئه له لإستمراريته على إنتاجه و حمايته.و لو لفترة من الزمن .

٣. الاحتكار الطبيعي *National Monopoly* :
ويعتبر من الاحتكارات الجيدة لأن بعض الصناعات يكون متوسط تكاليفها منخفض مع تزايد حجم الإنتاج وذلك يعني وجود مُنتج وحيد وكبير يستطيع أن يُنتج كميات كبيرة.
وبالتالي يستطيع أن يحصل على متوسط تكاليف متدني أو منخفض يستفيد منه المجتمع.
و لو قامت كل منشأة صغيره تنتج جزء من هذه السلعة فلن يستطيعوا أن يصلوا إلى المستوى المنخفض لمتوسط التكاليف.
وقد يحدث في بعض السلع مثل شركة الكهرباء وشركة الاتصالات. فهي مثال للاحتكار الطبيعي.
ولكن الاقتصاديين ينبهون أنه إذا وُجد الاحتكار الطبيعي فمن الأفضل أن تقوم الدولة بتنظيمه لأنه لو ترك ليعمل كمحتكر سيضر بالمجتمع، لكن مع وجود الدولة في تنظيمه يستطيع المجتمع أن يجني ثمار هذا الاحتكار الطبيعي.

٤. (كارتل): وهو تكتل أو تجمع بعض المنشآت بحيث تتبنى قراراً موحداً، وبالتالي تمارس سلطاتها كأنها محتكر.

٥. لو كانت السلعة المنتجة يدخل فيها مادة أساسيه تستخدم في صناعتها موجودة عند شركة معينه :
فإذا كانت هذه المادة الأساسية في الإنتاج متوفرة لديهم، فذلك يعني أن الشركة الأخرى لا يمكن أن تقوم بإنتاج هذه السلعة لأن المادة الأساسية لا توجد لديهم، وبالتالي تنفرد المؤسسة أو الشركة التي لديها المادة الأساسية بإنتاج هذه السلعة.

⊙ منحنى الطلب الذي يواجهه المحتكر/

✎ المحتكر هو صانع للسعر / بمعنى أن له قدرة تأثيريه كبيرة على السعر، ولكننا لا نستطيع أن نقول أنه متحكم بالسعر (١٠٠ %)، لأنه يمثل جانب عرض وهناك من يمثل جانب الطلب وهم المستهلكين.

✎ وبالتالي إذا أراد أن يأخذ أعلى سعر يذهب إلى نقطة على منحنى الطلب، لان منحنى الطلب يوضح له أعلى سعر يمكن أن يأخذه من المستهلك. إذاً منحنى الطلب الذي يواجه المنتج المحتكر هو نفسه طلب السوق الذي يتخذ شكل منحنى يتجه من أعلى إلى أسفل نحو اليمين وهو نفسه منحنى الإيراد المتوسط .

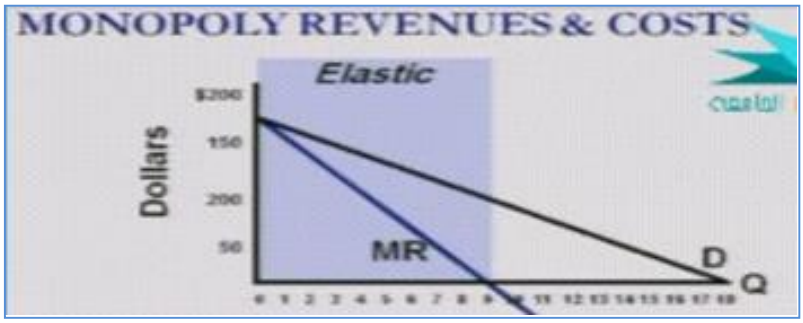

⊙ في الرسم العلوي : نلاحظ أن المحور الرأسي يمثل السعر أو الإيراد الحدي ، والمحور الأفقي يمثل الكمية.

و رسمنا منحنى الطلب الذي يكون ميله سالب ينحدر من أعلى إلى أسفل، و رمزه *(D)*.

والمنحني الأسفل هو منحنى الإيراد الحدي *(MR)*.

✎ نجد أن منحنى الطلب قطع المحور الأفقي عند (١٨) ، و نجد أن الإيراد الحدي قطع المحور الأفقي عند (٩).

مع العلم أنهما بدءا من نفس النقطة على المحور الرأسي. لأن منحنى الإيراد الحدي دائماً ينصف المسافة بسبب أن ميل الإيراد الحدي دائماً ضعف منحنى الطلب.

☐ الجزء المظلل بالأزرق (Elastic) أي مرن / ويعني أن "الطلب مرن" .

✎ فعندما يكون الإيراد الحدي موجباً نجد أن الطلب يكون دائماً مرن.

✎ وعندما يكون الإيراد الحدي = صفر ، نجد أن الطلب متكافئ المرونة.

✎ وإذا كان الإيراد الحدي بالسالب كما في الرسم يقطع المحور الأفقي عند الكمية (٩) نجد أن الإيراد الحدي بالسالب . فيكون الطلب غير مرن .

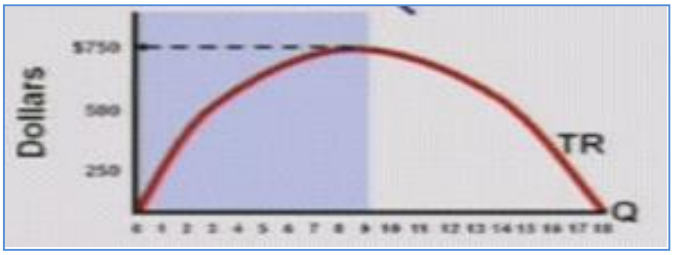

⊙ هذا الرسم يمثل الإيراد الكلي / فيه المحور الرأسي يمثل القيمة بالدولار أو الريال، والمحور الأفقي يمثل الكمية.
نلاحظ عند النقطة (٩)، فنجد أن الإيراد الكلي وصل إلى أعلى مستوى له عند القيمة (٧٥٠) دولار .
و عند أعلى قيمة للإيراد الكلي ، نجد أن الإيراد الحدي يقطع المحور الأفقي عند الكمية (٩) عند القيمة = صفر،
أي لو ذهبنا إلى المحور الرأسي نجد أن نقطة تقاطعهما تساوي صفر.

☐ إذاً عندما يكون الإيراد الكلي عند أعلى مستوى له، فلابد أن يكون الإيراد الحدي مساوياً للصفر.
تعبير آخر / عندما يصل الإيراد الكلي أعلى مستوى له، فلابد أن يكون الطلب متكافئ المرونة، أي المرونة تساوي =-١

✍ وهذا ما حدث عند الكمية (٩)، فنجد الطلب متكافئ المرونة . و الإيراد الحدي = صفر .
و الإيراد الكلي وصل ذروته حيث بلغ (٧٥٠) دولار، وبعد هذه النقطة يبدأ بالتناقص.

✍ وهنا نلاحظ أن منحنى الطلب والإيراد الحدي هما اللذان يواجهان الاحتكار .

ملحوظة مهمة / ⊙ في سوق الاحتكار نجد أن الإيراد الحدي يختلف عن السعر.فالإيراد الحدي يكون على منحنى الإيراد الحدي ، و السعر يكون على منحنى الطلب .
و في سوق المنافسة الكاملة نجد أن الإيراد الحدي هو نفسه السعر.

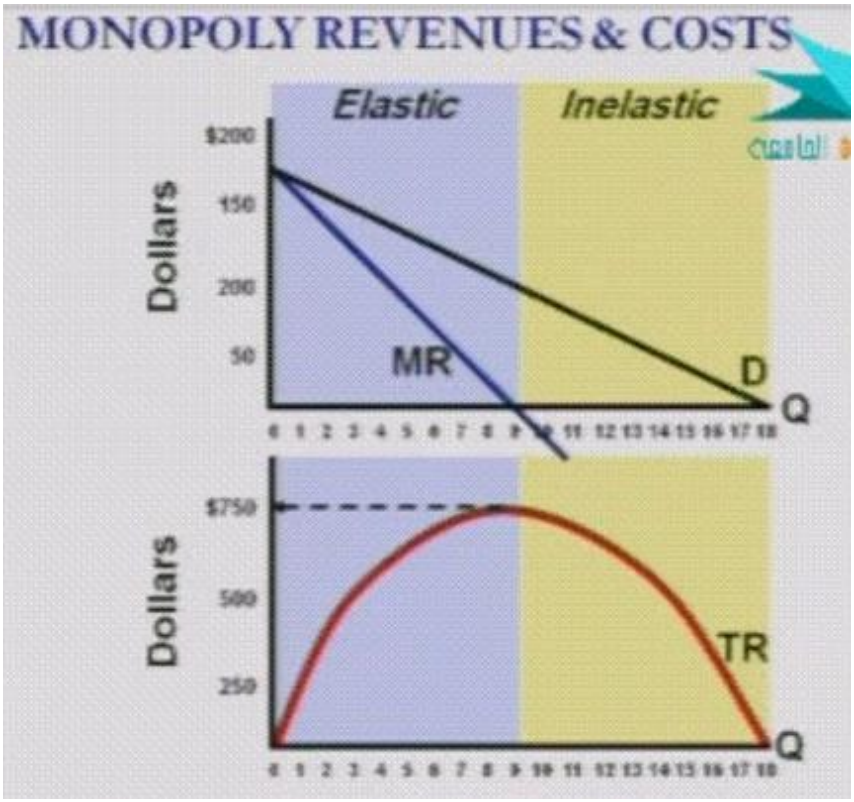

☐ في هذا الرسم، الجزء المظلل بالأصفر (*Inelastic*) "يعني غير مرن" /

وعندما يكون غير مرن يكون الإيراد الحدي بالسالب ، ويكون الإيراد الكلي يتناقص.

⊙ الإيراد الحدي يتمثل بمنحنى مستقل عن الإيراد المتوسط و ذلك لكون الثمن ليس ثابتاً .

و عليه فإن: الإيراد الكلي لا يزيد بمعدل ثابت.

والإيراد الحدي/ هو التغير في الإيراد الكلي نتيجة لتغير الكمية المنتجة بوحدة واحدة :

و العلاقة بين الإيراد الحدي وبين المرونة /

$$MR = P\left(1 + \frac{1}{Ed}\right)$$

الإيراد الحدي = السعر × (١ + مقلوب المرونة)

✎ منحنى الإيراد الحدي في حالة الطلب الذي يتخذ شكل خط مستقيم، ينطلق من نفس نقطة المحور الرأسي التي ينطلق منها منحنى الطلب مما يجعل الإيراد الحدي بعد ذلك أقل من الإيراد المتوسط أو الثمن دائماً.

⊙أما الإيراد الكلي فإنه يتزايد طالما أن الإيراد الحدي موجبا.

و يتناقص بعد أن يصبح الإيراد الحدي سالبا .

و ذلك بعد أن يكون قد بلغ أعلى قيمة له عند القيمة صفر للإيراد الحدي.

فنلاحظ أن العلاقة عكسية بين الإيراد الحدي وبين المرونة.

مثلاً / إذا كان الطلب متكافئ المرونة فهذا يعني أن المرونة = -١.

نعوض فالقانون : $MR = P\left(1 + \frac{1}{Ed}\right)$

$$MR = P\left(1 + \frac{1}{-1}\right) = P\ 1 + (-1) = P\ (0) = 0$$

إذاً الإيراد الحدي = صفر، عندما يكون الطلب متكافئ المرونة.

وبإمكانك تعويض بقية القيم بنفس الطريقة.

توازن المحتكر / ونرى في الرسم.

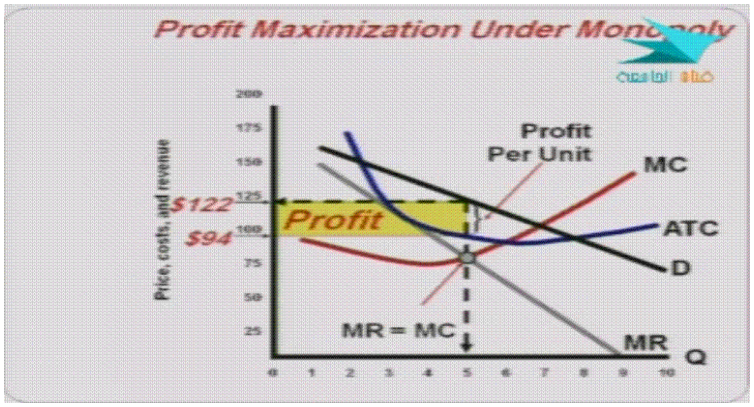

نلاحظ من الرسم أن الشرط الضروري لتوازن المحتكر / هو أن تكون التكلفة الحدية = الإيراد الحدي.

هنا الإيراد الحدي (المنحنى الرصاصي MR) تقاطع مع التكلفة الحدية (المنحنى الأحمر MC) .

و نقطة تقاطعهما : $(MR=MC)$ هي نقطة توازن المحتكر.

و هنا ينتج المحتكر ٥ وحدات. و الإيراد الحدي لو نظرنا إلى المحور الرأسي نجد أنه بحدود (٧٥)تقريباً.

أما السعر " مُحتكر" / والمحتكر يحاول أن يعظم أرباحه، وبالتالي سوف يأخذ أعلى سعر يمكن أن يدفعه المستهلك.

وأعلى سعر يدفعه المستهلك على منحنى الطلب يمكن أن يدفعه = (١٢٢) دولار.

☐ شرح / نقطة توازن المحتكر هي تقاطع منحنى التكلفة الحدية مع منحنى الإيراد الحدي، حيث يتقاطعان عند الكمية خمسة.

ونجد أن السعر التوازني على منحنى الطلب "إذا مددنا الخط على استقامته حتى منحنى الطلب" = (١٢٢) وهو أعلى سعر يدفعه المستهلك. وبالتالي يبيع المحتكر ٥ وحدات بسعر =(١٢٢) ، وبهذا يكون عظّم أرباحه.

☐ حساب مقدار الأرباح / عندما السعر = (١١٢) ، ومتوسط التكاليف الكلية = (٩٤) .

نأخذ الفرق بينهما أي قلنا (١٢٢ – ٩٤ =٢٨.إذن (متوسط ربح الوحدة الواحدة =٢٨).

✍ إذا أردنا حساب الربح الكلي = متوسط ربح الوحدة الواحدة × عدد الوحدات

= ٢٨ × ٥ = ١٤٠

و هذا هو يساوي مساحة المستطيل الأصفر في الرسم أعلاه *(Profit)* الأرباح.

☑ استنتاج / نجد أن المحتكر يحقق أرباح اقتصاديه ، أو أرباح غير عاديه. وإذا أراد المحتكر أن يبيع بسعر (١٢٥) لابد أن يقلص الوحدات.

✍ و المحتكر له قوه تأثيريه في السعر لكن لابد أن يأخذ رغبات المستهلكين في الاعتبار.

☐ الأرباح المظللة باللون الأصفر *(Profit)* الأرباح / هي أرباح اقتصاديه لأنها أرباح غير عاديه.
والأرباح العادية تكون عندما يكون الإيراد الكلي مساوياً للتكاليف الاقتصادية الكلية.

☐ هل تستمر الأرباح في الأجل الطويل؟ ما دام المحتكر استمر هو نفسه المحتكر من المتوقع استمرار مثل هذه الأرباح لأن هذا المحتكر محمي سواء حماية قانونيه أو بطبيعة إنتاجه للسلعة.

الفرق بين المنافسة الكاملة والاحتكار:

في المنافسة الكاملة / نجد أن المنُتج ينتج كمية أكبر ويبيع بسعر اقل.
و نجد أن المحتكر يُنتج كميه أقل بسعر أعلى.

✍ ولذلك المستهلكين أو المجتمع بوجه عام يرحب بوجود أسواق المنافسة الكاملة ولا يرحب بوجود الاحتكارات.
وهناك دول تحارب الاحتكار لأنه يضر بالمستهلكين ويضر بالاقتصاد بشكل عام.